جامعة زيان عاشور الجلفة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

جامعة الجلفة
المجلس العلمي
كلية الحقوق و العلوم السياسية

محاضرات في مقيـــاس العولمـــة والدول النامية

مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر

تخصص: السياسات العامة

إعداد الأستاذ:
بعيطيش يوسف

السنة الجامعية
2019/2018

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

المجلس العلمي

رقم: 2018/ 003

بتاريخ: 14 جانفي 2019

مستخرج عن محضر اجتماع المجلس العلمي للكلية

رقم 2018/06 بتاريخ : 2018/12/20

يتعلق بقبول مطبوعة علمية

يشهد السيد رئيس المجلس العلمي لكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الجلفة بأنه تم خلال المجلس العلمي المنعقد بكلية الحقوق والعلوم السياسية رقم **2018/06** بتاريخ : **2018/12/20** الموافقة على المطبوعة العلمية الموسومة بـــ :

محاضرات في مقياس العولمة والدول النامية

من إعداد: د. بعيطيش يوسف

بعد تزكيتها وفقا للشروط العلمية والتنظيمية، واستيفائها لكل المعايير العلمية والمنهجية المطلوبة.

رئيس المجلس العلمي

جامعة الجلفة - المجلس العلمي - كلية الحقوق و العلوم السياسية

رئيس المجلس العلمي للكلية

إمضاء: العقون ساعد

تقديم

يُسْعدني أن أقدم بين يدي الطلبة الأعزاء هذه المطبوعة للمحاضرات ، بعد تدريس مقياس العولمة والدول النامية لطلبة السنة الأولى ماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة ، يهدف هذا المقياس إلى تزويد الطلبة بالمعرفة العلمية اللازمة حول ظاهرة ذات أهمية ، وهي العولمة والحاجة الملحة للتأصيل الابستمولوجي للظاهرة ، لِمَا لها من قيمة معرفية وعلمية ، وتأثيراتها في شتى الميادين .

وتمكين الطالب من الإحاطة بشكل أولي بأساسيات هذه الظاهرة، و تعزيز قدراته على فهم معنى العولمة و وجهات النظر حولها من المنظرين الغربيين والعرب ، وتأثيرات العولمة على عدة مستويات بما فيها السياسية والاقتصادية ، بالأخص تداعياتها على دول العالم الثالث وتحديات العالم العربي في ظل هذه الظاهرة .

وتتناول هذه المحاضرات في محاورها الخمسة الأساسية حول الظاهرة حيث أحتوى المحو الأول المرجعية التاريخية والابستمولوجية للعولمة وفيه نطرح ماهية العولمة وجذورها فالمقاربات الغربية والعربية للعولمة ، وفي المحور الثاني بعنوان أبعاد ومجالات تحرك العولمة بدءا من الاقتصاد ثم المجال الثقافي والاجتماعي ثم السياسي منها ، في الحور الثالث نعالج عوامل بروز العولمة من انهيار المنظومة الاشتراكية وصولا إلى الطفرة الهائلة في تقنية الاتصالات والمعلومات ، ثم نطرح ضمن هذا المحور وجهات نظر مؤيدي ومعارضي العولمة ، ليأتي المحور الرابع الذي يتناول الدول النامية ورهاناتها وتجاربها مع العولمة ، نحاول فيه ابراز الفرق بين الدول النامية ومصطلحات ذات الصلة من خلال الخصائص المشتركة في بناء الدولة ، تحديات ورهاناتها مع العولمة ، في المحور الخامس ننتقل بالدراسة للمنطقة العربية باعتبارها نموذجا للدول النامية وأهم التحديات التي تواجهها المنطقة من جراء تداعيات الظاهرة.

الأستاذ: بعيطيش يوسف

الفهرس

العنوان

مقدمة

المحور الأول:المرجعية التاريخية والابستمولوجية للعولمة.

أولا : ماهية العولمة وجذورها التاريخية..... **4**

ثانيا : المقاربات النظرية لمفهوم العولمة..... **10**

ثالثا : خصائص العولمة الرئيسية..... **16**

المحور الثاني: أبعاد ومجالات تحرك العولمة

أولا : العولمة الاقتصادية..... **21**

ثانيا : العولمة الثقافية والاجتماعية..... **25**

ثالثا : العولمة السياسية..... **30**

المحور الثالث: عوامل بروز وظهور العولمة

أولا : انهيار المنظومة الاشتراكية وانفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم..... **38**

ثانيا : أحداث الحادي عشر سبتمبر وما تلتها من تداعيات..... **41**

ثالثا : الطفرة الهائلة في تقنية الاتصالات والمعلومات..... **43**

رابعا : العولمة بين مؤيد ومعارض..... **47**

المحور الرابع: الدول النامية ورهاناتها وتجاربها مع العولمة

أولا : الدول النامية وخصائصها المشتركة..... **52**

ثانيا : خصائص بناء الدولة الحديثة في الدول النامية..... **60**

ثالثا : الدول النامية وتحديات ورهانات العولمة..... **65**

المحور الخامس: تحديات العالم العربي في ظل العولمة

أولا : تحدي عولمة الاقتصاديات العربية..... **68**

ثانيا : تحدي التطورات والمتغيرات السياسية..... **74**

ثالثا : تحدي عولمة الأمن الدولي..... **80**

المصادر والمراجع..... **87**

مقدمة:

شهد العالم في الحقب الأخيرة من القرن الماضي تشكلاً لنظام عالمي جديد اتضحت معالمه وآلياته تدريجياً حتى وصلت في تجلياتها العليا إلى ما يطلق عليه العولمة، التي أصبحت الإطار الذي يفترض أن تتحرك فيه وتتأثر به كل الظواهر المجتمعية على المستوى المحلى و الإقليمي والدولي، كما اعتبرت آلياتها هي الحاكمة لكل ما سبقها من إنجازات المجتمع الدولي السياسية والاقتصادية والثقافية بحيث أصبحت هذه الإنجازات مسخرة إلى حد كبير لخدمة أهداف العولمة سلبية كانت أو إيجابية .

وقد أثار .وما زال . مفهوم العولمة Globalization على الصعيد المعرفي إشكاليات فكرية عديدة بدأت في إطار الدراسات الاقتصادية وامتدت إلى ميادين علمية أذرى كالاجتماع والسياسة والبيئة والإعلام والثقافة والمعلوماتية والعلاقات الدولية، من ثم أصبح لهذا المصطلح شيوعا كبيرا له طابع كوني جعله محل اهتمام ونظر كثير من الباحثين على اختلاف توجهاتهم الأيديولوجية ن ح و استقصاء مسارا ته وانعكاس هذه المسارات على أرضية الواقع المعاصر مما خلق نوعا خاصا من الجدل الدائر المنبثق عن تضارب المصالح والأهداف القائمة على رؤية أحادية تجاه مفهوم متعدد الأبعاد متشعب الأنماط هو مفهوم العولمة.

ويذكر **رونالد روبستون** R.Robertson أن المهمة الأساسية للنظرية الاجتماعية والسياسية هي تفسير مسارات العولمة بصور متعددة الأبعاد ومعالجة مشكلة النظام الكوني مع وجود حساسية خاصة نحو أبعادها الثقافية وتقديم إطار تحليلي يمكن أن ي أول ردود الأفعال العديدة تجاه العولمة ويتغلب على قيودها الخاصة.

من هذا المنطلق فإن الإشكالات الإبستمولوجية التي أثارتها العولمة ولا تزال تثيرها على الصعيدين العلمي والمعرفي، وبالتالي لا تكفي دراستها باعتبارها ظاهرة بارزة ومؤثرة ولها جوانب مختلفة ولكن يقتضي الأمر التعمق في دراستها وكشف حقائقها من خلال تقصي مقوماتها المعرفية والسلوكية ، أو بالأحرى دراسة المشكلات الابستمولوجية الأساسية التي تطرحها من خلال تفسير العلاقة القائمة بين النظريات العلمية والواقع المحسوس ، والكشف عن حقيقة العولمة وأهدافها ومجالات تحركها على الصعيد السياسي والاقتصادي والإعلامي وكذا علاقة العولمة بالدول النامية وخيارات التعامل العربي معها.

المحور الأول: المرجعية التاريخية والابستمولوجية للعولمة

أولا: ماهية العولمة وجذورها التاريخية.

إنّ عملية تحديد المفاهيم ، هي اللبنات التي تؤسَّس منها المنهجية، ومن ثم فما من عمل منهاجي إلا ويكون قوامه عملية التأصيل للمفاهيم، كما إنّ تحليل المفاهيم الأساسية لأي فرع أو حقل معرفي يعتبر المدخل الأول لتفكيك ذلك الفرع أو الحقل بشكل يسمح بتشخيصه وتحديد وضعيته ومعرفة مبادئه ومداخله. وهذا ما سنقوم به في تأصيلنا الابستمولوجي لمفهوم العولمة ومقارباتها المختلفة.

هناك مقولة لفولتير: "إن أردت أن تتحدث معي فحدد مصطلحاتك" [1] ، وهذه مقولة يجب استحضارها وخصوصاً في العلوم الإنسانية والسياسية على وجه الخصوص، ذلك أن عدم تعريف المصطلح والاتفاق على دلالاته هو جزء من مشكلة الممارسة المنتمية لحقل هذا المصطلح، فالمصطلحات الاجتماعية والسياسية حمالة أوجه،وعليه يمكن القول إن الجدل الدائر حول العولمة ما بين مؤيد ومعارض لها، ما بين من يعتبرها فرصة سانحة ومن يعتبرها خطراً مهدداً، يعود لتباين تعريفات العولمة وتباين الخلفيات الإيديولوجية والثقافية لكل طرف.

تعود لفظة عولمة في أصلها إلى الكلمة الإنجليزية globe معنى كوكب ومنه global التي تعني عالمي أو كوكبي أو دولي أو كروي ، ومنه أيضا globalogie أي النظام المعرفي الذي يطلق عليه عادة علم العولمة أو علم النظام العالمي ، أيضا globality أي العولمة كعملية تملك آليات التطبيق أي تحويل العالم إلى شكل موحد يلغي الحدود بين الدول والأمم، ويوجد globalony التي يشار بها إلى العولمة الكاذبة.

وهناك أيضا globalism" التي يترجمها البعض بالعالمية، في حين يرفض البعض ذلك ويرى أن الترجمة الحقيقية للكلمة هي العولمية لأن الكلمات التي تنتهي باللاحقة ism يقصد بها تسمية الإتجاهات العامة والمذاهب السائدة مثل capitalism و socialism معنى الرأسمالية والاشتراكية، ومنه كتحصيل حاصل نتحدث عن العولمية globalism.[2]

---

[1] إبراهيم أبراش، **في (عصر العولمة) تتجدد تساؤلات عصر النهضة العرب وتحديات عصر العولمة**،على الموقع: http://www.fustat.com/sub تاريخ الاطلاع:2018/04/24

[2] زبيري رمضان ،**العولمة والبنى الوظائفية الجديدة** ، مركز الكتاب الأكاديمي ،عمان ، 2012، ص18.

وقد حظي مفهوم العولمة بالعديد من التعريفات من قبل المثقفين والمفكرين، بعضها متباين وبعضها متداخل، وكل تعريف من هذه التعريفات يحاول أن يعطي مفهوم العولمة بعدة معان، وعلى السطح الأكاديمي خصوصا، تبلور اختلاف بين، بين الباحثين في تكييف موضوع العولمة وفي تعريفها والتعرف على دلالاتها وآثارها وحتى أسبابها، والركائز التي تقوم عليها، ولعل مرد ذلك في الأساس، حسب **السيد ياسين** يرجع إلى الانحياز الإيديولوجي لهؤلاء الباحثين، وتوجهاتهم التي قد تقبل أو ترفض هذه الظاهرة. أي ظاهرة العولمة ، كما ترجع تلك الاختلافات أيضا إلى ما أشار إليه **ريتشارد هيجوت** من أن العولمة ما هي إلا مفهوم مجرد لا يشير إلى وضع ملموس، وإنما هي تفسيرٌ لعملية مجتمعية شاملة (a societal processes)، ولعل ذلك يضفي مزيدا من الصعوبة والتعقيد في عملية تحديد مفهوم العولمة وتبيان مضامينه ودلالاته المتعددة.[1]

وتشير الدراسات والبحوث إلى أن مصطلح العولمة بمفهومه اليوم لم يكن له وجود قبل منتصف عقد الثمانينات وأن قاموس "أكسفورد" للمصطلحات الانجليزية الجديدة أشار ولأول مرة لمفهوم العولمة سنة1991 واصفا إياه بأنه من الكلمات الجديدة التي برزت في تلك الفترة.[2]

ما يسمى بالنظام العولمي ـ على حد تعبير البعض ـ هو حصيلة الانجازات السريعة للبشرية التي فرضت نفسها حتى على أشد معارضيها ، والتي هيأته لدخول القرن الواحد والعشرين.

العولمة، شأنُها شأنُ معظم الاصطلاحات النَّاشئة خارج الوطن العربي، لم تصل إلى ساحاتنا الفكريَّة إلاَّ بعدما حظيت بما حظيت من الدَّرس والبحث والتَّمحيص في الكواليس الغربيَّة ، لذلك فإنَّ تعاملنا وتعامل اغلب الكتاب والمفكرين مع هذا الاصطلاح لن يعدو التَّلقِّي إلاَّ بتفاوت أَساليب التَّلقِّي ومستوياتها.[3]

والعولمة، بوصفها اصطلاحاً *، لصيقةُ النشأة بالجانب أَو النَّشاط الاقتصادي، بل لقد استخدمَ هذا المصطلحُ أَساساً لوصف بعض الأَوجه الرَّئيسة للتَّحوُّل الحديث في النَّشاط الاقتصادي العالمي ، وجلُّ الَّذين تحدَّثوا فيها لم يكونوا ليجدوا لها ميداناً آخر غير هذا الميدان.

---

[1] نفس المرجع السابق ، ص19.

[2] عبد الخالق عبد الله ، **العرب والعولمة** ، مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد 228 ، 1998، ص 52..

[3] عزت السيد أحمد ،انهيار مزاعم العولمة؛ **قراءة في تواصل الحضارات وصراعها** ـ اتحاد الكتاب العرب ـ دمشق ـ 2000، ص15.

* لقد باتت مسألة تأخُّر وصول الاصطلاحات الجديدة إلى ميادياننا الفكريَّة والعمليَّة سمَّة مميِّزة لنا دون كثيرٍ من الأُمم، فلا نسمع بالاصطلاح الجديد أَو التَّيَّار المحدث ... إلاَّ بعد فوات الأَوان ونفاد الفرص، والأَمثلة على ذلك أَكثر من أَن تحصى .

وانطلاقاً من ذلك لا عجب في ألاَّ يبتعد الاقتصاد عن مجمل تعريفات العولمة، فهي تشمل عند الجابري "مجال المال والتَّسويق والاتِّصال، كما أنَّها من إفرازات المعلوماتيَّة" [1]، ويقدِّمها **مصطفى حمدي** على أنَّها "حرُّيَّةُ حركة السِّلع والخدمات والأَيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنيَّة والإقليميَّة" ، حتَّى **ألفين توفلر** Alvin Toffler الَّذي انفرد بمصلح خاصٍّ به للدَّلالة على العولمة هو: الموجة الثَّالثة فإنَّه جعل من أَهمَّ سمات هذه الموجة " المعرفة الَّتي تعمل على توفير الوقت والمكان؛ سواء في أَماكن التَّخزين أَو وسائل النَّقل، وفي سرعة التَّوزيع، والاتِّصال بين المنتج والمستهلك".[2]

وبهذا المعنى نستطيع الآن فهم توجُّهات **كينشي أُوهماي** .K.Ohmai رئيس ماك كينزي في طوكيو المسمَّى في الغرب بنبيِّ العولمة الَّذي أَلَّف كتاب «ثالوث القوَّة» عام 1985م وبيَّن فيه أَنَّه يجبُ على الشِّركات " أن تبتني وجودها في مناطق التِّجارة الرَّئيسة في العالم وهي: أوربا وشمال أَمريكا واليابان، والمجازفة هي أَن تسير الشَّركات عكس هذا التِّيَّار " ، ويعود في عام 1990م ليؤكِّد نظريَّته هذه في كتابه "عالم بلا حدود . Borderless World" ويقدِّم أنموذجاً حيًّا كمفتاحٍ لرسالته ، ليؤكد نفس نظريته بنهاية الجغرافية الرسمية التقليدية، نظرا لاحتواء العولمة عالما بلا حدود ، تنعدم فيه الحواجز الاقتصادية والسياسية والاثنية والمعرفية والقومية...[3]

والحقُّ أنَّ فكرة عنوان كتاب أوهماي « **عالم بلا حدود** » هي التي استطاعت أن تفرض ذاتها أخيراً على جل المفكرين الذين استلهموا منها أهمَّ تعريف معبِّرٍ وبليغ وكثيف للعولمة التي أصبحت تعني من غير ما جدل « نهاية الجغرافية » ، فنهاية الجغرافية هي العالم بلا حدود، هي انعدام كلِّ الحواجز الاقتصاديَّة والسِّياسيَّة والعرقيَّة والثَّقافيَّة والعلميَّة....[4]

وهناك متغيرات أخرى غير المتغير الاقتصادي ذات العلاقة بالعولمة، وهو ما جعل **حسن حنفي و محمد الجابري** يعتبرانها أحد أشكال الهيمنة الغربية الجديدة للسيطرة على العالم بعد انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم، فالعولمة هي الاسم الحركي للأمركة.

---

[1] محمد عابد الجابري ،عشر أطروحات حول العولمة والهويَّة الثقافيَّة ، **صحيفة: السَّفير** ، بيروت . عدد 24 / 12 / 1998.

[2] نايف علي عبيد، العولمة ... والعرب ، **مجلَّة؛ المستقبل العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربيَّة ، بيروت ، ص 28.

[3] Carol Kennedy, **Managing with the Gurus**, Century Business Books, London. 1994. P. 250.

[4] عزت السيد أحمد ، **مرجع سبق ذكره**، ص16.

على اعتبار أن أمريكا تقدم نموذجا للحداثة يحمل القيم الأمريكية للعالم على حد تعبير **مارشال ماك لوهان*** Marshal McLuhan ،عندما تحدث عن مصطلح القرية الكونية، وتنبأ بان أمريكا ستخسر الحرب الفيتنامية وإن لم تنهزم عسكريا ، لانها تحولت إلى حرب تلفزيونية.[1]

ونجد في التعريف الذي قدمه **برهان غليون** الذي يرى فيه أن العولمة هي الدخول إلى العالمية بسبب تطور الثورة المعلوماتية والتقنية معا، من المنظور الحضاري يصبح فيه مصير الإنسانية موحدا أو نازعا إلى التوحد، ويرى في الوحدة أنها لا تلغي التجانس والتساوي بين أجزاء العالم والمجتمع البشري، و لا تعني درجة عالية من التفاعل بين مناطق ومجتمعات بشرية.[2]

من ناحية أخرى، يرى **السيد ياسين** الذي يعتبر أن العولمة ليست مفهوما مجردا، بل هي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصال، لذلك يرى أنه من اجل صياغة تعريف للعولمة لابد من أخذ ثلاث عمليات بعين الاعتبار ، تتعلق أولاها بانتشار المعلومات ، وثانيها بتذويب الحدود بين الدول، والثالثة تتعلق بزيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمؤسسات.

وعلى هذا الأساس ذهب **محمد عابد الجابري** إلى تأكيد أنَّ العولمة ليست مجرَّد آليَّة من آليَّات التَّطوُّر الرَّأسمالي، بل هي أيضاً، وبالدَّرجة الأولى، (عقائديَّة) تعكس إرادة الهيمنة على العالم، والعولمة التي يجري الحديث عنها نظام أو نسق ذو أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد، إنَّها نظامٌ عالميٌّ، أو يراد لها أن تكون كذلك، يشمل مجال المال والمبادلات والاتِّصال الخ ، كما يشمل أيضاً مجال السِّياسة والفكر والعقائد، فالعولمة إلى جانب أنَّها تعكس مظهراً أساسيًّا من مظاهر التَّطوُّر الحضاري الذي يشهده عصرنا، تعبِّرُ بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم.[3]

إن كل هذه المفاهيم المتعددة المطروحة للعولمة وإن اشتركت أو تجاوزت بعض معانيها، إلا أن الناظر إليها في مجملها يرى أنها تنطلق من خلفيات ثقافية واتجاهات سياسية وانحيازات إيديولوجية لأصحابها، ذلك أن مثل هذه المفاهيم وغيرها في مجال العلوم الإنسانية من الصعب جدا أن تبرأ من الانحياز، وأن تجد لها تعريفا جامعا مانعا كما يقول علماء المنطق.

---

*مارشال ماكلوهان(1911 . 1980م). أستاذ وكاتب كندي أحدثت نظرياته في وسائل الاتصال الجماهيري جدلاً كبيرًا، فهو يرى أن أجهزة الاتصال الإلكترونية . خاصة التلفاز . تُسيطر على حياة الشعوب، وتؤثر على أفكارها ومؤسساتها ، وهو من صاغ مصطلح القرية الكونية في نهاية الستينات.

[1] نداء صادق الشريفي ، **تجليات العولمة على التنمية السياسية** ، دار جهينة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007، ص21.

[2] برهان غليون وسمير أمين، **ثقافة العولمة وعولمة الثقافة**، دار الفكر، دمشق،ط1 ،1999 ،ص75.

[3] محمد عابد الجابري: **عشر أطروحات حول العولمة والهوية الثَّقافية** ، مرجع سبق ذكره.

وبخلاف الآراء المذكورة سابقا وفي صياغة متكاملة لنشوء وتطور ظاهرة العولمة فقد اعتمد **رونالد روبرتسون** R. Robertson في دراسته المهمة " العولمة، النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية " نموذجا تاريخيا لرصد المراحل المتتابعة لتطور العولمة وامتدادها المكاني و الزماني وأثر العوامل الاجتماعية وأحيانا العوامل السياسية والاقتصادية في ذلك، فقد انطلق رونالد روبرتسون من فرضية أساسية مفادها ارتباط ظاهرة العولمة بظهور (الدولة القومية الموحدة "باعتبارها نقطة البداية الفاصلة في تاريخ المجتمعات المعاصرة، فظهور المجتمع القومي منذ حوالي منتصف القرن الثامن عشر، يمثل بنية تاريخية فريدة، والدولة القومية المتجانسة في ثقافة مواطنيها وخضوعهم لإرادتها تمثل تشكيلا محدودا لنمط من الحياة وشيوع المجتمعات القومية في القرن العشرين يمثل جانب من جوانب العولمة، كما أن انتشار فكرة المجتمع القومي - يعد احد أشكال النزعة المجتمعية، وشرطا أساسيا لتسريع العولمة التي برزت منذ المائة عام الماضية.[1]

إذ يؤكد روبستون أن العولمة مرت بخمس مراحل في طور نشوئها:[2]

- ✓ **المرحلة الجنينية:** التي استمرت في أوروبا منذ بدايات القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر، وشهدت هذه المرحلة نمو المجتمعات القومية، وسادت نظرية مركزية العالم وبدأت الجغرافية الحديثة، واتسع مجال الكنيسة الكاثوليكية.
- ✓ **مرحلة النشوء:** وقد استمرت في أوروبا بشكل أساسي من منتصف القرن الثامن عشر إلى سبعينات القرن التاسع عشر، وقد حدث تحول حاد في فكرة الدولة الموحدة المتجانسة وأخذت تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية الرسمية، وزادت الاتفاقيات الدولية، وبدا الاهتمام بموضوع القومية والعالمية.
- ✓ **مرحلة الانطلاق**: وقد استمرت من منتصف سبعينات القرن التاسع عشر حتى منتصف عشرينات القرن العشرين، وتشير هذه الفترة إلى بروز اتجاهات العولمة الخاصة بأزمنة وأمكنة سابقة وظهرت معها مصطلحات من قبيل الهويات القومية والفردية، وتطبيق فكرة الزمن العالمي، وتزايد أشكال الاتصال الكوني.

---

[1] هيفاء عبد الرحمن ياسين النتكريتي ، **آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي**، ط1ن دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2010، ص64.

[2] Ronald Robertson**, Globalization Social Theory and Global Culture Sage Publication**, London New Delhi 1996

- ✓ **مرحلة الصراع من أجل الهيمنة** : استمرت هذه المرحلة من منتصف عشرينات القرن العشرين حتى أواخر الستينات وبدأت فيها الخلافات والحروب الفكرية حول الشروط والمصطلحات الفكرية الخاصة بعملية العولمة السائدة، ومفاهيم الحداثة.
- ✓ **مرحلة عدم اليقين** : بدأت في أواخر الستينات وتصاعد الوعي الكوني وتعمقت القيم ما بعد المادية، وشهدت هذه المرحلة نهاية الحرب الباردة، وشيوع الأسلحة النووية وزادت المؤسسات والحركات العالمية، وأصبح النظام الدولي أكثر سيولة، وزاد الاهتمام بالمجتمع المدني العالمي.

لقد بدا واضحا من خلال تسلسل افكار**روبرتسون** انه على يقين، من أن المحصلة النهائية هي النصر، لكل ما هو كوني وليس محلي ووطني، ولكن ليس على الأساس المادي الاقتصادي بل على أساس التداخل النظري الاجتماعي، وسيكون الاقتصاد متغيرا تابعا للتطور الاجتماعي.[1]

وفي اتجاه آخر ونحو تحديد المرحلة التاريخية لمسارات العولمة يرى **علي حرب** أنها ظاهرة جديدة على مسرح التاريخ العالمي تنقلب معها الأولويات وتتغير خارطة العلاقات بكل شيء ، بالكائن والحادث والمكان والزمان بالحاضرة والذاكرة والحقيقة، فضلا عن الصناعة والمبادلة.[2]

ويرى البعض وفي سياق البحث في جذور ونشأة العولمة، أن العولمة المعاصرة تختلف جذريا عن ظاهرة العولمة الكلاسيكية المنتمية تاريخيا إلى القرن الخامس عشر والسادس عشر،لما لها من استقلال نسبي في ملامحها وأبعادها ومادتها ومعاييرها ومحتواها، فضلا عن آلياتها التي تمثل فارقا نوعيا هاما بينها وبين العولمة الكلاسيكية، لذلك فالعولمة الكلاسيكية هي فكرة مجردة لأنها لم تجسد معطياتها إلا في نطاق هامشي لا يمثل العالم، بينما العولمة المعاصرة تتمثل في التطبيق الفعلي من خلال الآليات والميكانيزمات التي رسخت للظاهرة.

وأيا كان بدء تاريخ مفهوم العولمة، فإن الحراك الإنساني والتفاعل الدائم بين البشر ومحاولة الهيمنة وتبادل المصالح واختلاف الأهداف هي كلها أنواع من العولمة، فلعل بدء التفاعل الإنساني وبدء الرغبة عند الإنسان في السيطرة هو تاريخ نشوء المفهوم، ولكن بصورة تختلف من عصر لآخر، فعولمة اليوم لن تكون كعولمة الأمس ولن تكون بالتأكيد عولمة المستقبل.

---

[1] هيفاء عبد الرحمن ياسين النتكريتي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص68.

[2] غسان العزي، جذور العولمة وإشكالياتها، **مجلة منبر الحوار**، شتاء1999،عدد:37 ، بيروت، ص45.

ثانيا:المقاربات النظرية لمفهوم العولمة.

رأينا من خلال التعريفات السابقة كيف اختلف تناول موضوع العولمة ما بين التوصيف والتعريف، واختلفت في ذلك وجهات النظر التي تخضع في كثير من الأحيان للإنحيازات الإيديولوجية والفكرية، لذلك ارتأينا استخدام تعبير مقاربات لفهم العولمة من عدة جوانب وتجنب الخوض في تعريفات خلافية لها والتأكيد على أنها عملية متكاملة لا يمكن بأي حال من الأحوال تعريفها تعريفا مطلقا، فالعملية (Process) في المجال الدولي أو المحلي، "هي جملة مترابطة من التغيرات المتلاحقة، تقوم على التفاعل المتعدد الأشكال بين طرفين أو عدة أطراف"، لذلك فاستخدام كلمة مقاربات قد يكون أكثر دقة ووضوحا، وهي وصف لدلالات وأبعاد العولمة أكثر منها مجرد تعريف.

- **المقاربة الغربية لمفهوم العولمة:**

يرى **حسن حنفي** أن الغرب قد أفرز أشكالا جديدة من الهيمنة عن طريق خلق مفاهيم وزعها خارج حدوده ، مثل: العولمة، نهاية التاريخ، صراع الحضارات، الحكومة العالمية.[1]

إذ تشير العولمة من وجهة نظر **جان توملسون** J.Tomlinson إلى النشاطات المتنامية باضطراد والتي تخص الاتصالات والاندماجية المعقدة بين المجتمعات والمؤسسات والثقافات وحتى الأفراد على نطاق العالم ، فالعولمة هي الحركة الاجتماعية المحتوية ضمنا لانكماش البعدين والزماني والمكاني وتقاربهما على نحو واسع[2].

ومن بين الأوائل المدافعين عن العولمة نجد المفكر الأمريكي صاحب الأطروحة الشهيرة "نهاية التاريخ" **فرانسيس فوكوياما** Francis Fukuyam الذي لا يرى في العولمة سوى الوجه المشرق للتحديث ، حيث أنه يرى على إثر تفكيك وانهيار الاتحاد السوفييتي تكون نهاية صراع الإيديولوجيات ويتوجه العالم نحو نهاية التاريخ بانتصار النموذج الليبرالي واعتمادها كنموذج نهائي للحكم ، وتعتمد الأطروحة على فكرة أن الديمقراطية الليبرالية تمثل حل نهائي لمشكلة الحكم ، ويعني ذلك عولمة الديمقراطية الليبرالية ووجوب الولاء للنموذج الأمريكي.[3]

---

[1] نايف عبيد، **القرية الكونية: واقع أم خيال**، سلسلة كتب المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،مارس 2002 ،ص136.

[2] J.Tomlinson,**Cultural Imperialism,**The John Hopkins University Press,Bultimore,1992,p22.

[3] نايف عبيد ، **نفس المرجع السابق** ، 137.

وفي نفس الاتجاه يذهب **توماس فريدمان** Thomas Fridman حيث يرى في العولمة فرصة للأفراد لإثبات قدرتهم على التأثير متجاوزين في ذلك حتى المؤسسات والحكومات.

أما **ديفيد هيلد** و**آنتوني ماكجرو** D,Held &A,McCrew يرون أن العلومة تعني شيئا أكثر من تسيع العلاقات الاجتماعية والأنشطة بين الحدود والأقاليم ، وتفترض العولمة كمًا من النمو وكثافة في الفائض العالمي ، حيث أن الدول والمجتمعات تصبح متشابكة أكثر في النظام الدولي وشبكة التعاملات[1].

في المقابل هناك الكثير من المفكرين الغربيين الذين يعارضون التوجه الذي آلت إليه العولمة ويرفضون سياساتها، ففي الكتاب (**فخ العولمة**) الذي قدمه كلا من: **هانس بيتر مارتين** H.P.Martin **وهارولد شومان** H.Shumann فيتنبأ الكاتبان لما سيؤول إليه العالم إذا ما طبقت سياسات العولمة فإما "أن تأكل أو تؤكل" ""to have lunch or belunch ،بذلك تختفي الطبقة الوسطى في مجتمع العولمة ليتحول أربع أخماس العالم إلى متلقي مساعدات من الخمس الباقي، وأنه مع نمو العولمة يزداد تركز الثروة وتتسع الفروق بين الدول والبشر اتساعا لا مثيل له.[2]

وهذا التفاوت بين الدول يوازيه تفاوت آخر داخل كل دولة. ويعتقد المؤلفان أن ديمقراطية العولمة التي تنحاز بشكل مطلق للأغنياء وأصحاب الشركات العملاقة، هي المسؤولة عن كثير من مظاهر التوترات الاجتماعية.

ويُعتبر **بيتر مارتن** من المدافعين عن العولمة ، بل وأكثر من ذلك فيعتبر ويصف ردات فعل المناوئين للعولمة بانها غير أخلاقية ، وعديمة الجدوى ،لأنه يعتقد انها تعمل على تقارب المجتمعات وتعونها من اجل خير الإنسانية.[3]

من جهة أخرى وحتى بالنسبة لـ: **فريدمان** الذي يُعد أحد المدافعين عن العولمة يرى أن لدى العولمة أيضا عناصرها المقلقة، فيقول أن هناك نوعين من العالم أحدهما مسطح بفضل الشبكة العالمية وهو أصبح يملك ويتمتع بكل شيء وعالم آخر لم يتسطح بعد ولا يبدو أنه سوف يكون كذلك ويرسم له صورة قاتمة وإن كانت حقيقية إلى حد ما، حيث يعيش مليارات البشر تحت وطاة الفقر والمرض والأمية ، وغرق حكوماتهم في الفساد الإداري.[4]

---

[1] D,Held &A,McCrew:**The Global Traitisforrnations Realer**, Plity Press Cambridge, First Published 2000, p3

[2] هانس بيتر ،مارتن و هارولد،شومان، **فخ العولمة**، ترجمة: عدنان عباس علي، سلسلة كتب عالم المعرفة(295)، المجلس الوطني للثقافة والفنون،والآداب، الكويت،ط2003،2 ،ص39

[3] عبد الله عثمان عبد الله ، **إيديولوجية العولمة** ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، ط1 ، بيروت ، 2003، ص231.

[4] روبرت اسحاق،**مخاطر العولمة**، ترجمة:سعيد الحسنية،الدار العربية للعلوم،بيروت، 2005،ص16.

وقد أطلق الباحثان **بارنت و موللر** R.Muller & R.Barent في كتابهما (Globe Reach , the Power of Multinational Corporations) على المشروع المتخطي للقوميات اسم المشروع الكوني والذي لا يخرج كثيرة عن إطار ممارسات العولمة ولا يختلف عنه إلا في الاصطلاح؛ ويعرفانه بأنه: أول مؤسسة في تاريخ البشرية مكرسة للتخطيط المركزي على نطاق العالم. ونظرا لأن الهدف الأول لهذه المؤسسة هو تنظيم إدماج النشاط الاقتصادي الدولي بطريقة تؤدي إلى تعظيم الربح الإجمالي، فإن هذه المؤسسة الكونية كيان عضوي ينبغي على كل جزء فيه أن يخدم الكل. إن المشروع الكوني يفيد الاقتصاد العالمي من خلال تحكمه المتزايد في ثلاثة موارد رئيسة هي: التكنولوجيا، ورأس المال، والتسويق وبوساطتها يعمل على تدويل الإنتاج، ويعني هذا التدويل ببساطة أن المزيد والمزيد من السلع والخدمات الواحدة قد أصبح ينتج في العديد والعديد من الأقطار، وإن عملية الإنتاج قد صارت تتجاهل بصورة متزايدة ما يعرف بالحدود القومية، وبذلك يمكن أن يقوم نظام موحد للإنتاج على نطاق العام.[1]

وفي طرح آخر **لصامويل هانتغتون** S. P. Huntington في كتابه (**صدام الحضارات**) الذي يتفق مع أطروحة نهاية التاريخ ومع المعطيات الفكرية لظاهرة العولمة، في أن العالم ينقسم إلى الغرب بنموذجه الليبرالي الديمقراطي وبقية العالم، وعلى هذه البقية أن تتعولم، وتعتبر هذه الأطروحة أن الخطاب الغربي المعاصر هو الخطاب الاستراتيجي المركزي في العالم.

وتعتمد هذه الأطروحة على أن دور الدولة القومية كفاعل أساسي في الصراعات الدولية قد تراجع وظهر بدلا عنه صراع الحضارات، نتيجة دخول لاعبين جدد، وتجذر الفروق القائمة بين الأيديولوجيات والنظم السياسية.[2]

وفي إطار التحليلات العلمية يقدم **فريدريك جيمسون** F.Jameson خمسة أبعاد رئيسية للعولمة وهي:[3]

- ✓ **البعد التكنولوجي** : وهو البعد الذي يعتبر حتميا ولا رجوع عنه والذي يتمثل في تطور وسائل الاتصال وثورة المعلومات والابتكارات المتعلقة بها.

---

[1] جعفر نجم نصر ، **مقدمة في انتروبولجيا العولمة ـ العرب في اقتصاديات الذات إلى جغرافيا الآخر ـ رؤية تحليلية** ، ط1 ، صفحات للنشر والتوزيع ، بيروت ، 2010، ص36.

[2] صموئيل هنتجتون،**صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي**،ترجمة:مالك عبيد أبو شهيوة ومحمد محمود خلف،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان،ليبيا،1999،ص14.

[3] فريدريك،جيمسون، **العولمة والاستراتيجية السياسية**، ترجمة:شوقي جلال سلسلة كتب عالم المعرفة(104)، المجلس الوطني للثقافة والفنون،والآداب، الكويت،،2001

- ✓ **البعد السياسي** : والذي يتمثل في مسألة دور الدولة والحاجة أو عدم الحاجة إلى وجودها وفي إطارها سيتحدد أدوار الدولة في العالم.
- ✓ **البعد الثقافي** : والذي يتمثل في التوحيد النمطي للثقافة العالمية، وإخراج الصور المحلية واستبدالها بسطوة الثقافة والصورة الغربية والأمريكية تحديدا، وضعف الصناعة المحلية أمام الوافد الخارجي.
- ✓ **البعد الاقتصادي** : والذي يتمثل في سطوة الصناعات الاستهلاكية الغربية، والسيطرة المتواصلة للشركات المتعددة الجنسيات على مقدرات الاقتصاد العالمي، وإضعاف البنى الاقتصادية المحلية.

- **المقاربة العربية لمفهوم العولمة:**

لقد اختلف المفكرون في تناول العولمة في الوطن العربي فمنهم من تناولها من الجانب الاقتصادي ،وبعضهم تناولها من الناحية السياسية والثقافية وتأثيرها على الوطن العربي، إن عدم تبلور مفهوم العولمة لدى المفكرين العرب أدى إلى انقسامهم إلى مؤيد ورافض لها، فهناك تخوف عام يسيطر على معظم التيارات السياسية والثقافية العربية من العولمة باعتبارها تمثل غزوا ثقافيا قد تم فرضه على الوطن العربي، وعلى جانب آخر هناك من يعتبرها فرصة لتحديث بنية العقل العربي، لذلك اختلفت مقارباتهم لمفهوم العولمة ووجهات نظرهم.

أما **محمد عابد الجابري** يفرق بين مفهومين يرى أنهما بعيدين كل البعد عن بعضهما، بل أنهما متناقضان تماما، وهما العولمة والعالمية فالعالمية تطمح للارتقاء من الحيز المحلي الضيق إلى رحابة العالم ، العالمية تعتمد الأنا والآخر في علاقة أخذ وعطاء ، [1] أما العولمة فهي قائمة أساسا على مبدأ الإحلال، بمعنى إحلال ثقافة محل ثقافة أخرى ونظام اقتصادي محل نظام آخر اقتصادي آخر كان قائما، ونظام سياسي محل نظام سياسي آخر...

كما يقول " إن العولمة نظام يتخطى الدولة والأمة والوطن ، هي نظام ينشد رفع الحواجز والحدود أمام الشركات والمؤسسات متعددة الجنسية، وبالتالي إذابة الدول القوميّة وجعل دورها يقتصر على القيام بدور الشرطي تأمينا لمصالح الرأسمالية العالمية". [2]

---

[1] محمد عابد الجابري،**قضايا في الفكر المعاصر**،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص147

[2] دلال أعواج ، العلومة المفهوم الاهداف ، **الحوار المتمدن** ، العدد3066 ، 2010.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=222719 تاريخ الاطلاع :2018/04/24

ويتفق الدكتور **محمد عمارة** مع الجابري في رأيه فيرى "أن العالمية نزعة إنسانية وتوجه نحو التفاعل بين الحضارات، والتلاقح بين الثقافات، والمقارنة بين الأنساق الفكرية، والتعاون والتساند والتكامل والتعارف بين الأمم والشعوب والدول، بحيث يصبح العالم منتدى الحضارات بينها مساحات كبيرة من المشترك الإنساني العام، ولكل منها هوية ثقافية تتميز بها ومصالح وطنية وحضارية واقتصادية وأمنية لابد من مراعاتها في إطار توازن المصالح"

أما العولمة من وجهة نظره "تُثمر تزايد الخلل في علاقات الأقوياء بالضعفاء الساعين للنهوض والانعتاق من مأزق التخلف والاستضعاف".[1]

في حين يرى **السيد ياسين** أن " العولمة ليست مجرد مفهوم، فهي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات متعددة، فلا بد أن نضع في الاعتبار ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها،العملية الأولى تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لدى الجميع، والعملية الثانية تتعلق بتذويب الحدود بين الدول، والعملية الثالثة هي زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات، وكل هذه العمليات قد تؤدي إلى نتائج سلبية لبعض المجتمعات، كما تؤدي إلى نتائج إيجابية لبعضها الآخر".[2]

وقد قسم**محمد السيد سليم** المدارس الفكرية المختلفة حول العولمة إلى ثلاث رؤى أساسية:[3]

- ✓ **الرؤية الاندماجية**: وتمثلها المدرسة الليبرالية الجديدة، يرى أصحابها بأن العولمة قادمة لا محالة ولا يمكن لأي كان إيقافها ، والحل الوحيد أمام دول الجنوب هو الاندماج واللحاق بركب العولمة بأسرع ما يمكن والاستفادة من إيجابياتها، والبديل عن عدم الاندماج هو الفناء.
- ✓ **الرؤية النقدية للعولمة** :يتبنى هذه الرؤية مدارس فكرية متعددة مثل الواقعية الجديدة ونظرية التبعية والمدرسة الماركسية الجديدة، حيث يركز أصحاب هذه الرؤية على الجوانب السلبية للعولمة وإن كان بدرجات متفاوتة ، فهي مرادفة للهيمنة وهي نوع جديد من الاستعمار.
- ✓ **الرؤية التفاعلية** : تنطوي هذه الرؤية على أن العولمة أمر واقع ينبغي التعامل معها والاستفادة منها، وتجاهلها يؤدي إلى مخاطر جسيمة، فالعولمة ظاهرة مركبة بالسلب والإيجاب.

---

[1] سليمان بن صالح الخراشي ، **العولمـة** ، دار بلنسية للنشر والتوزيع، الرياض ،1999، ص13.

[2] السيد ياسين ، **مفهوم العولمة**، مناقشات الندوة الفكرية حول العولمة، العرب والعولمة، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998.

[3] عمر مصطفى محمد سمحة، **العولمة الثقافية والثقافة السياسية العربية: برامج الإصلاح الديمقراطي والثقافة السياسية التشاركية في الوطن العربي**، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس ،فلسطين،2005،ص38

وقد كانت الأطروحات في مجموعها تعكس وجهة نظر تكاد تكون مشتركة وموحدة ، بما أنها بحاجة لعالم تتواصل أقطاره، إعلاميا وسياسيا واقتصاديا.. ومن المحاولات العربية لمقاربة المفهوم ما طرحه الدكتور **صادق جلال العظم** من منطلق أن العولمة تعني رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى السطح، فهو يرى أن العولمة تعني تعميم دائرة التبادل الذي تسعى فيه دول المركز إلى إزالة كل العقبات التي تحول دون اقتحام السلع ورؤوس الأموال خارج حدودها الوطنية باعتبارها ضرورة أساسية لاستمرار تراكم رأس المال.[1]

أما المفكر الماركسي **سمير أمين** صاحب أطروحة (التراكم الرأسمالي في النظام العالمي) يرى ألا جديد في العولمة، فهي بالنسبة إليه تمثل موجة ثالثة من التوسع الاستعماري لا تختلف في أهدافها عن أهداف الموجات السابقة ، وهو يرى أن الرأسمالية أنتجت عالمية أو عولمة مرت بعدة مراحل قبل أن تصل إلى صورتها الحالية.[2]

من خلال دراستنا لمقاربات العولمة في إطار الفكر العربي والغربي أن جل المقاربات المفاهيمية تتعامل مع هذه الظاهرة Phénoméne بحسب الموقع ودرجة الاهتمام من هذا الباحث أو ذاك، وبالتالي كل المفاهيم أصبحت ملفوفة بغطاء ذاتي، يعبر عن إيديولوجية كل مفكر.[3]

أجمل **هلد وآلت** المقاربات النظرية التي تناولت ظاهرة العولمة في اتجاهات ثلاث هي:[4]

- ✓ اتجاه المتعولمون ويعتقد أنصارها بنهاية الدولة القومية وعدم قدرة الدولة المفردة على السيطرة على حدودها.
- ✓ اتجاه المشككون ويعتقدون أن الظاهرة قد لقيت من الاهتمام أكثر مما تستحق فالظاهرة لا تختلف عما كان قديما إلا في درجة الكثافة التجارية أما التدويل فيعتمد على ما تبديه الدولة من قبول ومساندة.
- ✓ اتجاه التحوليون ويأخذون موقفا وسطا وهم يرون في العولمة تحولا في سلطة الحكومات وفي السياسات العالمية.

---

[1] صادق جلال العظم و حسن حنفي ، **ما العولمة؟** ، دار الفكر المعاصر ،دمشق ، ط2 ، 2000،ص96.،

[2] بن صغير مراد،**أهداف العولمة وأثرها على حقوق الانسان والسلام العالمي**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد الخامس،جويلية2011، تلمسان، الجزائر

[3] العاقب سفيان ، **الدولة والعولمة : نهاية السيادة ،فرنسيس فوكوياما انموذجا** ، مذكرة ماجستير في الفلسفة ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة وهران ، 2016/2015، ص56.

[4] عبد العزيز ركح ، **مابعد الدولة الامة** ، مرجع سبق ذكره ، ص95.

ثالثا :خصائص العولمة الرئيسية.

يشير **السيد يسين** إلى أنه وللاقتراب من صياغة تعريف شامل للظاهرة فإنه من الضروري الأخذ في الاعتبار العمليات التي تكشف عن جوهر الظاهرة وخصائصها وهي ثلاث عمليات العملية الأولى تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لدى جميع الناس، العملية الثانية تتعلق بتذويب الحدود بين الدول، والعملية الثالثة هي زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات.[1]

وعليه يقدم السيد يسين محاولته لإبراز خصائص العولمة ، وهي محاولة تقسيم الظاهرة عند تعريفها لدى الدارسين إلى أربع فئات تعد في مجملها خصائص للظاهرة:[2]

- **العولمة باعتبارها مرحلة تاريخية** : وذلك بالنظر إليها على أنها حقبة زمنية محددة من التاريخ الإنساني، وهذه الفئة تركز على الزمن باعتباره العنصر الحاسم وبالتالي فإن العولمة هي المرحلة التاريخية التي بدأت في أعقاب انتهاء الحرب الباردة .
- **العولمة باعتبارها تجليات الظواهر اقتصادية** : وتركز هذه الفئة على الدولة وظيفيا على اعتبار أنها سلسلة مترابطة من الظواهر الاقتصادية كالخصخصة وتحرير الأسواق وتخلي الدولة عن أداء بعض وظائفها وزيادة انتشار الاستثمار الأجنبي المباشر ، وترى هذه الفئة أن التزايد في هذه الظواهر والارتفاع في معدلات التفاعل الاقتصادي بين الدول بصورة حديثة وجديدة هو الذي يمنح لهذه الظواهر دلالة تشير إليها ظاهرة العولمة .[3]
- **العولمة باعتبارها انتصارا لهيمنة القيم الأمريكية** : ترى هذه الفئة أن نهاية الحرب الباردة بانتصار المعسكر الغربي (بقيادة الولايات المتحدة) وهزيمة المعسكر الشرقي (بتفكك الاتحاد السوفيتي السابق) تعد النتيجة النهائية للصراع الأيديولوجي الذي بدأ بينهما بعد الحرب العالمية الثانية، وأن الحقبة التاريخية التي تلتها شهدت التركيز على قدرات وتفوق المؤسسات والنظم الأمريكية ، و" العمل على تعميم نمط حضاري يخص بلداً بعينه ، وهو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات ، على بلدان العالم أجمع" كما يقول **محمد الجابري**، فهي بهذا دعوة لتبني إيديولوجية معينة تُعبر عن إرادة الهيمنة الأمريكية.[4]

---

[1] السيد يسين ، **تحولات الفكر الاستراتيجي المعاصر ، من الاستقلال الوطني إلى الدولة التنموية** ، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، 2017، ص325.

[2] محمد عمر البشير أبو عجيلة العجيلي ، **العلاقة بين سيادة الدولة الحديثة وظاهرة العولمة** ، مرجع سبق ذكره، ص98.

[3] نفس المرجع السابق ، ص99

[4] طارق عثمان حسون ، **العولمة والتنمية الاقتصادية** ،ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع ،عمان ، 2015، ص50.

- **العولمة باعتبارها ثورة اجتماعية وتكنولوجية** : ترى هذه الفئة أن العولمة شكل جديد من أشكال النشاط يتم فيها الانتقال من الرأسمالية الصناعية إلى المابعد الصناعي للعلاقات الصناعية، وتوجد نخبة تكنولوجية صناعية تقود هذا التحول وتعمل على تدعيم فكرة السوق الكون الواحد من خلال تطبيق سياسات مالية وتكنولوجية وائتمانية واقتصادية مختلفة، وهذه الفئة ترى أنه وكنتيجة للثورة التكنولوجية والاتصالية التقنية المتطورة فإن الفضاء الكوني تم ضغطه مما أدى إلى ظهور ومن خلال تلاحم الشبكات المختلفة ، الاقتصاد الإلكتروني Network Economy (أو التجارة الإلكترونية) .

وهناك تأصيل آخر لخصائص العولمة تنطلق من خلال مستويات ومفاهيم متعددة من قِبل الباحثين باختلاف انتماءاتهم ، فكل باحث وهو بصدد البحث في موضوع العولمة يضع نفسه في مستوى محدد يختاره انطلاقا من تطلعاته المنهجية وأهدافه البحثية ونظرا لهذا التعدد فإنه ليس بالإمكان التغاضي عن هذه السمة الأخرى من سمات العولمة مما يقتضي معه التطرق لها وذلك بالتمييز بين عدة مستويات: العولمة كمفهوم للتنظير، كظاهرة ، كعملية، كإيديولوجية و كمتغير.[1]

- ✓ **العولمة كمفهوم للتنظير**: المقصود بالمفهوم* هنا لا يعني الإطار القائم على تحديد الأبعاد الإبستمولوجية والانطولوجية للعولمة في حد ذاتها ، بل إن المقصود هو أن الكثير من الدراسات والبحوث تستقر عند مستوى اعتبار العولمة تصورا له دلالاته المحدودة لفظا ومعنى يساعد على فهم الظواهر الاجتماعية المختلفة من خلال تصنيفه للأفكار والتصورات القائمة في حدود التجريد والإدراك المباشر ، وإذا كانت غاية المعرفة الإنسانية هي الارتقاء إلى رتبة العلم ، فإنها لن تبلغ غايتها هذه في أن تصبح علما إلا إذا استطاعت أن تصل بمفاهيمها إلى درجة عالية من الدقة والوضوح.[2]

---

[1] كرازدي إسماعيل، **العولمة والحكم نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية** ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2012/2011 ، ص41 .

* وذلك لأن" **المفاهيم concepts** جوهر المعرفة الإنسانية ومنطلقها ، وبشكل تطورها حجر الزاوية في عملية بناء العقل وتطور المعرفة والعلوم الإنسانية....فالمفاهيم هي أدوات الإنسان للتصور، وفي إدراك الوجود على نحو تجريدي ، وهي التي تتيح له أن يختزل العالم في شكل رمزي..

[2] علي وطفه، إشكالية المفهوم في الخطاب العربي المعاصر ، قراءة اجتماعية سوسيولوجية ، **مجلة التعريب** ، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق، ربيع الأول 1421هـ يونيو 2003 مـ العدد التاسع عشر، ص 131.

وتبعا لذلك فإن المفهوم يجب أن يحقق وظائف التنظيم والتوجيه والتعيين والتنبؤ ، وفي هذا النطاق يعتقد **جيمس باترسون** J.Patterson بأن مفهوم العولمة استطاع تحريك كل شيء وأصبح أداة تحول وانتقال المفاهيم.

- ✓ **العولمة كمتغير variabl**: العولمة يمكن أن تغطي عددا غير محدد من أوجه الحياة الاجتماعية ويمكن أن يتعدى مداها لتشير بذلك إلى تعددية العمليات الاجتماعية ، كما يمكن قياسها باستخدام نماذج للقياس الكمي أو النوعي لتأكيد أو نفي وجود وكثافة العولمة، إذ يتم الاقتراب من العولمة باعتبارها متغير ينبني على عدة متغيرات ومؤشرات لعالم متغير يطبعه الفعل الاقتصادي بالدرجة الأولى.

فللعولمة كمتغير * ترتبط بعوامل وفواعل عدة ، وتقدم بيانات ومؤشرات تتغير وتتواصل وتثبت في أحيان أخرى من خلالها يمكن تفسير أو التنبؤ بالظواهر المختلفة فتؤثر في البيئة والمنظومة والوحدة والمجتمع والدولة والسيادة والخاص والعام ، وتصبح حينئذ كما هي ظاهراتية ومفهوماتية رمزية وذات دلالة منطقية وميزة تفاضلية.[1]

العولمة كعملية Process : إن العولمة في واقعها وحقيقتها ومضمونها ظاهرة ذات طابع حركي ديناميكي ، أي الانتقال من العولمة Globalization كحالة State of Affair إلى التعولم Globality كعملية Process ، وعلى القابلية للتعولم كانبعاث ذاتي للقدرة للوصول للعولمة[2].

وقد جاءت عدة دراسات ذات صلة بهذا المحور سواء بطريق مباشر أو غير مباشر مثل دراسة **لروبرت سن** (Robert Son) ، التي تُعد من الدراسات الأولى في مجال العولمة ، والتي فرقت بين العولمة كعملية والعولمة كمفهوم ، وأوضحت نتائجها أن العولمة كعملية هي انكماش الزمان والمكان Shrinking of time and place أو هي انضغاط العالم World compression من خلال عمليات الاتصال السريعة بين الافراد والجماعات والشركات والدول ، مما مكّن الأفراد من التفكير في إطار عالمي[3].

---

* تم تعريف **المتغيرات variables** في البحث العلمي بأنها كل شيء يقبل القياس الكمي أو الكيفي، وكل شيء يقبل التغيير يعرف باسم المتغير، وذلك بحسب التعريف الإحصائي للمتغير ومن أبرز سمات المتغيرات الكمية والكيفية التأثير والتأثر، ويجب أن يقوم الباحث بتحديد تلك العلاقات ومن ثم يقوم بضبطها..

[1] كرازدي إسماعيل ، **مرجع سبق ذكره** ، ص43.

[2] محسن أحمد الخضيري ، **العولمة الاجتياحية** ، ط1 ، مجموعة النيل العربية، القاهرة ، 2001، ص30.

[3] هند خلف كمال الدين ، **انعكاسات العولمة على استراتيجيات الانتاج ، دراسة ميدانية بالتطبيق على الشركات المتعددة الجنسيات** ، رسالة ماجستر في إدارة الأعمال ، كلية الإدارة والتكنولوجيا ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، 2016 ، ص13.

في اتجاه آخر، العولمة كعملية يمكن التأثير فيها وإعادة تشكيلها ، فقد سعت القوى الكبرى إلى إعطاء العولمة أبعادا محددة وإلى تعديل مسارها بشكل يخدم مصالحها ويؤثر على الدول الضعيفة التي أصبحت أسيرة لهذه الممارسات ، فهي تشير إلى مجموعة الإجراءات والممارسات والسياسات الصادرة عن القوى الكبرى في العالم وردود الأفعال التي تصاحبها والتي تصدُر من جانب الدول والمجتمعات الأخرى ، وقد ترتبت عن هذه الممارسات عدة نتائج سلبية على الدول الضعيفة وذلك باستخدام المنظمات والمؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما وكذا استخدامها للتكنولوجيا المتقدمة في المجالات المختلفة ، وأعطت القوى الكبرى بموجب ذلك للعولمة مضمونا خاصا بها بشروطها ومعاييرها الخاصة مما خلق بعض السلبيات كالتدخل في الشؤون الداخلية للدول من النواحي المختلفة السياسية والثقافية والاقتصادية[1].

- ✓ **العولمة كظاهرة phenomenon**: العولمة، بوقعها السريع التأثير وواقعها السريع الانتشار، ظاهرة توشك أن تغدو الأكثر سيطرةً، فضلاً على أنها الأكثر تداولاً، إذ ما كاد الغرب يفرغ من ابتكار هذا الاصطلاح الجديد المسمى بالعولمة حتى أصبح الظاهرة والمفهوم الأول بلا منازع في كثرة التداول وسرعة الانتشار.

ولعل أكبر توصيف للعولمة بالنظر لجدة ونوعية موضوعاتها وتسارعها والاهتمام الكبير الذي نالته من قبل الباحثين والسياسيين وحتى الناس العاديين هو اعتبارها كظاهرة وهي المقاربة السائدة أو بتعبير آخر، أن جل الدراسات التي تركزت على موضوع العولمة كانت تنظر إليها كظاهرة ، فالعولمة كما أسلفنا ظاهرة تاريخية تكثَفت عملياتها طوال سنوات طويلة ، وقد ساعدت عملية التكثيف على إدراك هذه الظاهرة والتي بدأت بشكل وصيغة معينة وتعاظمت حتى تجسدت في صورها المختلفة : العولمة السياسية العولمة الاقتصادية ، العولمة الثقافية ... إلخ[2].

فهي ظاهرة متكاملة الأبعاد والجوانب ، ظاهرة وإن كانت بسيطة في الشكل إلا أنها معقدة في الحقيقة والمضمون فرضت نفسها بشدة على مجريات الأحداث ، بالتالي فإن العولمة كظاهرة و كتيار لها العديد من الجوانب الارتكازية ، ذات الطابع المميز الذي يجعلها كظاهرة و كتيار تكتسب صفات خاصة مميزة ، تؤتي أثرها وتفرض سطوتها وفعلها في مواقع وجوانب كثيرة.[3]

---

[1] كرازدي إسماعيل ، **مرجع سابق** ، ص44.

[2] نفس المرجع السابق ، ص45

[3] محسن أحمد الخضيري ، **العولمة الاجتياحية** ، مرجع سبق ذكره ،ص33.

✓ **العولمة كإيديولوجية ideology**: في قراءته لأطروحات **برتراند بادي**، يرى **محمود حيدر** في العولمة أنها قوة قاهرة وسالبة لقانون الجماعة الدولية، إنها تنزع إلى الإعلاء من شان التفرد، أي تفرد القوة الأعظم بتسيير الوضع العالمي، وتدبير أمره وفقا لحاجاتها، وملائمته بحسب اقتضاء استراتيجياتها العليا[1].

وفي كتاب شهير **لزبيغنيو بريجينسكي** Z.Brzezinski عنوانه **الفوضى: الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين** يرى فيه أن التغيرات الدولية التي حدثت في النظام الدولي حفزت الولايات المتحدة لتوسيع قيمها المتعلقة باقتصاد السوق والديمقراطية، كما حفزتها لزيادة قدراتها على إعادة تشكيل الهويات والاقتصاديات لمصلحة التفكك وإعادة البناء على أسس سيطرة السوق وقواعد قيمها وتمجيد النزعة الفردية والديمقراطية على النمط الغربي، هذه التدخلات الفوق – وطنية، وإن شئت، العولمية، ساهمت حسب ما يذكر **جان شولت** J.Sholt في فك ثنائية الارتباط ما بين الهوية والإقليم من جهة، وما بين الهوية والسلطة السياسية من جهة أخرى[2].

تنطلق أيديولوجيا * العولمة من أن هناك خطاً واحداً للتطور البشري لابد أن تسير فيه جميع المجتمعات البشرية متبعة قواعد ثابتة ونظماً محددة فالمجتمعات الأمريكية والأوربية تمثل قمة الحضارة الإنسانية من حيث التطور العلمي والاقتصادي في حين أن بقية الشعوب غير المعولمة هي مجتمعات راكدة متخلفة[3].

يبقى أن نستنتج من خلال الخصائص السابقة للعولمة ، بأن المستويات المختلفة التي تم التطرق إليها ليست منفصلة عن بعضها البعض ، فالعولمة كإيديولوجية قد تختلط في كثير من الأحيان بالعولمة كظاهرة وكلاهما قد يختلط بالعولمة كعملية ، لكن ذلك لا يمنع من توضيح الفوارق بين هذا المستويات ، فالعولمة كإيديولوجية تتعلق بما ينبغي أن يكون ، والعولمة كظاهرة تتعلق بما يمكن أن يكون ،أما العولمة كعملية فتتعلق بما هو كائن[4].

---

[1] زبيري رمضان ، **العولمة والبنى الوظائفية الجديدة للدولة** ، مرجع سبق ذكره ، ص43.

[2] نفس المرجع السابق ، ص49.

* إن **الأيديولوجيا** تحمل توقعات بأن الشخص أو الجماعات التي تعتنقها سيستجيب للعالم الذي تصفه الأيديولوجيا على نحو معين فهي تذكر ما ينبغي أن يكون عليه العالم وتشكل إطاراً لتقويمه وتفي العولمة بهذا المعيار الوظيفي كإطار لرؤية وتقييم العالم والتغيرات الجارية.

[3] عبد الله جاد فوده، **الايدولوجيا والأسطورة : حالة العولمة** ، على الموقع ، تاريخ الإطلاع عليه :2018/06/04 *umranyat.blogspot.com/2006/06/blog-post.html*

[4] كرازدي إسماعيل ، **مرجع سبق ذكره** ،ص48.

المحور الثاني: أبعاد ومجالات تحرك العولمة.

من خلال تتبع المقاربات النظرية حول مفهوم العولمة نجد أن حقيقتها ومضمونها ظاهرة ذات طابع حركي ديناميكي، ظاهرة متكاملة الجوانب والأبعاد، ظاهرة وإن كانت بسيطة في الشكل إلا أنها معقدة في المضمون، وعليه فإنه لا توجد صورة واحدة للعولمة، فمظاهر التعولم تتعدد بتعدد مجالات التشابك بين الجماعات الإنسانية والدول ، وحسب ما جاء على لسان الأمين السابق للأمم المتحدة **بطرس بطرس غالي** ، فهناك عولمات عديدة ، ويعتبرها **الخضيري** تشمل الجوانب التالية: سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، تكنولوجية اتصالية، قانونية وإنسانية ، وسنتطرق في هذا المقام لأهم صور ومجالات تحرك العولمة وتجلياتها الحالية:

أولا: العولمة الاقتصادية:

يُشكل انفلات سلطة الضبط الاقتصادي من الدولة الوطنية وانتقاله إلى الشركات والتكتلات الاقتصادية،جوهر العولمة الاقتصادية التي تفترض أن العالم قد أصبح وحدة اقتصادية واحدة تحركه قوى السوق التي لم تعد تحكمها حدود الدولة الوطنية، وإنما تشترط مجموعة من المؤسسات المالية والتجارية والصناعية العابرة للجنسيات.[1]

فالأسواق التجارية والمالية العالمية لم تعد موحدة فحسب، بل هي خارجة على ما يبدو عن تحكم كل دول العالم بما في ذلك أكبرها وأكثرها غني ، ومما توحي به العولمة الاقتصادية هو أن العالم الذي تفكك في التسعينات من القرن السابق، قد أصبح عالما بلا حدو د اقتصادية، [2] فالنظم الاقتصادية المختلفة أصبحت متقاربة ومتداخلة ومؤثرة في بعضها البعض ، ولم تعد هناك حدود وفواصل في ما بينها.

مما لاشك فيه أن من أول وأهم مجالات العولمة وأكثرها وضوحاً وأبرزها أثراً هو المجال الاقتصادي على الرغم من أن لها مظاهر مختلفـة سبقت الإشارة إليها إلا أن وجهات النظر السابقـة تلتقى في هذا المجال الاقتصادي، وهي تعني وصول نمط الإنتاج الرأسمالي إلى نقطة الانتقال من دائرة التبادل إلى عالميـة دائرة الإنتاج و إعادة الإنتاج.

---

[1] وداد غزلاني ، **العولمة والارهاب بين آلية التفكيك والتركيب** ،رسالة دكتوراه ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ،2010/2009 ، ص58.

[2] Ingomar Hauchler and paul M.Kennedy, **Global Trends** (new york:continuum,1998), pp201-203.

فيرى **محمد السيد سعيد** "أنها تعتبر ظرفا يتيح التعامل مع العالم كله كوحدة واحدة أو بناء إنتاجي وتسويقي تراكمي يتيح نظرة جديدة للعالم تتمثل في توسيع مجال المنافسة بفضل تمكين الموارد من الحركة والتدفق عبر الحدود القومية بدون حواجز".[1]

وفي هذا يُشير **آنتوني جيدنز** Anthony giddens بأن" العولمة الاقتصادية لها آثارها المدمرة على الاكتفاء الذاتي، وأن نزعة الحماية ليست نزعة مرغوبة ،حتى لو أمكن تحقيقها فإنها سوف تخلق عالما من التكتلات الاقتصادية التي يحتمل أن تنشب بينها الحروب".[2]

وإن كانت العولمة الاقتصادية قد ولدت مع بداية عقد التسعينات من القرن العشرين، فإن جذورها تمتد إلى بدء انهيار الكنيزية *، وعودة المدرسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة مع بداية الثمانينيات، وإذا كانت الكنزية قد جاءت للتعبير عن الطابع القومي للاقتصاديات الرأسمالية، فإن العولمة جاءت تعبر عن الطابع الكوني للاقتصاد، وهي تقوم على إطار مفاهيمي تتجاوز الكنزية التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف القائم على ميثاق حقوق الدولة وواجباتها الاقتصادية.

بالتالي تعتبر العولمة الاقتصادية هي أهم أبعاد العولمة على الإطلاق، لأنها تمثل البعد المركزي، فيها لكون العولمة في الأصل هي عملية اقتصادية ويُحصي **جان آرت شولت** *Scholt* مظاهر عديدة للعولمة الاقتصادية منها: التجارة الكونية وعولمة النشاط المالي ومنظمات الأعمال الكونية، بحيث يشير الأول إلى الإنتاج الذي يتجاوز الحدود في ظل المصانع الكونية أو الإنتاج المعولم، أما الثاني فيشير إلى العملات أو النقود الكونية و البنكية الكونية و الضمانات الكونية و المشتقات المالية أما الثالث فيشير إلى الشركات المتعدية الجنسية والاندماجات فيما بينها مما أدى إلى بروز نمط تنظيمي إداري كونى متجاوز للحدود.[3]

إن العولمة الاقتصادية ساهمت وتساهم في إزالة العديد من الحواجز الفاصلة بين الشعوب، قومية، طبقية، لغوية.... الخ، وأصبح بذلك الطريق ممهدا لإنشاء سوق عالمية واحدة، سوق تحتاج إلى:[4]

---

[1] محمد السيد سعيد،**الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية**، سلسلة عالم المعرفة،عدد:107 ،الكويت،نوفمبر 1986.

[2] عبد المطلب عبد الحميد،**العولمة الاقتصادية(منظماتها،شركاتها،تداعياتها)**، الدار الجامعية للنشر،الاسكندرية،2006،ص23.

* نسبة إلى الاقتصادي الانكليزي كينز (1883–1946) الذي قدم نظريته العامة في 1936، ورأى أن الاقتصاد الرأسمالي مهدد بشبه انهيار بسبب تراجع الاستثمار ووجد أن الحل انتهاج سياسة اقتصادية من شأنها أن تقود إلى التحكم في الرأسمالية والتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي .

[3] وداد غزلاني ، **العولمة والارهاب بين آلية التفكيك والتركيب**،مرجع سبق ذكره ،ص59.

[4] نفس المرجع السابق ، ص61.

1. إنتاج سلعي وخدمي وفكري متعولم يتناسب مع كل المستهلكين المعولمين.
2. تسويق متعولم قائم على قدرة هائلة لمنظومة تسويقية متكاملة من منتجات متطورة.
3. تمويل متعولم قائم على كيانات مصرفية عملاقة.
4. إطارات بشرية متعولمة وذات تأهيل متخصص.

وعليه يرى الاقتصادي العربي الدكتور **رمزي زكي** ، إن أهم البصمات بروزا في الاقتصاد خلال العقود الثلاثة الأخيرة هو التدويل المطرد الذي أصبح يتسم به الاقتصاد العالمي ، ويظهر التدويل في نظرة أولية كبروز متعاظم لدور العلاقات الاقتصادية الدولية ، بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي أو الوطني. وهذا واضح من خلال الدور المتعاظم الذي تقوم به وتقوده الشركات متعددة الجنسية العملاقة التي تمتد نشاطاتها وفروعها إلى مختلف أنحاء العالم ، وتسيطر على شطر كبير ومتنام في عمليات إنتاج وتمويل وتوزيع الدخل العالمي.[1]

مع العلم أن هذا الدور يكون أحيانا غير مباشر وغير ظاهر ، فأصبح من الممكن الآن الحديث عن مستوى اقتصادي عالمي متميز بآلياته ومشكلاته وأفاق تطوره عن على المستويات الوطنية، وتصبح النظرة للعالم باعتباره الوحدة الاقتصادية الأساسية .

والعولمة الاقتصادية أخذت أبعادها في المرحلة الراهنة بانتصار القوى الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وانهيار الاتحاد السوفيتي والأنظمة الاشتراكية في دول أوروبا الشرقية، فاستعاد النظام الاقتصادي الاجتماعي الرأسمالي هيمنته وانتشاره يدينامية جديدة مؤسسة على اقتصاد السوق والموجة الثالثة **ثورة المعلوماتية** وإدماج القسم الأعظم من الاقتصاديات الوطنية بالسوق الرأسمالية العالمية ، بحيث أصبحت هذه الاقتصادات أسيرة لمفاهيم السوق والمنافسة الاحتكارية التي تتحكم فيها القمم الاقتصادية العملاقة، متخطية الحدود والقيود ، مستندة إلى قوى السوق وبأشراف مؤسسات العولمة الاقتصادية الثلاث، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المنظمة العالمية للتجارة خليفة **الغات***[2].

---

[1] مبروك رايس ، **انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي** ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، عمان ، 2016 ، ص32.

* **الجات** (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة)، التي نشأت عام 1947م ، هي الأصل الحقيقي أو الابن الحقيقي لاتفاقية لمنظمة التجارة العالمية فقد نشأت المنظمة مع نهاية الجولة الثامنة من مفاوضات اتفاقية الجات GATT (جولة الأورجواي : 1986 . 1994م) والتي انتهت في مراكش لتبدأ عملها في 1995/1/1م باسم منظمة التجارة العالمية (WTO) ،

[2] نفس المرجع السابق ، ص33.

كما نسجل ظهور قوى جديدة على الساحة الدولية استطاعت اكتساب قدرة لحماية مصالحها، ويمكن تحديد هذه القوى الجديدة في الآتي: الإتحاد الأوروبي، اليابان، الصين، النمور الآسيوية (كوريا الجنوبية، ماليزيا، اندونيسيا، هونغ كونغ، تايوان، تايلاند)، و قد نجحت هذه الأخيرة عن طريق **الهندسة العكسية***، في تطوير تكنولوجيا تناسب إمكاناتها و ظروفها فأكسبتها قدرة تنافسية في السوق العالمي ،وخلصت شركة *Price waterhouse Coopers* (PwC) المهنية المتخصصة بالشؤون الاقتصادية إلى تحليل يرسم شكل الاقتصاد العالمي بعد 33 عاماً من اليوم، أي بحلول العام 2050، حيث ستكون مراكز القوى الاقتصادية في العالم تغيرت تماما.

وعليه تبرز أهم الملامح المميزة للعولمة الاقتصادية في الآتي[1]:

- الاتجاه العالمي لمزيد من التكتل والتكامل.
- تنامي دور المؤسسات المالية الدولية .
- تدويل المشاكل الاقتصادية مثل مشاكل التنمية المستدامة، الفقر، مشاكل البئية ، البطالة.
- تعاظم دور الثورة التقنية وتأثيرها في الاقتصاد العالمي والتغيرات السريعة في أسلوب الإنتاج ونوعية المنتج[2].

وفي الوقت الذي يروج فيه بأن العولمة الاقتصادية تعود بالرفاه والتقدم على الجميع، فإن مشكلاتها كثيرة ومنها[3]:

- ✓ المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها بلدان المركز الرأسمالي، فمثلا يبلغ مستوى البطالة في الاتحاد الأوربي أكثر من 20٪، فرنسا 12٪،ألمانيا 10٪ .
- ✓ الأزمة المالية لبلدان شرق آسيا، وتوالي مضاعفاتها السلبية، واحتمال انتقال هذه الأزمة إلى بلدان أخرى.

---

* الهندسة العكسية هي ببساطة عبارة عن عملية يتم خلالها أخذ منتج موجود ومحاولة معرفة كيفية تصنيعه من خلال تفكيكه ليتم تصميم منتج مشابه. وفي الحقيقة تم استخدم هذه العملية من قبل دول كثيرة على مر التاريخ، ورغم أن مصطلح الهندسة العكسية ينطبق على الكثير من المجالات إلا أنه دائماً ما ارتبط بالجانب العسكري.

[1] عبد الرزاق محمد صالح ، **ظاهرة العولمة وتأثيراتها على البطالة في الوطن العربي** ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ، 2014، ص28.

[2] مبروك رايس ، **انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي**،مرجع سبق ذكره، ص33.

[3] عبد الحليم غمار غربي ، **العولمة الاقتصادية: رؤى استشرافية في مطلع القرن الواحد والعشرون** ، مجموعة دار أبي الفداء العالمة للنشر والتوزيع والترجمة ، حماة ، 2013، ص27.

✓ تطور الأزمة التنموية في البلدان النامية.

ثانيا: العولمة الثقافية والاجتماعية:

لقد عني التعبير لمفهوم الثقافي للعولمة بالتوحيد، كأنما الثقافات ذات ملامح متجانسة ومتماثلة مما يعني إلغاء للخصوصيات الثقافية فكان اتجاه المفهوم نحو رؤية موحدة للكون. وربطها بالبعد الاقتصادي والإعلامي معتبرا أن هناك عولمة اتصالية، والعولمة الثقافية ضمن هذا التعبير ثقافة غير مكتوبة تبث قيمها للأقمار الصناعية والقنوات الفضائية عبر أساليب الحياة اليومية في الطعام والملبس والشراب، أي شيوع أنماط الاستهلاك الغربية وقيمه والترويج للصناعات والمنتجات الصناعية فهي ثقافة التدويل.[1]

وقد أُستخدم المفهوم من قبل لجنة اليونسكو" ليرتبط المفهوم الثقافي للعولمة بفكرة التنميط (Unifornalisation) أو التوحيد (Unification) الثقافي للعالم - على حد التعبيرات التي استخدمتها اللجنة، فقد رأت اللجنة أن التنميط الثقافي أو التوحيد يتم باستغلال ثورة وشبكة الاتصالات العالمية وهيكلها الاقتصادي الإنتاجي المتمثل في شبكات نقل المعلومات والسلع وتحريك رؤوس الأموال.[2]

يختلف نمط العولمة الثقافية عن غيره من أنماط العولمة المدعومة بمجموعة من الثوابت المادية على اعتبار أن الثقافة تمثل خاصية أساسية من خصائص المجتمعات على تباين وضعيتها الحضارية، حيث ترتبط دلالات العولمة الثقافية بتمدد التداخل الثقافي العالمي بشكل يؤدي إلى نشأة كيان عالمي من التفاعل والتبادل الثقافي المتواصل في إطار سلسلة من التدفقات الثقافية،وذلك بربط جيوب من الثقافات المتجانسة نسبيا بعد أن كانت منعزلة، وإفراز ثقافات عابرة للقوميات، تتجه إلى ما وراء الحدود القومية.

إن إحدى سمات الحضارة الإنسانية هي تلاقح الثقافات وتداخلها من خلال ما هو متاح من وسائل في كل عصر، سواء كان ذلك من خلال التجارة أو الاحتكاك، أو الحروب ، أو عن طريق تقليد و انبهار بثقافات أخرى، وفي ظل الثورة المعلوماتية، وهذا التدفق الهائل للأفكار والقيم وأنماط السلوك عبر الفضائيات وشبكات الانترنت بأساليب مشوقة ومغرية وسهلة الوصول إليها، لم تعد الثقافة نتاج وطني خالص.[3]

---

[1] هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي ، **آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي** ، مرجع سبق ذكره ،ص245.

[2] نفس المرجع السابق ، ص147.

[3] عبد الإله بلقزيز ،**العولمة والممانعة،دراسة في المسألة الثقافية**،سلسلة المعرفة للجميع، عدد 4 ،فبراير 1999، منشورات رمسيس،الرباط،ص52.

ويرى **هربرت شيللر** H.Irving Schiller أن الإعلام يهدف إلى "إعادة تشكيل الحياة الاجتماعية للشعوب على نمط الحياة الغربية....والتركيز على أسطورة التعددية الإعلامية" [1] هذا الجهد العالمي كله يسعى لخلق عالم متماثل، بحيث تنعدم التمايزات بين الكائنات البشرية، وتجمع أغلب الأدبيات التي تناولت مسألة العولمة الثقافية أن الحديث يدور حول خلق تجانس ثقافي، حيث أن نظام العولمة الثقافية قد أصبح المصدر الأقوى لإنتاج القيم الرموز، وتشكيل الوعي والذوق والوجدان،فعلى عكس تأثيرات العولمة الأخرى التي يمكن مقاومتها، فإن الاختراق الثقافي للعولمة يتجه نحو العقول والنفوس.

وفي الإطار نفسه، يؤكد **توماس فريدمان** أن العولمة قد تقضي على التنوع الثقافي في غضون عقود قليلة، حيث ستتعرض الثقافات التي لا تتمتع بالقوة الكافية إلى الزوال، ويرى أن الدول سوف تتعلم القدرة على الجمع بين العولمة والمحلية في إطار ما يطلق عليه "**العوحلية** *"، وهي قدرة ثقافة ما في مواجهتها الثقافات أكثر قوة، على امتصاص العناصر المتوافقة معها ومقاومة العناصر الدخيلة، أما تلك الدول التي لا تتقن العوحلية، فالنتيجة التي ينتظرها فريدمان هي من نوع طالبان في أفغانستان، والتي سوف يجتاحها القطيع الالكتروني ويفقد الناس هويتهم في بلادهم[2].

بمعنى ان **فريدمان** يبشر بانسحاق الثقافات طوعا أو جبرا ، في إطار العولمة، إذ ير ى أن رفض التخلي عن الثقافة المحلية لصالح الثقافة العالمية يؤدي إلى عدم استقرار سياسي.

لقد أدى تفرد الولايات المتحدة بقيادة العالم إلى تكريس إستراتيجية ثقافية أطلق عليها **محمد عابد الجابري** "إستراتيجية الاختراق" حيث تحولت التبعية الثقافية إلى عملية ترسيخ ثقافة الاختراق وتأتي هذه الإستراتيجية في ظل تطور هائل لوسائل الاتصال من فتح المجال أمام فيض ثقافي يجتاح الكرة الأرضية، حيث يتدفق65% من المعلومات العالمية من الولايات المتحدة الأمريكية وهذا الفيض من المعلومات لا يمكنه إلا أن يشكل رغبات وحاجات المستهلكين وأنماط حياتهم وأشكال سلوكهم.

وفي ذلك يرى **الجابري** أن العولمة عملية أيدولوجية تعكس إرادة الهيمنة على العالم وأمركته، لأنها تعمل على تعميم نمط حضاري يخص بلدا بعينه وهو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات على بلدان العالم أجمع،

---

[1] هربرت شيللر، **المتلاعبون بالعقول**،ترجمة:عبد السلام رضوان،سلسلة عالم العرفة 243 المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،ط2،الكويت،1999، ص37.

* وهو المصطلح الذي ابتدعه فريدمان وهو الجمع بين العالمية والمحلية ، فإن إحدى سمات الحضارة الإنسانية كما يقول فريدمان هي تلاقح الثقافات وتداخلها من خلال ما هو متاح من وسائل في كل عصر، سواء كان ذلك من خلال التجارة أو الاحتكاك أو الحروب أو المصاهرة، او حتى تقليد المغلوب للغالب.

[2] عمر مصطفى محمد سمحة ، **العولمة الثقافية والثقافة السياسية العربية: برامج الاصلاح الديمقراطي والثقافة السياسية التشاركية في الوطن العربي** ،رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية ، كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح ، نابلس ، 2005، ص37.

لذلك فهي تسعى القضاء على الخصوصية الثقافية بشكل عام، حيث أن الهدف النهائي للعولمة الثقافية هو السيطرة على الإدراك، وبهذا الهدف يتم إخضاع النفوس، أي تعطيل فاعلية العقل، وتكييف المنطق وتشويش القيم، وتوجيه الخيال، وتنميط الذوق، وقولبة السلوك، تكريسا لنوع معين من الاستهلاك ومن المعارف[1].

في هذا الإطار قدم **الجابري** عشر أطروحات تهدف إلى رسم إطار عام بين العولمة والهوية الثقافية كما يمكن أن ترصد اليوم في الوطن وهذه الأطروحات هي[2]:

1. ليست هناك ثقافة عالمية واحده بل ثقافات.
2. الهوية الثقافية لها مستويات ثلاثة، فردية جمعوية، ووطنية وقومية والعلاقة بين هذه المستويات تتحدد أساسا بنوع الآخر الذي تواجهه.
3. لا تكفل الهوية الثقافية إلا إذا كانت مرجعيتها: إجماع الوطن والأمة والدولة.
4. ليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي بل هي أيضا وبالدرجة الأولى إيديولوجيا تعكس إرادة الهيمنة على العالم.
5. العولمة شيء والعالمية شيء آخر، العالمية تفتح الثقافات الأخرى على العالم (وهي الاحتفاظ بالخلاف الأيديولوجي.
6. أما العولمة فهي نفي الآخر وإحلال للاختراق الثقافي محل الصراع الإيديولوجي إيديولوجيا الاختراق تقوم على نشر وتكريس جمله أوهام هدفها التطبيع مع الهيمنة والاستتباع الحضاري (وهذه الأوهام هي) وهم الفردية ووهم الخيار الشخصي ووهم الحياد ووهم الاعتقاد في الطبعية البشرية التي لا تتغير، ووهم الاعتقاد في غياب الصراع الاجتماعي.
7. نظام يعمل على إفراغ الهوية الجماعية من كل محتوى ويدفع للتفتيت والتشتيت ليربط الناس بعالم اللا وطن واللا أمة واللا دولة، او يغرقهم في أتون الحرب الأهلية.
8. العولمة وتكريس الثنائية والانشطار في الهوية الثقافية العربية، وهي ثنائية تكرس الأزدواجية والانشطار داخل الهوية الثقافية بمستوياتها الثلاثة الفردية، والجمعوي والوطني القومي.
9. إن تجديد الثقافة، اي ثقافة لا يمكن أن يتم الا من داخلها بإعادة بنائها وممارسة الحداثة في معطياتها وتاريخها والتماس وجوه من الفهم والتأويل لمسارها تسمح بربط الحاضر بالماضي في اتجاه المستقبل.

---

[1] ديانا راشد حاج حمد ،**أثر العولمة الثقافية على مواطني الضفة الغربية** ، ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية ، كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح ، نابلس ، 2012، ص33.

[2] علي حجازي إبراهيم، **التكامل بين الإعلام التقليدي والجديد** ، دار المعتز للنشر والتوزيع ، عمان ، 2017، ص368.

10. إن حاجتنا إلى الدفاع عن هويتنا الثقافية بمستوياتها الثلاثة لا تقل عن جاجتنا إلى اكتساب الأسس وفي مقدمها العقلانية والديمقراطية.

ومن جهة أخرى فإن فكرة إيجاد ثقافة كونية أو عالمية تحوي منظومة من القيم والمعايير لفرضها على العالم أجمع، تؤدي إلى الانقسام والتفكك وإحداث شروخ في الأبنية الثقافية للشعوب، فضلا عن محاولة طمس معالم الثقافة الوطنية أو إظهارها بمظهر العاجز، حيث تفرض فكرة يعتمد على ما أنتجته ثورة المعلومات والتكنولوجيا، لذلك فهي خضوع الشعوب غير المسيطرة لثقافة الشعوب الغربية المسيطرة، وخضوع ثقافة هذه الشعوب أيضا للمعايير السائدة في سوق السلع وغياب دور الدولة، وبناء على ذلك ظهرت فئة من الكتاب والعلماء في العالم الذين يدحضون فكرة بسوقي العولمة، حيث يرى **عبد الإله بلقزيز** أنها "فعل اغتصاب ثقافي و عدوان رمزي على سائر الثقافات"، بالإضافة إلى ذلك فإن الثقافة التي تروج لها العولمة هي ثقافة الصورة، وهي ثقافة غير مكتوبة بل هي ثقافة ما بعد المكتوب، لا تحتاج إلى لغة لأنها تمتلك مقومات التأثير الفعال على المستقبل[1].

التفاعلات بين العولمة والثقافة تحمل في طياتها عواقب كبيرة للمجتمعات والمنظمات على حد سواء ، فقد يؤدي تأثير العولمة الاقتصادية الى تعزيز ايديولوجية النزعة الفردية في جميع أنحاء العالم ، بينما تشجع العولمة الثقافية تدفق الممارسات والمعايير الثقافية ، جنبا إلى جنب مع تبادل المنتجات والسلع عبر الحدود، تحتاج المنظمات والجمعيات لفهم الآثار الثقافية لتحسين التفاعل مع الثقافات الأخرى إلى إدارة ذات كفاءة للمنظمات الدولية ، مع تكييف هذه الممارسات في ضوء الخصوصيات الثقافية المحلية.[2].

يتفق عديد من الباحثين على أن الثقافة من أخطر الوجوه الحضارية المتأثرة بالعولمة، يقول **سيار الجميل** "ولم ينحصر الأمر في الاقتصاديات المعولمة بل طالت وبسرعة شديدة ونسبية عالية هذه العولمة ثقافات الشعوب وقيمها وعاداتها"، وهو ما يؤكده ناعوم **تشومسكي** عندما يقول :"إنّ العولمة الثقافية ليست سوى نقلة نوعية في تاريخ الإعلام، تعزز سيطرة المركز الأمريكي على الأطراف، أي على العالم كله".[3]

---

[1] ديانا راشد حاج حمد ،**أثر العولمة الثقافية على مواطني الضفة الغربية**، مرجع سبق ذكره، ص32.

[2] هيكتور كوادرا مونتيل ، **العولمة: نحو تنوع المنهج** ، ترجمة: محمد الجندي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2015، ص33.

[3] صالح حسين سليمان الرقب،**العولمة الثقافية آثارها وأساليب مواجهتها**، ورقة مقدمة لمؤتمر العولمة وانعكاساتها على العالم الإسلامي في المجالين الثقافي والاقتصادي عمان الأردن، 2008، ص14.

وفي هذا يقول **ليكلارك جيرار** Gérard Leclerc "تقوم العولمة في إحدى أهم رهاناتها على استهلاك الخيرات الثقافية ذات الأصل الغربي ، كما أن الخيرات الاقتصادية ذات المركب التقني التي تدور في أرجاء العالم وهي بغالبيتها نتيجة سيرورة علمية وتقنية أساسها الغرب أولا ، فكذلك نجد أن الخيرات الثقافية التي عرفت أعلى معدلات انتشارها في أرجاء الكرة الأرضية قد نبعت من الصناعة الثقافية الغربية ، أو لنقل بل الصناعة الأمريكية بالذات"[1].

وفي هذا السياق يقول **روبرت شتراوس هوب** Robert Strauss Hop " في كتابه " توازن الغد " إن المهمة الأساسية لأمريكا توحيد الكرة الأرضية تحت قيادتها ، واستمرار هيمنة الثقافة الغربية ، وهذه المهمة لابد من إنجازها بسرعة في مواجهة نمور آسيا وأي قوى أخرى لا تنتمي للحضارة الغربية " ، ويستطرد " ان مهمة الشعب الأمريكي القضاء على الدول القومية ، فالمستقبل خلال الخمسين سنة القادمة سيكون للأمريكيين ، وعلى أمريكا وضع أسس الإمبراطورية الأمريكية بحيث تصبح مرادفة " للإمبراطورية الإنسانية".[2]

كخلاصة لما قيل ، فإن العولمة الثقافية تسعى إلى تكوين ثقافة عالمية واحدة، من أجل إذابة الحدود بين الدول وزيادة معدلات التشابه بين مختلف الشعوب، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتبني الموقف عمليا، حيث عمدت إلى نشر نمط حضاري واحد وهو ثقافة وقيم الولايات المتحدة الأمريكية لتكون الثقافة الوحيدة في العالم، والعمل على إقصاء وتذويب الثقافات المتنوعة الأخرى، كونها المسيطرة على العالم من الناحية السياسية والاقتصادية والعسكرية والتقنية[3].

---

[1] ليكلرك جيرار ، **العولمة الثقافية :الحضارات على المحك** ،ترجمة:جورج كتورة ،ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت ، 2004، ص288.

[2] جمال محمد أحمد، **الإعلام والتوجهات الدولية الراهنة**، دار غيداء للنشر والتوزيع،2015، ص131.

[3] بعيطيش يوسف ، **آليات العولمة ودورها في مسار التحول السياسي في الوطن العربي : مشروع الشرق الأوسط الكبيرنموذجا**، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 3، 2014/2013 ، ص27.

ثالثا: العولمة السياسية:

من أهم أبعاد العولمة بعدها السياسي وتأثيرها في الدولة القومية التي تضطلع بمهام عدة أتت العولمة لتقوضها[1] ، وقد ا رتبط ذلك ببروز مجموعة من القوى العالمية والإقليمية الجديدة، والتي أصبحت تنافس الدول في المجال السياسي، ومن أبرز هذه القوى والتكتلات كالاتحاد الأوروبي ، الذي يقوم أساسا على تخلي الدول الأوروبية الطوعي عن بعض من مظاهر السيادة لصالح كيان إقليمي يتجه نحو الوحدة السياسية، بالإضافة إلى المؤسسات والشركات العابرة للحدود، ومنظمات حقوق الإنسان كمنظمة "العفو الدولية" التي أصبحت تعمل باستقلال تام عن الدول الذي يصب في اتجاه بروز ما يسمى "الحكم العالمي" .

بالتالي تغير مفهوم الدولة التقليدي بحيث أنه لم يعد للدولة السيادة المطلقة على الإقليم نظرا لوجود بعض التحولات الجذرية التي تحول دون وفاء الدولة بالتزاماتها السيادية، نظرا لتفوق وسائل وأساليب الثورة المعلوماتية التي ساهمت بشكل كبير في اختفاء الحدود السياسية وطرح وظيفة جديدة للدولة كفاعل دولي في تهيئة المواطن مع بنية الواقع المعلوماتي الدولي والمحلي.

ووفقا لهذا الاتجاه يرى **السيد أحمد عمر** العولمة السياسية بأنها " تعني أن الدولة لا تكون هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي، ولكن توجد إلى جانبها هيئات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية وجماعات دولية وغيرها من التنظيمات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق مزيد من الترابط والتداخل والتعاون والاندماج الدولي.[2] "

وفي ظل الهيمنة الغربية الأمريكية على دول العالم، يشير **طلال عتريسي**، إلى أن العولمة السياسية تصبح أمام مفارقة واضحة في ظل ازدواجية المعايير "ففي الوقت الذي تبشر فيه بالديمقراطية والليبرالية وحقوق الإنسان وحرية الفرد والحريات العامة، فهي تغض الطرف عن انتهاك هذه القيم في كثير من بلدان العالم إما بسبب المصالح التجارية، وأما بسبب سياسات بعض الدول وتحالفاتها"[3].

وفي رأي **جان آرت شولت** Jan Art Scholt أن العولمة ربما تقدم إمكانيات وفرص للتحول الديمقراطي في إطار أن العولمة قد أدت إلى إنهاء سيادة الدولة، وثمة علاقة توتر أساسية بين السيادة والديمقراطية، والذي كرس ما يمكن تسميته **السيادة الجديدة** New Sovereignty ، من خلال عدة ملامح نذكر منها[4]:

---

[1] ميلود بن غربي ، **مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ،2008، ص55.

[2] السيد أحمد عمر ، إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك ، **مجلة المستقبل العربي** ، السنة الثالثة والعشرون ، العدد256 ، ماي2000، ص73.

[3] محمد عمر البشير أبو عجيلة العجيلي ، **العلاقة بين سيادة الدولة الحديثة وظاهرة العولمة** ، مرجع سبق ذكره ، ص132.

[4] Schulte Jan An art, Global capitalism and the state, **International Affairs**, vol 73, N°3, January, pp46-47. 1997.

. تغير المفهوم التقليدي للدولة فلم يعد للدولة السيادة المطلقة على الإقليم، نظرا لوجود بعض التحولات الجذرية على مختلف الأصعدة في المحيط الدولي، والتي تحد من قدرات الدولة .

. بروز آليات العولمة الاقتصادية وممارستها المتنوعة، والتي يمثل وجودها مع الآليات الأخرى ضغطا على سلطة الدولة وتهديدا لاستقلالها السياسي.

. وجود شبكة من القوى العالمية والتكتلات الإقليمية والمحلية التي تنافس الدولة لاسيما فيما يرتبط بميكانيزمات صناعة القرار السياسي.

. أحدث تفوق وسائل وأساليب الثورة المعلوماتية، اختفاء الحدود السياسية وطرح وظيفة جديدة للدولة،كفاعل دولي ، تتمثل في ضرورة تهيئة المواطن وتكييفه مع بنية الواقع المعلوماتي

في حين يرى **حسنين ابراهيم توفيق** على الرغم من زيادة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم على صعيد الخطاب السياسي وبعض الممارسات العملية إلا أن السياسة الأمريكية تتعامل مع هذه القضية بنوع من البراغماتية السياسية التي تتجلى أبرز صورها في المعايير المزدوجة التي تطبقها بهذا الخصوص، وعدم ترددها في التضحية بقيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان في حالة تعارضها مع مصالحها[1].

وفي هذا يقول الباحث **عبد العزيز المنصور** "ما جاءت العولمة الاقتصادية إلا لتكون طريقا لعولمة سياسية، يكون الهدف منها هو التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومحاولة فرض الهيمنة عليها، والتدخل في شؤونها السياسية على أراضيها ومقدراتها، فالاقتصاد والهيمنة عليه وعولمته هو الطريق الممهد السالك للسيطرة على الآخر الضعيف، وسلبه حريته وقدرته على اتخاذ القرار، بل التدخل في نظام الحكم القائم فيه وإملاء وجهات النظر والقرارات التي يرغب فيها الآخر القوي، وتغيير القوانين والأنظمة السائدة فيها، وتقويض أنظمة الحكم غير الموالية للنظام العالمي الجديد، هو خير دليل على أن العولمة السياسية هي فرض الهيمنة ونشر المفاهيم بعيدا عن احترام خصوصيات الأمم والشعوب"[2].

تهدف العولمة في بعدها السياسي إلى بناء نموذج سياسي غربي تتبناه شعوب العالم ، بحيث يكون النموذج السياسي العالمي الذي يعيش في ظله كل العالم، ويعتمد هذا النموذج على نشر قيم التحررية السياسية القائمة على الحرية ، حرية الرأي وحرية المناقشة والتفكير والاعتقاد ، وفي الدعوة إلى الديمقراطية التحررية الغربية، والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان[3].

---

[1] حسنين توفيق إبراهيم، العولمة الأبعاد والانعكاسات السياسية"،**مجلة عالم الفكر**،العدد 27، الكويت، 1997، ص 190.

[2] عبد العزيز المنصور ، العولمة .... والخيارات العربية المستقبلية ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** ، المجلد 22، العدد 02 ، دمشق ، 2009، ص570.

[3] ديانا راشد حاج حمد ،**أثر العولمة الثقافية على مواطني الضفة الغربية**، مرجع سبق ذكره، ص26.

يقول ريتشارد فولك Falk *Richard* في كتابه ((نحو سياسة عالمية جديدة)) "أن الدولة التي كانت دائمة الوحدة الارتكازية لكل النشاطات والقرارات والتشريعات أصبحت الآن وكما يوضح ، مجرد وحدة ضمن شبكة من العلاقات والوحدات الكثيرة في عالم يزداد انكماشا وترابطا ، فالقرارات التي تتخذ في عاصمة من العواصم العالمية سرعان ما ينتشر انتشارا سريعا إلى كل العواصم، والتشريعات التي تخص دولة من الدول تستحوذ مباشرة على اهتمام العالم بأسره، والسياسات التي تستهدف قطاعات اجتماعية في مجتمع من المجتمعات تؤثر تأثيرا حاسما في السياسات الداخلية والخارجية لكل المجتمعات القريبة والبعيدة.

وهذا ما يعني أن مبدأ السيادة أخذ بالتآكل نتيجة علاقات الدول فيما بينها في مختلف المجالات ، بالتالي فإن هذا يعني نقلا لسلطة الدولة واختصاصاتها إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيهه ، وهي بذلك تحل محل الدولة وتهيمن عليها ،بحيث أصبحت نظرية السيادة لا تتفق مع التطورات الحاصلة في العالم[1].

وإذا كان صحيحا أن السلطة الديمقراطية قد سجلت تراجعا في وجه السلطة المالية في الدول المتقدمة، فإن هذه العلاقة تزداد سوءا أكثر فأكثر في البلدان المتخلفة، ذلك أن هذه الأخيرة تلجأ في غالب الأحيان لتمويل مديونيتها، إلى مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي الذي يمكنه أن يفرض عليها - في مقابل ضمانات القروض - التخلي عن البرامج الاجتماعية التي يكون الانتخاب الديمقراطي قد زكاه، يقول **بيتر مارتين و هارولد شومان** في كتابهما **فخ العولمة** "و يترتب على ما تفرزه العولمة من نتائج، تضاؤل إمكانات الدول المختلفة على التدخل أكثر فأكثر، في حين يتعاظم أكثر فأكثر تجاوز اللاعبين الدوليين حدود اختصاصاتهم من دون رقيب يذكر، و لعل القطاع العام خير مثال على ذلك[2].

ويظهر المثل المباشر للضغط الذي يمكن أن تمارسه الأسواق المالية الدولية على السياسات الاقتصادية، و القرارات السياسية بشكل عام، بوضوح عندما تبحث الدولة عن تمويل لمديونيتها الخارجية، فلقد أدت البرامج الاجتماعية التي تطورت خلال العقود الأخيرة في ظل دولة الرعاية إلى ارتفاع حجم المديونية، و ارتبط ارتفاعها بزيادة الحاجة إلى الاستدانة أكثر [3] من الخارج وبالتالي ربط قرارات الدولة السياسية باملاءات خارجية ومؤسسات العولمة[4].

---

[1] علاء بسام مهنا ، **أثر العولمة في التوازن الدولي** ، رسالة دكتوراه ، قسم العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية ،جامعة دمشق ،2015/2014، دمشق ، ص23.

[2] عبد العزيز ركح ، **ما بعد الدولة ـ الأمـة** ، مرجع سبق ذكره ، ص121.

[3] نفس المرجع السابق ، ص120.

[4] بعيطيش يوسف ، **مرجع سبق ذكره** ،ص35.

بالإضافة إلى ذلك فإن العولمة السياسية ترتبط أساسا ببروز مجموعة من القوى العالمية والإقليمية والمحلية الجديدة خلال عقد التسعينات، والتي أخذت تنافس الدولة في المجال السياسي وخاصة في مجال صنع القرارات وصوغ الخيارات، وتتنوع هذه القوي الجديدة أشد التنوع، ومن أبرز هذه القوى التكتلات التجارية الإقليمية كالسوق الأوروبية المشتركة التي تطورت خلال االعقود الأخيرة الماضية لتشكل وحدة نقدية تعمل من خلال المصرف المركزي الأوروبي الذي أنشأ عام 1999ليشرف على عملة اليورو، وذلك بعد أن تنازلت الدول الأوروبية طوعا عن سيادتها في مجال السياسات النقدية ،إن النموذج الاندماجي الأوروبي يقوم أساسا على نخلي الدول الأوروبية الطوعي عن بعض من مظاهر السيادة لصالح كيان إقليم يتجه نحو الوحدة الاقتصادية، و لاحقا الوحدة السياسية من خلال بروز الولايات المتحدة الأوروبية.

لقد ارتبطت العولمة السياسية ببروز مجموعة من القضايا والمشكلات العالمية الجديدة التي تتطلب استجابات دولية وجماعية، وليست استجابات فردية وعلى صعيد كل دولة قضايا التسعينات لم تعد قضايا محلية فمع انكماش العالم وتقارب المجتمعات والارتقاء من المحلية إلى البحث عن الحلول العالمية لقد اتضح الآن أن جميع القضايا الاجتماعية المعاصرة هي قضايا عالمية في أسبابها وحلولها وتأتي في مقدمة هذه القضايا قضية الإرهاب والأمن الدولي وقضايا البيئة والتلوث البيئي والتدهور البيئي المستمر، وبروز مجموعة من المشكلات[1].

فكل قضية تبرز في السياسة العالمية تعبر عن مصالح معينة وتثير ردود أفعال آخرين ، أي أن بروز قضية واكتسابها الأهمية على المستوى العالمي يرتبط بمصالح فواعل بالتالي تكوين وعي عالمي بالقضية ، وأصبحت قضايا حقوق الإنسان والحكم الراشد والتحول الديمقراطي في ظل أزمة الدولة وانكماش مفهوم السيادة[2].

ولما كانت هذه الشؤون عالمية يتعدى تأثيرها الدولة، فقد ظهر الحديث إلى جانب السياسة العامة العالمية عن الحكومة العالمية و الذي يمكن اعتبارها كإستراتيجية لتخفيض حدة مصطلح العولمة، وهناك من يرى أن هذا المفهوم جاء لأجل تسيير عجز الدول عن مواجهة العولمة الاقتصادية، حيث أن تزايد الاعتماد المتبادل كان له دور أساسي في تحول العلاقات من دولية إلى كونية. فمفهوم الحكم العالمي يشير إلى تشابك الفواعل الدولية التي تحدد المصالح، الحقوق، و الواجبات، و تحل الخلافات على المستوى العالمي[3].

---

[1] عبد الخالق عبد الله ، العولمة :جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها ، **مجلة عالم الفكر** ، العدد2،الكويت، نوفمبر 1999 ،ص85.

[2] رياض بوريش ، السياسة العامة العالمية ومفهوم الحكم العالمي ، **الحوار المتوسطي** ، عدد13و 14 ، ديمبر 2016 ، ص365.

[3] نفس المرجع السابق ، ص370.

هذا الحكم العالمي World governance، والذي يتضمن بروز شبكة من المؤسسات العالمية المترابطة التي تضم الدول والمنظمات غير الحكومية ، والهيئات الدولية، كالأمم المتحدة يستثمرها البعض ليعدها خطوة في الطريق لقيام الحكومة العالمية الواحدة والتي هي الهدف النهائي للعولمة السياسية، في حين، أن ما يجري يمثل موقف تلك الدول بكل سيادتها واستقلالها باتجاه التعاون في تناول قضايا مهمة تخص المجتمع الدولي وتعمل سويا من أجل حلها، لقد أفرز الوضع الدولي الجديد عدة مفاهيم وتطورات من منظور عملية العولمة السياسية نذكر أبرزها[1]:

- على الرغم من زيادة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم على صعيد الخطاب السياسي الرسمي وبعض الممارسات العملية إلا أن السياسة الأمريكية تتعامل مع هذه القضية بنوع من البراغماتية السياسية التي تتجلى أبرز صورها مع المعايير المزدوجة التي تطبقها بهذا الخصوص، وعدم ترددها في التضحية بقيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان في حالة تعارضها مع مصالحها الاقتصادية والتجارية.
- إن القوة العظمى الوحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، وهي الولايات المتحدة الأمريكية تعمد إلى استخدام قواتها ونفوذها لتوظيف الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين من أجل تحقيق مصالحها ومصالح حلفائها الغربيين بصفة عامة.
- إن فرص وإمكانيات تحقيق المزيد من الاستقرار في النظام العالمي في عصر العولمة تبدو بصفة عامة محدودة، فالتأثيرات القائمة والمحتملة للعولمة على بلدان العالم الثالث وبخاصة فيما يتعلق بتهميش بعض الدول، وتوسيع الهوة بين الشمال والجنوب ، فإن بعض مناطق الجنوب س تبقى رهينة للحروب الداخلية والإقليمية التي يمثل بعضها عناصر لعدم الاستقرار في النظام العالمي.

من هنا يذهب الباحث **قاسم حجاج** فيما يتعلق بأبعاد العولمة السياسية على كافة المستويات فيلخص تلك الأبعاد في الآتي[2]:

- استمرار الدولة ـ الأمة رغم العولمة كقوة ووحدة رئيسية في العلاقات الدولية ، بحيث تعززت الدول ، الأمم بأساليب تكيف جديدة مع تغير وليس نهاية الحدود الوطنية .
- التحول من الديمقراطية النيابية والمركزية إلى ديمقراطية المشاركة واللامركزية ، فإما أن تكون الديمقراطية محلية أو لا تكون ، وتتيح آليات الديمقراطية الإلكترونية التفاعلية عدة فرص جديدة

---

[1] محمد أحمد السامرائي" العولمة السياسية ومخاطرها على الوطن العربي"، **الفكر السياسي**، العدد الرابع عشر،اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ص110

[2] أشرف غالب أبو صالحة ، **تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي (2011/1991)** ، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الشرق الاوسط ، 2012/2011 ، الأردن ، ص75.

لتعزيز ديمقراطية المشاركة ، بما في ذلك التحول من ديمقراطية المجتمع الصناعي ، إلى ديمقراطية المجتمع ما بعد الصناعي.

- تحول أساليب إدارة الإقليم الوطني من الأساليب المركزية إلى الأساليب اللامركزية ، ومن التنظيم الهرمي الجامد ، إلى التنظيم الشبكي التفاعلي الديناميكي.
- تنامي أدوار ووظائف المجتمع المدني وطنيا وعبر الأوطان ، وتزايد الوعي للمواطنين بأهمية المشاركة السياسية محلية ووطنية وعالمية للحيلولة دون تداعي عدوى الأزمات والأمراض العابرة للحدود الوطنية .
- الأخذ بمبدأ الحكم الصالح والشفافية والنزاهة السياسية في إدارة الشأن العام وتنمية الموارد الاقتصادية بعيدا عن المحسوبية و الرشوة والمحاباة والغموض واللصوصية .
- زيادة درجة التسييس لأوساط واسعة من البشر بعد طول احتكار للمجال السياسي من طرف السياسيين ، وأساليبهم السرية في إدارة الشأن العام ، وانكشاف الكثير من ممارساتهم عبر السلطة الرابعة ومواقع الانترنت والقنوات الفضائية..

من خلال هذه الأبعاد للعولمة السياسية ترى **أمل عبيد** أن الدولة التقليدية بهذا الشكل ، قد فقدت مبرر وجودها ، وذلك بفقدها الكثير من وظائفها المعهودة لقيام الدولة ، وذلك أن العولمة قد سعت ومنذ البداية إلى تحويل السلطة من الدولة إلى المؤسسات عابرة القارات ، وهو ما أسفر عنه اهتزاز في مصداقية ومشروعية الدولة لدى مواطنيها ، مما سبب في كثير من حالات عدم الاستقرار السياسي ، حتى أن الدولة أصبحت عاجزة عن التصدي للسياسات الموحدة المفروضة من الخارج[1].

في مقابل هذه السلبيات التي تتأتى عن العولمة السياسية فإن بعض الباحثين يركز على الأخطار التي يمكن أن تنشأ جراء العجز الديمقراطي، فشعور الشعوب بالاستلاب من الممكن أن يحدث تراجعا نحو السياسات الحمائية على المستوى الاقتصادي، كما قد يهيئ الجو نحو صعود قادة شعبويين * على المستوى السياسي وهو ما يهدد بظهور أنظمة شمولية تهدد السلم و الاستقرار على كل المستويات المحلية، الإقليمية و العالمية، بل إن النظام الرأسمالي ذاته مهدد بالسقوط لذلك يقول **جان بول فيتوسي** J.P. Fitoussi «إذا تحول النظام الرأسمالي، من خلال إبعاده للسياسي لصالح الاقتصادي، فإنه من الممكن جدا أن ينهار»[2].

---

[1] نفس المرجع السابق ، ص82..

[*] "**الشعبوية**" تيار سياسي يقوم على "تقديس" الطبقات الشعبية في بلد ما ويتبنى خطابا سياسيا قائما على معاداة مؤسسات نظامه السياسي ونخبه المجتمعية. تكاثرت أحزابه وحركاته في البلدان الغربية خاصة، مما أجج مخاوف من آثار ذلك على استقرار النظم الحاكمة فيها، تعود نشأة "**الشعبوية**" إلى الفترة الواقعة بين ثلاثينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر، حين بدأت نزعتها في كل من روسيا القيصرية والولايات المتحدة.. ومن الأمثلة على ذلك حزب الاستقلال البريطاني، وحزب الجبهة الوطنية الفرنسي، وحزب البديل الألماني، وحزب بوديموس الإسباني، وحزب الحرية النمساوي...

[2] نفس المرجع السابق ،ص121.

ولا أدل على واقعية هذه التحليلات كمثال هو أصوات التيارات "الشعبوية" في استحقاقات انتخابية عديدة، ابتداء من الاستفتاء البريطاني للخروج من الاتحاد الأوروبي، ومرورا بحملة الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترمب، وانتهاء بالاستفتاء الدستوري بإيطاليا الذي ربما يمهد لخروجها من الاتحاد الأوروبي إثر فوز حملة حركة "خمس نجوم" الموصوفة بـ"الشعبوية" والرافضة لهذه التعديلات.

ففي ترجمة للمقال «التحدي الشعبوي» للمفكرة البلجيكية الراديكالية **شانتال موف** Chantal Mouffe الذي تقول فيه "إذا كان الوضع الحالي يمكن أن يوصف بـ «ما بعد الديمقراطية»، فذلك لأن ذلك التوتر البنيوي قد تم القضاء عليه في السنوات الأخيرة مع إضعاف القيم الديمقراطية كنتيجة لتحقّق الهيمنة النيوليبرالية، وقد اختفت الفضاءات الجدلية التي كان يمكن فيها لمشاريع المجتمع المختلفة أن تواجه بعضها البعض ، وانطلاقًا من مبدئية «التحديث» الذي تفرضه العولمة، قبلت الأحزاب الديمقراطية الليبرالية إملاءات الرأسمالية التمويلية والحدود التي فرضتها تلك الإملاءات على تدخلات الدولة في سياساتها التوزيعية، لقد تقلّص بشدة دور البرلمانات والمؤسسات التي تتيح للمواطنين التأثير على القرارات السياسية[1]".

وتطرح إشكالية تصدير نموذج موحد من النظام السياسي لكل بلدان العالم امتعاضا ملحوظا من قبل المجتمع الدولي، ذلك أن كل مجتمع يفرز منظومته السياسية وأي محاولة لتنميط المجتمع الإنساني في إطار نظام سياسي واحد وموحد ستخطأ هدفها، فالخصوصية السياسية مسألة تفرض نفسها بإلحاح شديد ليس فقط في علاقة دول الشمال بدول الجنوب بل حتى داخل المنتظم الغربي نفسه نظرا لتميز المسارين التاريخي والسياسي لكل مجتمع؛ فالنظام السياسي البريطاني ليس هو النظام السياسي الأمريكي، كما أن النظام السياسي الفرنسي ليس هو النظام السياسي السويسري؛ فبالأحرى تصدير نموذج واحد وموحد لكل دول العالم[2].

وبالموازاة مع تحول مفهوم الدولة في ظل العولمة السياسية وبروز مقولات من قبيل ، نهاية التاريخ ونهاية السياسة ونهاية الخصوصية، ونهاية الأيديولوجيات ، ونهاية الدولة الوطنية، ونهاية الجغرافيا، ...الخ ، التي هي في الواقع بدايات التحولات جديدة غير مسبوقة تاريخيا ، ومن تلك الأفكار، بروز فكرة المواطنة العالمية، والهوية الإنسانية، و الانتماء العالمي، و الوعي الكوني، يضاف إلى ذلك بروز ظواهر صاحبت تمدد "العولمة السياسية "كظاهرة التدفق الحر و الغير مقيد للسياسة على الصعيد العالمي، وظاهرة تمدد السياسة خارج نطاق الدولة القومية[3].

---

[1] Chantal Mouffe**,The populist challenge,** on the site Date of view:06/06/2018 https://www.opendemocracy.net/democraciaabierta/chantal-mouffe/populist-challenge

[2] زين الدين محمد، **الديمقراطية المعولمة... العولمة الديمقراطية أم دمقرطة العولمة؟** في العولمة و أزمة الليبرالية الجديدة، ، محمد عابد الجابري و آخرون، الشبكة العربية للأبحاث و النشر، بيروت، 2009، ص240.

[3] حسن بن كادي ، تأثيرات عولمة ما بعد الحداثة في حقل التنمية السياسية، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد13 ، جوان 2015 ، ص80.

ومع أن التفكير من داخل "حركة عولمة السياسة" يجعلنا نتقبل ظواهر من قبيل أن ظاهرة المجال السياسي العالمي أخذت تحل محل ظاهرة المجال السياسي المحلي، وظاهرة " [1] أن السياسة في كل أرجاء العالم أصبحت مرتبطة بالسياسة في كل أرجاء العالم"، وما يرتبط بالتدفق الحر وغير المقيد للسياسة، وتمدد السياسة خارج الإطار القومي ، كل ذلك مما يمكن اعتباره من الظواهر الواضحة للعولمة في المجال السياسي.

وكنتيجة لتشكل "نظام دولي يتجه نحو التوحد في قواعده، وقيمه، وأهدافه" بعد سعي الدول الغربية إلى فرض النموذج الغربي في الحكم – المتمثل في الديمقراطية - واعتبارها كأداة للتعامل مع الدول الأخرى، خاصة وأنه لم يعد هناك نظام يجاري النظام الرأسمالي الديمقراطي، ظهر مفهوم الهندسة السياسية ليعبر عن طموح غربي لبناء تصور سياسي موحد، قوامه حقوق الإنسان العالمية جامع بين الديمقراطية المشاركتية والحكم الراشد ودولة الحق والقانون.

[1] عبد الخالق عبد الله ، عولمة السياسية والعولمة السياسية ، **المستقبل العربي** ، العدد278، أفريل 2002، ص25.

المحور الثالث: عوامل بروز وظهور العولمة

من خلال ما سبق الحديث فيه عن العولمة ومفهومها، يجب أن نعيد التأكيد مراراً على أن العولمة من الظواهر التاريخية الصعب توضيح معناها أو تحديد محتواها بصورة نهائية، وليس ذلك إلا لأنها ظاهرة مركبة ومعقدة لدرجة بعيدة، وهذا التعقيد والتركيب ما هو إلا نتيجة تشابك مجالاتها وتداخل تجلياتها وفاعليتها في كافة المستويات دون استثناء يذكر، وهو ما يعتبر من أهم العوامل أو الأسباب المباشرة لظهور تباينات ورؤى مختلفة حولها وتقدير أبعادها وخصائصها.

ويكمن السبب في هذا التباين بين مجمل التفسيرات المقدمة من مختلف الدارسين للاختلاف في طرق فهمهم لها وفي التخصصات المعرفية والعلمية وللاختلاف في الأيديولوجية التي ينطلق منها كل دارس أو باحث تجاه الظاهرة وما يترتب عليها من اتخاذه لموقف من الظاهرة سواء بقبولها أو رفضها[1] .

وبالنظر للخصائص الرئيسية للعولمة وتعقيداتها المختلفة ، يبرز جليا أن العولمة كظاهرة تاريخية لم تبرز فجأة دون مقدمات ، بل سبقتها بكل تأكيد إرهاصات عديدة أفضت إليها وتقف وراء بروزها عوامل وأسباب كثيرة، فمثل هذه الظواهر الكبيرة والعميقة لا تأتي فجأة وطفرة واحدة ، بل لا بد لها من أسباب ومقدمات مناسبة .

وتأسيسا على ذلك سنتناول أهم العوامل التي أنتجت العولمة وحددت سماتها ، وتتمثل هذه العوامل في : انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية ، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم، والطفرة الهائلة في تقنية الاتصالات والمعلومات ووسائل النقل ، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر وما تبعه من تداعيات...، وسنتناول الأهم منها بشيء من التفصيل في ما يلي:

أولا:انهيار المنظومة الاشتراكية وانفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم:

مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين كانت المنظومة الاشتراكية قد تهاوت وانفرط عقد الاتحاد السوفييتي . وبذلك أنهار أحد قطبي النظام العالمي ، وبانهياره انهار التوازن في هذا النظام ، وتفردت بقيادة العالم دولة واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية ، ولم يكن انهيار الاتحاد السوفييتي انهيارا لدولة عظمى فقط بل كان أيضا انهيارا لأيديولوجيته وفلسفته التي قام عليها ، وشكّل في نفس الوقت انتصارا للفلسفة الأخرى المقابلة وهي الفلسفة الليبرالية ، التي ما لبثت أن أصبحت هي السائدة في الكتلة الاشتراكية السابقة ذاتها[2].

---

[1] بعيطيش يوسف ، آليات العولمة ودورها في مسار التحول السياسي في الوطن العربي ، **مرجع سبق ذكره،** ص38.

[2] عبد الرشيد عبد الحافظ،**الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها** ، مكتبة مدبولي،القاهرة ،2005، ص18.

فالعالم لم يعد يتنازعه قطبان أساسيان، وإنما سادت هيمنة القطب الواحد، بمعنى أن التوازن الذي كان يشهده النظام العالمي قد انهار مع انهيار أحد قطبيه[1].

لقد استطاعت الولايات المتحدة وفي أوج الحرب الباردة، إشغال الاتحاد السوفييتي في تلك الحقبة سباق حرب النجوم في عهد الرئيس ريغان، مما كان له اثر بالغ في إنهاك الاقتصاد السوفييتي، والذي ساعد على انهياره، ولم تتوانى الليبرالية عن سد الفراغ الكبير بكل المقاييس السياسية والاقتصادية والذي نتج عن انهيار الاشتراكية عبر هجوم أيديولوجي وعملي لفرض سطوة "نظام عالمي جديد" يقوم على الفكر النيوليبرالي neo_liberalism ويعيد ترتيب العالم وفق رؤى الليبرالية الجديدة.

ويرى **روجيه جارودي** أنه "وبعد حربين عالميتين، لأجل توزيع جديد للعالم بين من كان يملك إمبراطورية ومن كان يطمع في تكوينها، أعيد توزيع الأوراق، أوروبا المهمشة في عام 1945، بدولها المنتصرة والمهزومة، فقدت الهيمنة أمام الولايات المتحدة التي كانت الحربان العالميتان مصدر رزق لها، حتى أصبحت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية سيدة العالم اقتصاديا وعسكريا وسياسيا ، خصوصا عقب تفكك الاتحاد السوفييتي..."[2]

وفي ظل هذه المرحلة من ظاهرة العولمة تسعى الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة ووفق عقيدة معينة وبفضل هيمنتها المنفردة على بقية الوحدات الدولية (دول ومؤسسات ومنظمات) في النظام العالمي، إلى أن تعمم النمط الأمريكي للحياة وأن تزيد من انتشاره (أفقية في كل الدول وعمودية في كل دولة على حدا)، إذ تضع إمكاناتها الهائلة وقدراتها العملاقة وتخلق المبررات الكافية بالنسبة لها من أجل التأكيد على ترسيخ نمطها الاقتصادي (الرأسمالية والخصخصة وحرية السوق والتجارة) والسياسي (الليبرالية الجديدة والتعددية والديمقراطية وحقوق الإنسان) والثقافي (الفردية والنفعية والاستهلاكية البحتة) في جميع دول العالم مما قد يؤدي إلى قيام نظام عالمي تستفيد فيه وتنتمي إليه كل الدول[3].

---

[1] إسحاق الفرحان، **ندوة انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على العالم العربي**، مجلة ندوات،عمان،2001،ص29

[2] روجيه جارودي ، **أمريكا طليعة الانحطاط** ، ترجمة: عمرو زهري ،دار الشروق ، القاهرة ،1999، ص112.

[3] محمد عمر البشير أبو عجيلة العجيلي ، **العلاقة بين سيدة الدولة الحديثة وظاهرة العولمة (دراسة نظرية تحليلية للتأثيرات والآثار)** ، مرجع سبق ذكره ، ص108.

ووفقا لذلك يرى **أحمد الرشيدي** أن العولمة هي " المحاولات الدعوية للولايات المتحدة الأمريكية لفرض سطوتها ومنهج حياتها على شعوب العالم كافة، بما في ذلك الشعوب ذات الهويات الثقافية وصاحبة الإسهامات الحضارية الضاربة في أعماق التاريخ الإنساني "[1].

وتواصلا مع ذلك ، بدأت تعلو النعرات الأمريكية التواقة للهيمنة والتسيد على العالم بذرائع ومبررات متنوعة ، ففي العام 1996 أعلن السيناتور **جيسي هلمز** *: "نحن نشكل النقطة المركزية ويجب أن نحافظ على هذا الموقع . فعلى الولايات المتحدة أن تقود العالم حاملة مشعل الحق والقوة أخلاقيا وسياسيا وعسكريا، كي تكون النموذج الجميع الشعوب"

وبدوره، كتب **جورج كينان** Georg.f.Kennan، رئيس قسم تخطيط السياسات في وزارة الخارجية الأمريكية يقول* إن "الولايات المتحدة تمتلك 60% من ثروات العالم، بينما لا يتجاوز عدد سكانها 3.6 % من سكانه، وتتمثل مهمة الولايات المتحدة الحقيقية في الفترة المقبلة في أن تصل إلى نمط من العلاقات يمكنها من الحفاظ على هذا الوضع... يجب أن نكف عن الحديث عن أهداف غامضة وغير حقيقية، كحقوق الإنسان ورفع مستوى معيشة الآخرين والديمقراطية ، فليس ببعيد ذلك اليوم الذي سنتعامل فيه مع العالم من خلال مفاهيم القوة المباشرة، وكلما ازداد عدم اكتراثنا بالشعارات المثالية كان ذلك أفضل" [2].

وعليه بدأت ملامح النظام العالمي تتضح في الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة الرئيس الأمريكي الأسبق **جورج بوش الأب** ، حيث أعلن عن ولادة نظام عالمي جديد قائلا: " إننا نتطلع إلى نظام عالمي يصبح أكثر تحررا إزاء التهديدات بالإرهاب"، وقد رسم بوش الأب ملامح النظام العالمي الجديد الذي يعتمد الولايات المتحدة الأمريكية فيه كقائد للعالم " إن لدينا رؤية تقوم على المشاركة الجديدة للدول، وهي مشاركة تتجاوز الحرب الباردة، وتستند إلى التشاور والتعاون الدولي والجماعي، وبخاصة من خلال المنظمات الدولية والإقليمية، مشاركة يوحدها المبدأ وسيادة القانون... وتهدف إلى زيادة الديمقراطية والازدهار والسلام..."

---

[1] أحمد الرشيدي ، ظاهرة العولمة ومبدأ السيادة الوطنية ، **ندوة العولمة : قضايا ومفاهيم** ، كلية الاقتصاد والعلم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة القاهرة، القاهرة ، 2000.

* **جيسي هيلمز J,A.Helms** الذي كان رئيسا اللجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ (1995 – 2001) وبهذه الصفة كان عاملا رئيسيا في صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

* خط كينان هذه الكلمات في عام 1948، وهي تعبر بشكل جلي عن الأساس المادي الصلب للتوجه الاستراتيجي العام للولايات المتحدة. والواقع أنه لم يطرأ أي تغير على هذا التوجه منذ ذلك الحين، بالرغم من تغير الديباجات في بعض الأحيان و اللجوء إلى شعارات براقة و آليات مصقولة غير مفضوحة في أحيان أخرى.

[2] بشير عبد الفتاح ، **أزمة الهيمنة الأمريكية** ، دار نهضة مصر للنشر ، القاهرة ،2010، ص32.

أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة المنفردة لقيادة الوضع العالمي وذلك بسبب حالة الفراغ الهائلة التي خلفها تفكك المعسكر الشرقي، وقد تزامن ذلك مع تمدد حركة العولمة المسنود بضخامة الجيوش وتقدم التقنيات، وقوة الدعاية الإعلامية، ولعل أهم ما أعطى الأمريكيين سبقا عن غيرهم ، هو الطابع الانسيابي الخفي للثقافة الأمريكية مع رأسمالية نشيطة وضخمة[1].

وقد شكلت هذه الظروف الدولية الأرضية الفعلية لنشوء نظام من العلاقات الدولية قائم على مركزية الهيمنة على مقدرات الأمم وحصر خيارات الشعوب السياسية والاقتصادية، من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، بحيث أصبح من الممكن فرض سياسة معينة موحدة على العالم كله تقريبا.

ثانيا:أحداث الحادي عشر سبتمبر وما تلتها من تداعيات:

أدرجت أحد التقارير الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة أحداث سبتمبر ضمن تلك الأحداث القليلة في تاريخ المجتمع البشري في فترة ما بعد الحرب الباردة و التي كانت لها تلك الآثار الهامة و بعيدة المدى مثل تلك التي خلفتها الهجمات على مركز التجارة العالمي في نيويورك وعلى البنتاغون في واشنطن العاصمة.

وعليه ، فإن أحداث الحادي عشر من سبتمبر تمثل نقطة تحول محورية في تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة ، خاصة في ظل انتهاج الإدارة الأمريكية إستراتيجية تحويل مسار الأزمة و المعروفة في علم إدارة الأزمات، مستفيدة في ذلك من إمكاناتها و قدراتها العسكرية و الاقتصادية و السياسية والتكنولوجية و الإعلامية الهائلة ، ومن تضرر معظم دول العالم بما فيها الدول العربية و الإسلامية بالآثار السلبية الناجمة عن هذه الأزمة سواءً على المستوى الاستراتيجي أو الاقتصادي أو السياسي ، و مستفيدة كذلك من قدرتها على التأثير المباشر في عدد من المناطق الحيوية و الحساسة في العالم ، و في المنطقة العربية على وجه الخصوص.[2]

بالتالي من الضروري الإشارة كذلك إلى أن تلك الأحداث قد تزامنت مع تسارع وتيرة العولمة ، بكل ما انطوت عليه من تحولات مادية و تحرير للرأسمالية العالمية من قيود التوسع اللامحدود ، إضافة للتطور النوعي الملحوظ في مجال الاتصالات وثورة المعلومات و التكنولوجيا، و قيام التكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة ، ما استلزم بدوره تطوير و إنتاج النظم المعرفية و الاقتصادية التي تبرر وتعزز هذا النظام العالمي.[3]

---

[1] رفيق عبد السلام،**الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة**مركز الجزيرة للدراسات، قطر ط1، 2008 ، ص38

[2] إبراهيم إسماعيل عبده، واقع ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام ، على الموقع www.asbar.com تاريخ الإطلاع :2018/06/06

[3] نفس المرجع السابق .

أسست أحداث 11 سبتمبر نماذج جديدة لم تكن معهودة في نمط الحياة الأمريكية، شكلت الأحداث نقطة تحول فاصلة في تاريخ الولايات المتحدة وفي توجهاتها في مختلف المستويات، وقد بدأت هذه التغيرات تظهر عندما أسست واشنطن وزارة للأمن الداخلي لأول مرة، وهذا يفسر أن هذه الأحداث أثبتت أن شعور الأمن والحصانة التي تمتع بها المواطن الأمريكي بسبب موقع بلاده الجغرافي الحصين لن يستمر أكثر من ذلك.[1]

أدت تلك الأحداث إلى أسرع تغيير في تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية، فقد كان لها تأثير حاسم على كيفية تفكير الأمريكيين عن العالم ، و مما لا شك فيه أنها شكلت سلوك الولايات المتحدة داخليا و على الساحة الدولية ، قبل الأحداث كان ما يحدث خارج حدود الولايات المتحدة لا يعني الكثير للأمريكيين ، أما الآن فقد تعلم الأمريكيون، ربما بطريقة قاسية ، أن ما يحدث خارج حدودهم يمكن أن يكون له أثر كبير على حياتهم، و أن السياسات التي تتبعها حكومتهم في الخارج ستنعكس على نحو أو أخر عليهم في الداخل و تؤثر بالتالي على أمنهم القومي "[2].

لاشك أن الأحداث التي وقعت في 11سبتمبر2001 قد افتتحت مرحلة جديدة في تاريخ العالم، فتداعيات الهجمات على أمريكا امتدت بشكل أو بآخر لتشمل جميع أنحاء العالم ، كل ذلك سببه أن النظام الذي أصيب هو نظام الولايات المتحدة الأمريكية،وهو نظام عالمي أو معولم، وقد رصد الكاتب **عصام نعمان** من خلال هذه الأحداث عدة ظواهر كان أبرزها[3]:

- ✓ التفوق الأمريكي في التقنية أصبح موضع شك وتساؤل من قبل دول العالم.
- ✓ أصبح هناك يقين عام لدى الشعب الأمريكي أنه بإمكان منظمات وأفراد النيل من قوة الولايات المتحدة الأمريكية وإضعاف دورها السياسي في العالم.
- ✓ لقد التحق بأنواع العولمات السابقة عولمات جديدة، وأصبح هناك ما يعرف بـ "عولمة الإرهاب" و "عولمة الأمن" و "عولمة محاربة الإرهاب"
- ✓ استولى المطلب الأمني على كل ما عداه،وأصبح بالإمكان قمع الحريات العامة واختراق الخصوصية ، وتجاوز حقوق الإنسان بدعوى "عولمة محاربة الإرهاب"

---

[1] أبو بكر المبروك بشير أو عجيلة ، **أثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية اتجاه منطقة الشرق الاوسط (2001 . 2008)** ، رسالة دكتوراه ،قسم العلوم السياسية ، جامعة الخرطوم ، 2010 ، ص 129 .

[2] نفس المرجع السابق ، ص130.

[3] رفيق عبد السلام،**الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة**مرجع سبق ذكره ، ص39.

إن أحداث الحادي عشر سبتمبر كانت محطة جديدة من محطات العولمة بامتياز، لما أفرزته من ظواهر جديدة وتداعيات على العالم بأسره، وجعل قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مدخلا فكريا وقيميا لتغيير خارطة العالم بما يتوافق والواقع الاستراتيجي الأمريكي الجديد.

ما يمكن ملاحظته اختلاف أدوات العولمة بعد أحداث سبتمبر، فبعد أن اعتمدت أمريكا الأداة الاقتصادية لخدمة توجهات العولمة أو ما يعرف بـ(القوة الناعمة) فقد تحول الاهتمام إلى الأداة العسكرية وهو ما أوضحته الحرب على أفغانستان والعراق[1].

ثالثا:الطفرة الهائلة في تقنية الاتصالات والمعلومات:

يبزغ اليوم شكل جديد للتطور المجتمعي يعتمد في نمط سيطرته ونفوذه على المعرفة العلمية المتقدمة، وعلى كفاءة استخدام المعلومات في جميع مجالات الحياة، ويتعاظم فيه دور صناعة المعلومات بوصفها الركيزة الأساسية في بناء الاقتصاديات الوطنية، وتتعزز من خلاله الأنشطة المعرفية لتتبوأ أكثر الأماكن حساسية وتأثيراً في منظومة الإنتاج الاجتماعي، وهو ما نطلق عليه اليوم مجتمع المعلومات.

مع دخول العالم النصف الثاني من القرن العشرين بدأت الثورة الصناعية الثالثة بتطور تكنولوجيا المعلومات و يشبه تأثير المعلومات في الثورة الصناعية الثالثة إلى حد كبير تأثير طباعة الكتب وتطور التعليم في الثورة الصناعية الأولى ، من تكنولوجيا المعلومات غيرت وجه الحياة وزادت من سرعة التغيير الاقتصادي والاجتماعي وأحدثت ثورة جديدة في مجال التعليم والبحث العلمي وستتبع وسائل تعليمية رخيصة ترفع من كفاءة الموارد البشرية وأصبح الكومبيوتر ووسائل الاتصال الحديثة منافسا خطيرا للكتاب ونظم التعليم التقليدية، وفي هذا الصدد يورد **بيل غيتس** Bill Gates* أراء بعض الأكاديميين اللذين يرون أن الصراع بين الدول سيكون في المستقبل حول السيطرة على المعلومات وليس على الموارد الطبيعية.[2]

---

[1] احمد بيضون،وآخرون، **العرب العالم بعد 11أيلول/سبتمبر**،المستقبل العربي،عدد23،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر 2002،ص312

* وليام هنري غيتس المعروف **ببيل غيتس** مبرمج حاسوب، ورجل أعمال أميركي، اشتهر كمؤسس لأكبر شركة برمجيات في العالم (مايكروسوفت)، التي أسهمت في خلق "ثورة الحاسوب الشخصي"، وهو يتصدر قائمة أثرياء العالم.

[2] حامد أحمد مال ، **العولمة في ظل التطور التقني وأثرها في مستقبل الوطن العربي** ، رسالة دكتوراه ، قسم العلوم السياسية ، جامعة سانت كليمنتس ، بغداد ، 2009، ص152.

كما كان للاختراعات المهمة في مجال الاتصال في القرنين التاسع عشر والعشرين، دورها الحاسم في التطور العالمي، بدءاً من اختراع التلغراف عام 1837، ثم الهاتف عام 1876، وبعده جهاز الفونوغراف عام 1877، وهي جميعها أجهزة أسهمت في رواج الحركة التجارية والعلمية بين المجتمعات البشرية، قبل أن يتم اختراع الراديو عام 1896، والذي اعتُبِر ثورة في مجال الاتصال، حيث كان أول جهاز يستخدم موجات الطاقة الكهرومغناطيسية لنقل المعلومات عبر الفضاء، وهو ما فتح المجال أمام ثورة الاتصالات اللاسلكية، التي عُزِّزت باختراع التلفزيون عام 1924. ووُصِفت الأقمار الاصطناعية بأنها إحدى المعجزات البشرية في مجال الاتصالات[1].

ولعل أهم ما يميز هذه الثورة، التي يشهدها العالم اليوم في مجال الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، هو السرعة الكبيرة في التحولات التي تشهدها، فهذه الثورة تتطور بشكل يفوق بمرات عدة التقدم الذي شهدته الثورات الاتصالية والمعرفية السابقة، ويعجز كثيرون حتى من المتابعين لها والمهتمين بها عن ملاحقة التغيرات التي تشهدها، ويمكن تبيُّن ذلك بسهولة من خلال ملاحظة عمق التحول الذي شهده العالم في هذا المجال منذ مطلع الألفية الحالية، ففي عام 2000 كان الهاتف الثابت والإنترنت بشكلها المحدود للغاية وسيلتي الاتصال الرئيسيتين بين الناس، أما اليوم، وبعد أقل من عقدين من الزمن، ثمة مليارات من البشر يتواصلون عبر هواتفهم الذكية، وتعمقت ثورة شبكات التواصل الاجتماعي لربط الناس ببعضهم[2].

وفي جميع هذه التحولات المهمة كان التطور الذي يشهده قطاع الاتصالات * هو المحرك للتطور البشري والحضاري العالمي، لكن تأثير هذا القطاع لم يكن أبداً بمثل هذا العمق والتغيير، كما هي الحال في العقود القليلة الماضية، وذلك بفضل التطورات المذهلة التي سجلتها البشرية في مجالات المعرفة ونظم المعلومات والتطورات الإلكترونية، ولاسيما بعد ظهور الإنترنت، ما أحدث ثورة معرفية اتصالية غير مسبوقة غيَّرت وجه العالم.

---

[1] جمال سند السويدي ، **ثورة الاتصالات والمعلومات ...قاطرة التغيير العالمي** ، مجلة الاتحاد الالكترونية ، على الموقع :

http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php تاريخ الاطلاع :2018/06/06

[2] نفس المرجع السابق .

* قدَّر الاتحاد الدولي للاتصالات عدد مستخدمي الإنترنت في العالم بـ4.3 مليار شخص مع نهاية عام 2017، فيما قدَّر تقرير للجنة التجارة الدولية الأميركية، في أغسطس 2017، عدد الأجهزة المتصلة بالإنترنت في عام 2015 بـ16.3 مليار جهاز بزيادة نسبتها 87% على عام 2012، كما تضاعف حجم تدفق المعلومات عبر الإنترنت بنحو 12 ضعفاً بين عامي 2007 و2016

الواقع أن عددا من الكتاب الغربيين كانوا قد تنبئوا منذ عدة سنوات، بالاتجاهات الايجابية المتولدة من انتشار المعلوماتية بفعل التغييرات التكنولوجية البعيدة المدى، في مجال الكمبيوتر واستخدام الفضاء الأغراض الاتصالات والبث التلفزيوني، ومنهم **ويلبور شرام** Wilbur Schmam الذي تنبأ بستة اتجاهات جديدة بخصوص مستقبل عصر المعلومات وهي[1]:

1- المزيد من المعلومات التي ستقود إلى زيادة الإمكانيات المعرفية وفرص زيادة الأعمال المعلوماتية.

2- التسارع في الحصول على المعلومات، مما يتطلب المزيد من الكفاءة في أعمال التحري الدقيق والتصنيف والمؤسسات والآليات الخاصة بمعالجة المعلومات.

3- المزيد من عمليات الاتصال عبر المسافات الطويلة سواء تلك التي تتم على مستوى جمعي أو من نقطة إلى نقطة، مما يحسن من فرص الاتصال بين الثقافات المختلفة.

4- تنامي فرص الاتصالات من نقطة إلى نقطة أكثر من الاتصال من نقطة إلى اتصال جماهيري، مما يمكن من إنتاج رسائل أرخص وأسهل وأكثر ملائمة لمتطلبات المستهلكين.

5- قيام أجهزة الكمبيوتر بمهمات كانت قاصرة على الناس.

6- ازدياد نفوذ وقوة العاملين في ميادين جمع وتخزين واسترجاع ومعالجة المعلومات بكفاءة.

ولأن الولايات المتحدة الأمريكية أدركت حقيقة وسائل الاتصالات ودور تكنولوجيا المعلومات ، دعت إلى حرية التدفق الإعلامي في العالم وإزالة كل الحواجز التي يمكن أن تعترض ذلك، بل إنها جعلتها من أولويات السياسة الخارجية في مرحلة الحرب الباردة، وقالت بأنها: ستفعل كل ما في وسعها وما يتماشى مع الاتجاهات السياسية أو الدبلوماسية للمعاونة في تحطيم الحواجز المصطنعة، التي تعوق توسع وكالات الأبناء والمجلات والسينما، عبر العالم بأسره...إن حرية الصحافة وحرية تدفق المعلومات بوجه عام جزء لا يتجزأ من سياستنا الخارجية."[2]

وقد بلغت الهيمنة الأمريكية في مجال تدفق البرامج الإعلامية والتلفزيونية في دولة صناعية متقدمة مثل كندا، أن أشار بعض الخبراء إلى أن الأطفال الكنديين من كثرة ما يشاهدونه من برامج أمريكية، أضحوا لا يدركون أنهم كنديون، وقد عبر وزير الخارجية الكندي الأسبق "**فولنكر** "عن ذلك الواقع بقوله « لئن كان الاحتكار أمراً سيئاً في صناعة استهلاكية ، فإنه أسوأ إلى أقصى درجة في صناعة الثقافة حيث لا يقتصر الأمر على تثبيت الأسعار وإنما تثبيت الأفكار أيضاً »[3].

---

[1] Wilbur schramm, **The story of Human communication :cave painting to Microchip** (new york: harper and Row, 1988) pp19. في وداد غزلاني ، **العولمة والارهاب الدولي بين آلية التفكيك والتركيب**، مرجع سابق

[2] هربرت أ.شيللر ، **المتلاعبون بالعقول** ، ترجمة: عبد السلام رضوان مرجع سبق ذكره، ص35.

[3] وداد غزلاني ، **العولمة والارهاب الدولي بين آلية التفكيك والتركيب**، مرجع سبق ذكره ، ص 55.

وقد تمكنت وكالات الأنباء العالمية الإعلامية والإعلانية وأصحاب رؤوس أموال والمحطات والقنوات الفضائية من استغلال هذه التكنولوجيا لتنفيذ استراتيجياتها بتكييف الأسواق والعقول والثقافات التي تريد التأثير فيها بأحداث تغييرات بها تتماشى معه مما يساعد على تحقيق هذه الاستراتيجيات، وفي ظل السيطرة شبه المطلقة للغرب وأحادية المصدر الناقل للمواد والبرامج التي تبثها وتذيعها هذه الوكالات والقنوات فإن المشاهد في جميع أنحاء العالم يصبح أمام وكالات وقنوات تبث مواد و برامج غربية المصدر والتوجه في معظمها.[1]

[1] رابح الصادق ، **وسائل الإعلام والعولمة** ، مجلة المستقبل العربي ، السنة الثانية والعشرون ، العدد:243 ، ماي 1999، ص30.

رابعا: العولمة بين مؤيد ومعارض.

كما كان الاختلاف ظاهرا وجليا بشأن تعريف العولمة ومقارباتها المختلفة ، كذلك اختلف المفكرون حولها، فمن قائل إنها شر أصاب العالم وأنزل به الخراب خاصة فيما أصاب الدول الفقيرة والنامية من مصاعب نتيجة هجمة الشركات عابرة الأمية والدول الكبرى التي تساندها، ومن يرى في العولمة خير وفرص أتاحت لإنسان العصر الحديث إمكانيات حياتية ومتع[1].

لذلك سنتناول من خلال هذا الجزء مختلف الآراء التي ناقشت هذا الموضوع ونادت بإلزامية الانخراط في هذه المنظومة أو الابتعاد عنها ونادت بمحاربة هذا التوجه من خلال وجهات نظر المؤيدين والمعارضين للعولمة[2].

- **أولا: وجهة نظر المؤيدين للعولمة:**

يرى المتحمسون للعولمة أنها قدر لا مرد له ، وأنها ستصيب المعمورة التي لم يعد أمامها إلا الخضوع والاستسلام لها،ولذلك يعتبرونها فرصة ينبغي ألا تضيع ، لأنها حسب هؤلاء المفتاح السحري لكل قضايا البشر ، بثوته التكنولوجية والتواصلية[3].

فخبراء الاقتصاد العالمي سواء منهم العاملون في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي أو البتك الدولي أو صندوق النقد الدولي يشجعون الدول على المضي قُدُماً في عملية التكامل على المستوى العالمي، فهم يلحون على أن إزالة الحدود أمام السوق يعَبِد الطريق أمام دول العالم الثالث للخروج من مأزق التخلف ، معتبرين العولمة تحَسِن من فرص البلدان النامية للحاق اقتصاديا بركب الدول الصناعية.

تتركز إيجابيات العولمة كما يراها مؤيدوها في فتح الأسواق أمام منظمات الأعمال لتتنافس بتحسين الجودة و تخفيض التكلفة، والإسراع إلى الأسواق (Competing On Time) مما يعود بالفوائد على المستهلكين [4]، لذلك يركز الخطاب الأمريكي دائما على القول " بأن العولمة ليست مجرد خيار قابل للتبني أو الرفض ، بل هي حتمية لا مناص منها في توجه النظام العالمي الجديد.

---

[1] علي السلمي ، **الإدارة في عصر العولمة والمعرفة** ، ط1 ، دار سما للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2014 ، ص51.

[2] منى عطية خزام خليل ، **العولمة والسياسة الاجتماعية** ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 2010 ، ص168.

[3] نفس المرجع السابق.

[4] Hamel, G & Prahalad, C.K., **Competing For The Future**, Harvard Business School Press, 1994.

وحيث اهتمت الدول الصناعية الكبرى من خلال التركيز على الصناعات ذات المحتوى المعرفي والتي تحقق قيمة مضافة عالية ، فقد انتقلت الصناعات ومجالات الإنتاج التقليدية إلى دول العالم الثالث وتحسين تقنيات الإنتاج من خلال مشاركة الشركات العولمية من مختلف الجنسيات في عمليات التنمية لتلك الدول[1].

وقد حقق هذا التنافس في الوصول إلى أسواق العالم المختلفة أن أتيحت منتجات الغرب المتقدم لجميع شعوب العالم على اختلاف مستوياتهم الاقتصادية ومن ثم المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية، كذلك يرى مؤيدو العولمة أنها ساهمت في فتح الفرص لملايين العاملين ذوي المعرفة للعمل في صناعات المعلومات و الخدمات والمشروعات العولمية، في الوقت ذاته ساهمت العولمة في تحسين مستويات المهارة والخبرة للعاملين في مختلف المجالات نتيجة تحسن تقنيات التعليم والتدريب وإتاحتها للجميع بتكلفة آخذة في الانخفاض، وكان للتطورات في تقنيات الاتصالات والمعلومات التي صاحبت عصر العولمة تأثيراتها في نشر العلم والثقافة بين مختلف شعوب العالم وإتاحة فرص التمتع بالفنون والآداب للجميع[2].

من جانب آخر، كانت العولمة عاملا مهما في حفز الإدارة في مواقع العمل المختلفة على تطوير أساليبها وتحسين قدراتها لتستطيع مسايرة المتغيرات و اللحاق بركب العولمة السريع، كما كانت العولمة وسيلة مهمة لنقل خبرات و مفاهيم وتقنيات الإدارة المتقدمة من الدول الغربية إلى المنظمات في مختلف أنحاء العالم مما ساعد على وضوح معايير العمل والتقييم وشيوع تطبيقها بين الممارسين لمختلف المهن والأنشطة بما حقق رفع الكفاءة و تحسين الأداء.

وعلى الجانب السياسي، يرى مؤيدو العولمة أنها حققت نموا سريعا في نشر الديمقراطية من خلال وفرة المعلومات وما تتيحه وسائل الاتصالات الحديثة من شفافية تجبر على إتباع النظام الديمقراطي وتحرير وسائل الإعلام وتشجيع نهضة الصحافة الحرة، كما ساهمت العولمة في تضييق الفرص على الفساد حيث يتمتع الناس في ظروف «العولمة» بوفرة البدائل ومن ثم لا يكونون مضطرين للتعامل من خلال أساليب الرشوة وغيرها من صور الفساد واستغلال النفوذ التي تشيع في المجتمعات المنغلقة فيها قبل ثورة العولمة.

في الواقع ينطلق أصحاب وجهة النظر الأولى التي تراهن على العولمة في سبيل تحقيق المزيد من الإصلاحات الديمقراطية من فرضيتين رئيسيتين:

---

[1] Fukuyama, F., **The End Of History And The Last Man**, New York, 1992

[2] علي السلمي ، **الإدارة في عصر العولمة والمعرفة**، مرجع سبق ذكره ، ص52.

أولاهما: أن الدول الكبرى الديمقراطية تسعى إلى، أو هي معنية بتحقيق الديمقراطية في البلاد النامية على سبيل تعميم نموذجها الاجتماعي السياسي وتوسيع دائرة انتشار قيم الحرية الفردية التي تؤمن بها.

وثانيهما: أن رأسمالية السوق نفسها، وهي السائدة منذ الآن في العالم كله، تفترض وتتطلب ما يمكن اعتباره سوقا سياسية مماثلة ومقابلة لها تقوم على قاعدة التنافس بين أفراد النخبة الاجتماعية على الوصول إلى مناصب المسؤولية. وهذا يعني أنه بقدر ما تتجه الأمور في اتجاه الليبرالية الاقتصادية وتتوسع دائرة النفوذ والسيطرة الغربية على المقدرات العالمية، ترتفع حظوظ تحقيق الديمقراطية في البلاد النامية[1].

وكخلاصة لما قيل حول الايجابيات التي يوردها مؤيدو العولمة والحجج التي يقدمونها في ذلك:

- نشهد اليوم أكثر من أي وقت مضى بروز ثقافة عالمية تتشابه فيها المجتمعات الحديثة جميعا (حيث أصبح الناس يفكرون على الصعيد العالمي ويتصرفون على الصعيد المحلي)
- لقد غيرت الاتصالات الحديثة أساليب التعامل مع بقية أجزاء العالم تغيرا جذريا ، ونعيش اليم في عالم نستطيع أن نشاهد فيه الأحداث في كل جزء من الأرض.
- بلغ من سرعة وتيرة التحول الاقتصادي أنها أدت إلى نشوء سياسة عالمية جديدة ، فلم تعد الدول وحدات مغلقة على نفسها، وأصبح الاقتصاد العالمي أكثر ترابطا مع بعض.
- هناك من يرى أن العولمة أدت إلى توسيع فرص وىفاق التحولات الديمقراطية في العالم الثالث.

الواقع أن العولمة التي ينادي بها المؤيدون لها ، والتي هي في طور البناء ليست حتمية كما يدعي المتحمسون لها ، وان الحتمية التي يدَعونها هي مجرد تكريس وترويج لمذهب وسياسة خاصة ، لا ترتكز على أي أساس لأن العولمة ليست بالشيء المنتهي معالمه حتى نكون ملزمين ومرغمين بالخضوع لها[2].

---

[1] برهان غليون ، **رهانات العولمة**،على الموقع : http://www.mafhoum.com/press2/71P31.htm تاريخ الاطلاع:2018/06/06

[2] منى عطية خزام خليل ، **العولمة والسياسة الاجتماعية**، مرجع سبق ذكره ، ص170.

- **ثانيا: وجهة نظر المعارضين للعولمة:**

وعلى النقيض من ذلك فإن المعارضين للأخذ بالعولمة لا يفتئون يحذرون منها ويطالبون بمقاومتها لأنها حسب رأيهم وإن بدت براقة ، إلا أنها لا تحمل في جوانبها قدسية البراءة فهي تعمق الفوارق وتضاعف من عجز الدول أمام ديكتاتورية الأسواق المالية[1].

وفي هذا الشأن يقدم مولود زايد الطبيب بعض الاعتبارات التي يرى أنها تُفيد في فهم الظاهرة وتحليلها من جوانبها المختلفة بما فيها السلبية فيها[2]:

1. ما يزال السجال يدور حول مفهوم العولمة وحول مختلف ممارساتها ، وبرغم ذلك نحن لم نصل بعد إلى فهم دقيق لما تعنيه كعملية ثلاثية الأبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية.
2. عولمة اليوم تتجاوز الحدود، ولا تقر بالوطن باعتباره الفسحة الوحيدة المتاحة التي يستطيع فيها الناس ممارسة حقوقهم السياسية كاملة هنا أو منقوصة هناك.
3. تعني العولمة في حياة الشعوب الأكثر فقرا، التعبير الصارخ عن الهوة السحيقة المتزايدة عمقا، والتي تفصل بين قدرات الشعوب على تحقيق مطامحها ، و بين القرارات الكبرى التي تحدد مصيرها، وتؤخذ دائما بمعزل عنها ،خارج الحدود.
4. العولمة الكوكبية هي نتاج متغيرات متلاحقة تكرست بانتهاء الحرب الباردة ، إنها مرحلة جديدة، يسميها البعض" مرحلة ما بعد الإمبريالية " ، ويتفق الجميع تقريبا على كونها الوليد الشرعي للشركات متعدية الجنسية، وتلك الشركات التي استطاعت السيطرة على معظم أجزاء الكوكب اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا، دون أن تنتمي إلى وطن محدد أو إلى دولة معينة .
5. في ظل العولمة يختفي دور المصمم أو المبدع ليحل محله مروج السلعة وبائعها، تلك السلع التي تنتجها الشركات متعددة القوميات وفق نظام الإنتاج عن بعد" Tele production " والتي تلعب فيها وسائل الإعلام الدور المحوري في تشكيل طموحات المستهلكين لثقافة العولمة.

تحت هذه العناوين يعيد تأكيده على أن مفهوم العولمة ما زال غامضا، إلا أنه رغم ذلك ، يعتبر العولمة دعوة أو مسعى لنفي الحضارات الأخرى غير الغربية ، ويرى أن أهم آليات هذا الفعل هو تقويض السيادة الوطنية في دول العالم الأقل تطورا[3].

---

[1] نفس المرجع السابق ، ص171.

[2] مولود زايد الطبيب ، **العولمة والتماسك المجتمعي في الوطن العربي** ،ط1 ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، 2005 ، ص53.

[3] نفس المرجع السابق ،ص54.

ومن الاعتراضات الواضحة على موضوع العولمة ، أنها مجرد أحدث مراحل الرأسمالية حيث يعتقد **بول هيرست و جراهام تومبسون** G. Thompson & P. Hirst ، وأن العولمة تبدو كما لو أن الحكومات الوطنية عاجزة ، وليس لها أي قوة لمواجهة سلبياتها ، الأمر الذي يؤدي في النهاية لشل مساعي تلك الحكومات لإخضاع القوى الاقتصادية العالمية لسيطرتها.

ويخلُص الباحثان إلى أن العولمة ما هي إلا أسطورة ن ويدعمان رأيهما بخمس نتائج مستخلصة من دراستهما للاقتصاد العالمي[1]:

1. إن الاقتصاد الراهن المتسم بطابع عالمي عالي المستوى ليس حالة فريدة لم يشهد لها التاريخ مثيلا ، فهو واحد من عدد من الأوضاع أو الحالات المتميزة للاقتصاد العالمي التي وجدت منذ أن بدأ الاقتصاد ، فقد حدثت في السابق طفرات مماثلة ولم يقل عنها بأنها طفرة اقتصادية.
2. يظهر أن الشركات متعدية القومية بحق نادرة نسبية . فمعظم الشركات ذات قاعدة قومية وتتاجر على المستوى متعدد القوميات على أساس من قوة موقع قومى رئيسي للإنتاج والمبيعات ، ويبدو أنه لا وجود ليل رئيسي نحو نمو شركات عالمية بحق.
3. إن حراك رأس المال لا ينتج تحولا ضخما للاستثمار والعمالة من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية ، بل يتركز الاستثمار الخارجي المباشر بقدر كبير وسط الاقتصادات الصناعية المتقدمة ، بالتالي انتقال رؤوس الأموال هو فقط بين الدول المتقدمة فقط.
4. إن اقتصاد العالم ، كما يقر بعض الغلاة من أنصار العولمة - بعيد عن أن يكون كوكبية بحق ، بل إن التجارة والاستثمار والتدفقات المالية متركزة في ثلاثي أوروبا واليابان وأمريكا الشمالية.
5. ويعتقد الباحثان أن في وسع هذه الكتل الاقتصادية إذا نسقت سياساتها ، على ممارسة ضغوط تحكم وتوجيه قوية على الأسواق المالية والميول الاقتصادية الأخرى.

على الرغم من نجاح هذه الظاهرة في السيطرة على تشكيل وصياغة معظم المجتمعات على مستوى العالم، إلا أنها مازالت ظاهرة خلافية يتصاعد الجدل والصراع بين مؤيديها ومعارضيها يوما بعد يوم كما أن هناك كثير من التباين في الرؤى في داخل كل من المعسكرين، ويرتبط الخلاف أساسا وإلى حد كبير بتحديد ماهية وآليات الظاهرة، ومن ثم الخطاب الأيديولوجي المساند لها، والذي يؤدى إلى إيجاد استراتيجيات مختلفة للتعامل مع العولمة[2].

---

[1] بول هيرست وجراهام تومبسون ، **مساءلة العولمة ، الاقتصاد الدولي وإمكانيات التحكم** ،ترجمة:إبراهيم فتحي ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، الجيزة ، 1999، ص54.

[2] إسماعيل حمدي محمد،**الإعلام ودوره في الوفاء بحاجات الشباب في مجتمع متغير**،ط1،دار المعتز للنشر والتوزيع ،عمان،2017،ص49.

المحور الرابع :الدول النامية ورهاناتها وتجاربها مع العولمة.

برزت مؤثرات التغيير العالمي لتقف الدولة عموما والدول النامية أو ـ كما يُسميها الباحث الاقتصادي **ألفرد سوفي** Alfred sauvy بدول العالم الثالث ـ بالخصوص ، عند مفترق طرق من دون أن تحظى بحق الاختيار أيَ طريق تسلُك ، فبرزت ظاهرة العولمة كتعبير عن واقع سياسي وأيديولوجي جديد ينبغي على الدولة في العالم الثالث أن تتعامل معه وفق إمكانياتها وطبيعتها وخصائصها المتميزة عن باقي العالم ، و إحلال السيادة الاقتصادية العالمية محل السيادة الاقتصادية الوطنية مؤديا إلى بلورة فكر اقتصادي جديد معولم لا يأخذ بعين الاعتبار مدى تقدم وتطور البلدان ، سواء أكانت متقدمة أم نامية ، وقدرة الأخيرة على تحمل مثل هكذا انفتاح أو انكشاف اقتصادي مع تراجع وتحجيم دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والآثار السلبية الناجمة عنه.

أولا: الدول النامية وخصائصها المشتركة.

ظهر مفهوم الدول النامية على مستوى الأمم المتحدة منذ الخمسينات، إذ تعتبر في معظمها بلدانًا خضعت للاستعمار بمختلف صوره، وتشترك في مجموعة من الخصائص تميزها عن البلدان المتقدمة خاصة تلك المتعلقة بمظاهر التخلف التي تجعلها في درجة أدنى مقارنة بالبلدان المتقدمة، مما فرض تطبيق نظام ازدواجية القواعد على العلاقات الاقتصادية الدولية بسبب عدم التجانس الواقعي رغم المساواة القانونية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.[1]

فقد ذكر المعجم الاقتصادي بأن الدول النامية هي الدول التي لا يفي فيها الناتج المحلي الإجمالي والدخل الفردي لتوليد المدخرات اللازمة للشروع في برامج استثمار زراعي وصناعي واسعة، وتتميز هذه الدول بشكل نموذجي بوجود قطاع أولي واسع (زراعي عادة) تعيش فيه غالبية السكان في مستويات الكفاف أو قربها، فلا تنتج إلا بالكاد ما يفي باحتياجاتها المباشرة، ومن ثم لا تستطيع توفير الإنتاج اللازم لدعم مجتمع مدني صناعي واسع.

وقد أُطلق على هذه البلدان عدة تسميات: البلدان النامية، البلدان السائرة في طريق النمو، البلدان الفقيرة، البلدان المتخلفة، بلدان العالم الثالث، وتعتبر التسمية الأخيرة الأكثر شيوعا واستعمالا لدى الباحثين والأكاديميين الاقتصاديين والسياسيين[2].

---

[1] وماحنوس فاطمة ، **مفهوم البلدان الأقل نموا في العلاقات الاقتصادية الدولية** ، مذكرة ماجستير في الحقوق ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ، 2006/2005 ، الجزائر ، ص8.

[2] Cristopher Pass, Brayan Lowes et Leslie Davies, **Dictionary of economics**, ACADEMIA, Beirut, Lebanon,1995,p111

كما تجد هذه المسميات مكانها البارز ، في أحاديث المثقفين والسياسيين والاقتصاديين، ويستخدمها عامة الناس على مختلف ثقافاتهم، إذا أرادوا عقد مقارنة بين ما يجري في الدول المتقدمة، وما يحدث في دول "العالم الثالث"، وفيما يلي عرض لبعض هذه المسميات[1]:

- **البلدان المتأخرة** : وعرفت بأنها "تلك الدول التي لم تصل إلى مستوى مرتفع من التقدم الفني أو الاقتصادي"، أو "هي الدول التي تسودها المستويات المنخفضة من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي بحيث يترتب على ذلك شيوع الفقر بين سكانها"، إلا أن هذا التعريف تنقصه الدقة ولا يوضح الأبعاد الحقيقية لمشكلة التخلف، إضافة إلى عدم قبول مصطلح "التأخر" من طرف الكثيرين.

- **الدول المتخلفة** : على إثر ذلك استُبدِل المصطلح بمُصطلح الدول المتخلفة ، وهي تسمية غربية تعبر عن الإيديولوجية الرأسمالية التي تتناسب مع نهاية الاستعمار، حيث لجأت الدول الاستعمارية إلى الطرق الملتوية حتى تُبقي وجودها السياسي [2] عن طريق المساعدات المالية وتضمن تبعية البلدان المستقلة لها، وهي الدول التي ينخفض فيها الدخل الفردي عن متوسط دخل الفرد في الدول المتقدمة"، وبالتالي فإن هذا التعريف يتضمن تواجد إمكانيات النمو بهذه البلدان متى تم الاستغلال الكامل للموارد المتاحة بها، وقد لقي مصطلح "التخلف" اعتراضا أيضا لأنه لا يفرق بين الركود والنمو من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه يعطي انطباعا بسيادة الركود في هذه المجتمعات وهو ما لا يتفق والحقيقة، ولذلك استبدل باصطلاح "الدول النامية" تفاديا للخلط بين الركود والنمو.

ونظرا لما احتواه اللفظ من أخطاء لم يستعمله الكثير من كتاب العالم الثالث وحتى الكتاب الغربيين الذي وُصِف بأنه اصطلاح جديد للتعبير عن حقيقة قديمة نسبيا ، و يسلم من يستعمل هذا اللفظ ضمنيا بأن البلدان المتخلفة توجد في مرحلة مختلفة من النمو الاقتصادي عن تلك التي بلغتها البلدان المتقدمة، وهذا لا يعكس الواقع نظرا لاختلاف الوضعية السابقة لكل منهما ، حيث البلدان التي أصبحت صناعية لم تكن بلادا تابعة اقتصاديا أو مرتبطة بالأسواق الأجنبية، لأنه كما يرى **محمود عبد المولى** أن استعمال لفظ التخلف يحمل نظرة سطحية للواقع تعتمد على الارتفاع والانخفاض في مستوى المعيشة ، أما ظاهرة التخلف فهي تستوجب تحليلا علميا تاريخيا وتبيين خصائص تلك البلدان.

---

[1] عبد الرحمان بن سانية ، **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية** ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2013/2012 ، ص54.

[2] محمود عبد المولى، **العالم الثالث ونمو التخلف، نظريات، وقائع، آفاق**، ط 2، الدار العربية للكتاب،ليبيا، 1990، ص26.

الدول النامية: رغم أن هذا الاصطلاح لقي قبولا واسعا إلا أنه يؤخذ عليه أن "النمو" لا يقتصر على الدول المتخلفة بل هو مصطلح عام يشمل الدول المتقدمة أيضا، ولكن الفرق واسع بين نمو هذه وتلك، وبالتالي فإن هذه التسمية المتفائلة لا تعبر عن الحالة الحقيقية لهذه الدول، الأمم المتحدة تعريفا رسمياً لدولة نامية، على الرغم من إلصاقها هذا الاسم بنحو 159دولة، فهناك تفاوت كبير بين الدول، ولا يقتصر الأمر فقط على أن الاختلاف والتفاوت في معدل النمو بين البلدان النامية يفوق بدرجة أعلى عما هو عليه فيما بين البلدان المتقدمة، وإنما عدم ثبات معدل النمو في بلد ما يكون أيضا أعلى في البلدان النامية مقارنة بالبلدان المتقدمة[1].

فلا يمكن أن تصنف مالاوي وماليزيا مثلا ضمن المجموعة نفسها، فماليزيا تشبه الولايات المتحدة أكثر مما تشبه مالاوي، وعندما نضع الدول المختلف بعضها عن بعض في نفس المجموعة، فإن التصنيف لا يعود مفيداً.

- **الدول الأقل تقدما**: بالإضافة إلى مصطلح الدول النامية، ثمة نوع آخر من الدول يطلق عليه "الدول الأقل نماءا" LDCs وتسمى أحيانا بالعالم الرابع، تمتلك هذه الدول المؤشرات الأكثر انخفاضا في العالم بالتنمية والدخل القومي الإجمالي، وعدد هذه الدول 49 وفقا لمنظمة الأمم المتحدة، ومن أشهرها: أفغانستان، اليمن، الصومال، مالي، وبنغلاديش، وهي تسمية تقابل تسمية الدول المتطورة بالدول الأكثر تقدما، وهي تحمل في طياتها نسبية التقدم، ولكن يؤخذ عليها المأخذ السابق وهو أنها توحي أن دول العالم تعيش درجات متفاوتة من التقدم، في حين أن واقع الحال أن الكثير من الدول تعيش حالة جمود أو تقهقر.
- **الدول الفقيرة**: في مقابل الدول الغنية، ورغم أن هذا الاصطلاح يتميز بالحياد بسبب تركيزه على الجوانب الاقتصادية المادية، إلا أنه منتقد بسبب أنه توجد بلدان نامية كثيرة غنية بالموارد الطبيعية كالدول النفطية مثلا ، وهذا ما دفع البعض أن يطلقوا مصطلح الدول المتخلفة على الدول الفقيرة ، حيث أن مستويات معيشتها منخفضة جدا ، وينطبق هذا الوصف هو الآخر على البلدان النامية.[2]

---

[1] تقرير التنمية الصناعية لعام 2016 ، **دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة** ، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ديسمبر 2015 ، النمسا ، ص16.

[2] رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، **مبادئ علم الاقتصاد** ، ط1 ، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع ، الجيزة ، مصر ،2017 ، ص337.

- **دول الجنوب**: في مقابل دول الشمال، وهذه التسمية تستند إلى التصنيف الجغرافي للدول ، وقد ظهرت في مؤتمر باريس للطاقة عام 1975.

- **دول المحيط**: في مقابل دول المركز الدول المتقدمة، ويشير هذا الاصطلاح بالأساس إلى أن التخلف يرجع إلى علاقات التبادل غير العادلة التي تتم بين المركز والمحيط، والتي تكرس تبعية المحيط للمركز دائما[1].

- **دول العالم الثالث** : يغلب على هذا الاصطلاح الطابع السياسي، ويرتكز إلى تقسيم العالم إلى الدول الرأسمالية المتقدمة في المرتبة الأولى، تليها الدول الاشتراكية التي كانت سائدة حتى انهيار الاتحاد السوفيتي في المرتبة الثانية، ثم يأتي في المرتبة الثالثة بقية دول العالم موزعة على القارات الثلاث: آسيا، إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وقد استُعمِل المصطلح لأول مرة من طرف الإحصائي السكاني الباحث الفرنسي **ألفرد سوفي** Alfred Sauvy في مقال نشره سنة 1952 بمجلة "Nouvel Observateur"[2] ، وتمَ فيه تصنيف الدول إلى ثلاث عوالم ، دول **عالم أول** هي الدول الصناعية في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية ودول الباسفيك ، ودول **العالم الثاني** وهي الدول الصناعية ذات الاقتصاد المخطط مركزيا سابقا وهي في أوروبا الشرقية ، ودول **العالم الثالث** وهي ما تبقى من دول كأمريكا اللاتينية ودول الكاريبي وإفريقيا والشرق الأوسط وغالبية دول آسيا عدا اليابان، كما أن استعمال هذا اللفظ كان للتفريق المستعمرات والعالم المتقدم الرأسمالي والاشتراكي باعتبار أن هذه البلدان كانت موضوعا للعملية الاستعمارية،أما اليوم فلقد زال مبرر استعماله بزوال الاشتراكية.

ورغم تعدد المصطلحات التي أطلقت على هذه البلدان، فإن استخدام أي منها تحكمه عوامل سياسية و اجتماعية و اقتصادية مختلفة، و لا يوجد في الحقيقة فرق جوهري لمدلول كل منها على الإطلاق، و بالتالي فإن استخدام أيا منها مقبول طالما أن هناك اتفاق على المضمون.

وانطلاقا مما سبق يتضح لنا أن هناك تسميات كثيرة للدول التي ما تزال تعيش في حالة تخلف ولم تستطع حتى الآن تحقيق المستوى اللائق من الرفاهية لشعوبها، لهذا لم يستطع علماء الاقتصاد المهتمين بشؤون التخلف والتنمية الوصول إلى تسمية موحدة لهذه الدول[3].

---

[1] عبد الرحمان بن سانية ، **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية** ، مرجع سبق ذكره ، ص56.

[2] Fredéric Teulon , **La nouvelle économie mondiale**, (PresseUniversitaires de France), 6eme ed. 2008,p210.

[3] زهية لموشي ، **آلية تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية في ظل العولمة ـ دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي ـ**

رغم التباين بين مجموعة الدول النامية وتعدد التسميات التي أُطلقت عليها لفرزها عن مجموعة الدول المتقدمة، إلا أن بينها مجموعة من الخصائص المشتركة التي عرفت تعديلات وإضافات من طرف الباحثين منذ الستينيات ، ويُعتبر تصنيف **أيف لاكوست** Y.Lacoste لحالات التخلف [1] ، أو سمات مشتركة للدول النامية،وهو يقترح أربعة عشر معيارا أو جانبا يميز التخلف ، ويمكن الإشارة إلى هذه الجوانب وجوانب أخرى، مع ترتيبها وفق مجموعة من المعايير كما يلي[2] :

1. السمات الديمغرافية:

- ارتفاع معدلات النمو السكاني ، حيث قَدَرت الأمم المتحدة عدد سكان الكرة الأرضية 7.5 مليار شخص عام 2015 ، ويتوقع زيادة عدد سكان العالم بمقدار مليار نسمة خلال السنوات الخمس عشرة القادمة، وبنحو مليار بعد عشر سنوات ليصل إلى 9.7 مليار عام 2050،[3] و يعيش أكثر من 51 % من هذا العدد فى الدول النامية و هو ما يعكس الزيادة السكانية السريعة التى تسود الدول النامية و التى وصلت فى الفترة الممتدة بين 2000 و 2005 إلى 2.8 % و إلى1.9% على مستوى الدول الأقل نموا ، فيما وصلت فى نفس الفترة إلى مستوى 1.2 % فقط فى الدول المتقدمة[4].
- انخفاض المستوى الغذائي أو ما يعرف بسوء التغذية
- تدني المستوى الصحي (نقص الخدمات، انتشار الأمراض،...).
- عدم تلبية الحاجات الأساسية بصفة عامة(سكن، نقل، صرف صحي، ماء شروب،...).

2. السمات الاقتصادية:

رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،2016/2015 ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي، الجزائر ، ص100.

[1] عادل مجيد عيدان العادلي ، الدول النامية والفهم العلمي لإشكالية التخلف، **مجلة العلوم النفسية** ،جامعة بغداد ، العدد الخامس عشر ، 2009 ، ص208.

[2] عبد الرحمان بن سانية ، **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية** ، مرجع سبق ذكره ، ص63.

[3] United Nations Department of Economic and Social Affairs,**World Population Prospects The 2015 Revision**,United Nations New York, 2015,p3

[4] UNCTAD, **Development and globalization**, facts and figurres , 2008 , pp :60, 61 .

- انخفاض الدخل الفردي ، حيث يلاحظ فى الواقع أن انخفاض متوسط دخل الفرد في الدول النامية إنما يرجع بصفة أساسية إلى ضآلة الناتج الوطني بالنسبة لعدد السكان، فعلى الرغم من أن سكان الدول النامية يمثلون أكثر من 65 % من سكان العالم إلا أن نصيبهم من الإنتاج الصناعي العالمي لا يمثل سوى 7 % فقط.
- النظم المصرفية ،وحتى في البلدان النامية التي عرفت تحريرا لأسواقها المالية فإن المؤسسات المالية بقيت هشة، وتعرف المشاريع الممولة بقروض العديد من المخاطر.
- ضعف معدلات الاستثمار، حيث تظل الدول الصناعية هي الأكثر استحواذا على هذه الاستثمارات، بينما تظل الدول النامية الأقل نصيبا منها، حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي في العام 2016 ما قيمته 1.75 تريليون دولار أمريكي ، وكان نصيب الاستثمار في البلدان النامية منها بنسبة 14 % ، وتظل تدفقات الاستثمار إلى أقل البلدان نموا[1].
- ارتفاع معدلات البطالة ، فقد توقع تقرير جديد صادر عن منظمة العمل الدولية والذي حمل عنوان "الاستخدام والآفاق الاجتماعية في العالم – اتجاهات عام 2017" إلى توقعات بارتفاع عدد العاطلين عن العمل في الدول النامية إلى 16.6 مليون ،بنسبة 8.14 % مقارنة بعدد العاطلين عن العمل عالميا والمقدرة بـ 203.8 مليون عاطل عن العمل، وأنّ نحو نصف العمال في الاقتصاديات الناشئة يعملون في مهنٍ هشة، لترتفع هذه النسبة إلى أكثر من 80 % في الدول النامية.

3. السمات الاجتماعية والثقافية:

لا تقل السمات الاجتماعية والثقافية أهمية عن السمات الأخرى نذكر:

- السمات الاجتماعية المتعلقة بمستوى المعيشة [2] ، وهذه السمات موجودة في مستويات كثيرة ، إذ تتأثر مستويات المعيشة لشعوب الدول النامية بحالة الفقر وتردي مستويات الدخل والناتج، ومن ثم مستويات التعليم والصحة، فخمس سكان العالم تقريبا يعيشون في النصف الشمالي للكرة الأرضية (فوق خط الفقر)، ويضم القسم الثاني أربعة أخماس السكان والذين يعيشون في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية.

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للاستثمار والتنمية الأونكتاد ، **تقرير الاستثمار العالمي ، الاستثمار والاقتصاد الرقمي** ، مرجع سبق ذكره ، ص4.

[2] رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، **مبادئ علم الاقتصاد** ، مرجع سبق ذكره ، ص342.

- انخفاض مستوى الدخل الفردي [*] ، إذ ينخفض نصيب الفرد من الدخل القومي في الدول النامية مقارنة بمثيله في الدول المتقدمة، وتزداد الفجوة التي تفصل الدول النامية عن الدول المتقدمة اتساعا مع مرور الوقت.

وتزداد الهوة الفارقة بين معدل الدخل الفردي بين الدول المتقدمة والدول النامية اتساعا، فبعد أن كانت حصة دخل أفقر 20% من الدول النامية تعادل 1/ 30 من دخل أغنى 20% من الدول المتقدمة في عام 1960، أصبحت هذه الحصة تعادل حوالي 90/1 في الوقت الحالي.

- عدم عدالة توزيع الدخل، فإذا كانت هذه الظاهرة في الدول المتقدمة تشكل حافزا للنمو بسبب المساهمة الكبيرة لذوي الدخول العالية في توفير الادخار المحلي اللازم لتمويل التنمية، فإن الأمر على خلاف ذلك في الدول النامية حيث تشكل هذه الظاهرة سببا لنزاعات داخلية غير مواتية لتنفيذ برامج التنمية، إضافة على أن أموال أغنياء العالم النامي لا يُعاد توظيفها داخل أوطانهم بل تُهَرَب إلى الخارج و تُنفق في أوجهٍ لا تخدم التنمية بشكل كبير[1].
- ثمة مشكلة أكثر تعقيدا بالنسبة للبلدان النامية وهي الفساد ، فالدكتاتوريون الفاسدون يفرون بالمليارات ويودعون الأموال في المصارف الخارجية والمراكز المالية الكبرى بما فيها لندن ،وتُنتقد البلدان النامية بحق لأنها لا تبذُل الكثير بشأن مكافحة الفساد ، لكن في نفس الوقت تُنتقد البلدان المتقدم لأنها توفر ملاذات آمنة للمسئولين الفاسدين وتوفر لهم حسابات مصرفية لأموالهم[2].

4. **السمات السياسية والمؤسساتية:** للحياة السياسية والمؤسساتية في الدول النامية العديد من الخصائص التي تؤكد بشكل واضح ما تتميز به هذه الدول عن الدول المتقدمة لعل من بينها:

---

[*] يتفق الاقتصاديون بأن الحد الفاصل للدخل الذي يميز التقدم عن التخلف يتمثل في ذلك المستوى من الدخل الذي يضمن للفرد الحد الأدنى من ضروريات الحياة حد الكفاف (Subsistence Level) ، فمتوسط دخل الفرد في أغنى دولة متقدمة في العالم (لوكسنبورغ: 441، 82 دولار سنويا) يبلغ أكثر من 307 ضعفا لمتوسط الدخل الفردي في أفقر دولة (زيمباوبوي: 268 دولار).

[1] عبد الرحمان بن سانية ، **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية** ، مرجع سبق ذكره ، ص65.

[2] جوزيف ستيغليتز ، **السقوط الحر: أمريكا والأسواق الحرة وتدهور الاقتصاد العالمي** ، ترجمة : عمر سعيد الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، لبنان ، بيروت ، 2011، ص267.

- الاختلال السياسي الذي كان نتيجة وجود نماذج مختلفة التقليدية ، والاستعمار الذي أدى إلى وجود أنظمة سياسية منحرفة بالمقارنة مع الوضع في الدول الأكثر تقدما وبخاصة تلك التي تتواجد فيها مؤسسات ديمقراطية تمثيلية[1].
- أن هذه الدول تفتقر تماما إلى وسائل مناسبة للتعبير كوجود ناخبين على مستوى من الوعي أو جماعات مهنية منظمة أو أحزاب سياسية ، وهيئات تشريعية ممثلة للشعب ، وإن وجدت هذه الوسائل فيها فإنها تكون ضعيفة وبدائية.

- التناقض الكبير بين الوضع الرسمي والواقع أو ما يسمى بالازدواجية في المعايير ، ويسمي **ألفرد رجز** *Fred* W. *Riggs* ، هذه الظاهرة **بالشكلية*** ، وهذه الظاهرة نتيجة طبيعية للمظاهر التقليدية في محاولات هذه الدول لنقل الصورة الغربية لواقع غير مشابه، وتعكس الإصرار على الظهور بمظهر ما يجب أن تكون عليه الأمور خلافا لما هو عليه الواقع .[2]

كذلك تعاني الدول النامية من اضطرابات وانقلابات في نظم الحكم، مما يؤدي إلى انعدام الاستقرار اللازم لتشجيع الاستثمار، وإلى هروب رأس المال المادي والبشري ، فضلا عن إحجام رأس المال الأجنبي عن التواجد في هذه الدول بسب عدم الاستقرار وفساد البيئة السياسية ، وقيام توترات اجتماعية كبيرة تؤثر سلبا على المسار التنموي، كما حدث في بعض الدول العربية مؤخرا مع بداية 2011 ، مثل تونس، مصر، اليمن وليبيا.

- هذا التغير السريع في عناصر السلطة الحاكمة في الدول النامية ، يؤدي إلى عدم استقرار الهيكل التنظيمي للجهاز الإداري والتغيير المستمر للعناصر الإدارية حيث يقوم كل عهد بتطهير الجهاز الإداري من الموظفين غير

---

[1] أكرم سالم ، الادارة في الدول النامية بين النخب السياسية و الاجهزة البيروقراطية ، **الحوار المتمدن** ، العدد:2129، 2007/12/14 ، على الموقع : تاريخ الاطلاع:2018/08/26

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=118425

* و يتضمن تصنيف **فرد رجز** *f.Riggs* للمجتمعات التقليدية بطريقة غير مباشرة ، على توجهات الغربنة أي التقليد الأعمى للمجتمعات الغربية من قبل الدول النامية ، حيث ان التنمية تتمثل بإتباع مراحل التنمية الغربية و أساليبها و بالتالي فهي تتفق بشكل كبير مع النظريات الاقتصادية و التي ترتكز على الجوانب المادية بشكل خاص ، أي المظهر الشكلي دون المضمون.

[2] نفس المرجع السابق.

الموالين له، بالإضافة إلى التغيير في خطط التنمية مما يعرقل التنمية ويستبعد العناصر ذات الكفاءة من الجهاز الإداري ويسبب الفوضى الإدارية[1].

- تمارس السلطات العمومية رقابة مباشرة وواسعة على الاقتصاد مع التضييق على التجارة الدولية، ورقابة مباشرة أيضا على الصناعات الكبرى والتعاملات المالية، مع مستوى مرتفع من النفقات العمومية ، مع الإشارة إلى أن مستوى الرقابة عموما أصبح أقل حدة حاليا مقارنة بالماضي بسبب إجراءات تحرير الاقتصاد التي تبنّتها الكثير من الدول النامية.

ولكن ما ينبغي الإشارة إليه هو أن جمْع الدول النامية في مجموعة واحدة وفق التصنيفات المقدمة من المنظمات العالمية، لا يُعبّر في واقع الأمر عن الاختلافات الكبيرة داخل هذه المجموعة ، وهو الأمر الذي دفع إلى انتقاد تلك التصنيفات واعتبارها شكلية فوقية لا تعبر عن الواقع الحقيقي لتباين مستوى التنمية بين الدول النامية.

ثانيا: خصائص بناء الدولة الحديثة في الدول النامية .

تعد ظاهرة الدولة الحديثة ظاهرة جديدة في العالم الثالث لا يتجاوز عمرها في معظم الحالات بضعة عقود حتى أن هذا العالم الثالث لم يظهر كواقع متميز الا بعد الحرب العالمية الثانية، ولذا فإن الاهتمام بها من جانب الدراسات حتى لم يتم إلا منذ وقت قريب نسبيا، ويعتبر معظم المنظرين لها، على أنها تعد خلقا أجنبيا، إذ حتى بداية القرن العشرين كان الوطن العربي تحديدا يخضع السلطة الدولة العثمانية التي كانت مطالبة لحمايتها من الغزو الأوروبي، وكانت تتسم السلطة فيها بانفصال تام بين حكامها من جهة وبين الرعية، أي المحكومين من جهة أخرى[2].

وفي ضوء المسلمات التي ينطلق منها اتجاه التحليل المقارن للنظم السياسية ، فإن فهم خصائص الدولة في العالم الثالث أو في الدول النامية ، في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ، لا يتم إلا في نطاق خصائص الدول في المجتمعات الديمقراطية الغربية باعتباره النموذج المثالي الذي في ضوئه نفهم النماذج الأخرى ، وعلى أساس استقراء خصائص وسمات الدول النامية تتحدد خصائص النظم السياسية فيها ، عند مقارنتها بالنظم السياسية في المجتمعات الغربية[3]:

---

[1] فهد بن محمد الغنام ، **مدى فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر أعضاء مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية** ، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية ، قسم العلوم الإدارية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض ، 2011، ص19 .20.

[2] فتيحة هارون ، الحكم الرشيد ومعضلات الدولة الحديثة في العالم الثالث ـ الدول العربية نموذجا ـ **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية** ، العدد:05 ، جوان 2007 ، ص76.

[3] أحمد زايد ، **الدولة : بين نظريات التحديث والتبعية** ، ط2، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة ، 2008 ، ص24.

1. لم تحقق مجتمعات الدول النامية درجة عالية من التكامل الاجتماعي، وهي مجتمعات توصف بأنها لم تصل بعد إلى مرحلة النضج المؤسسى Institutionalization، ومن ثم لم تظهر فيها جماعات مشتركة Corporate group يمكن أن تبلور مصالحها السياسية، ولذلك فإن الجهاز السياسي لا يقوم على التنظيم المؤسسي، ولم يحقق درجة عالية من الاستقلال النسبي عن بقية أنساق المجتمع ، فلا تزال الروابط التقليدية والقبلية تؤثر على عملية اتخاذ القرارات السياسية وعلى نظام التوافد إلى نطاق التأثير السياسي، ويصبح للمؤسسة العسكرية دور بارز يخول لها الوصول إلى الحكم عن طريق الانقلابات العسكرية[1].

2. يترتب على ذلك ألا تتوزع القوة توزيعا عادلا بين الجماعات السياسية ، فالعملية السياسية بوجه عام إما مغلقة أو شبه مغلقة أمام مطالب المشاركة السياسية ، فلم يسفر التحول الديمقراطي عن وصول القوى الشعبية الواسعة إلى جهاز اتخاذ القرارات السياسية وانتقاء السياسات العامة أو الاقتراب منه، وإنما ظل يدور في الإطار الشكلي والمظهري والاستعراضي.

فالعملية السياسية مازالت بعيدة عن متناول القوى الشعبية بسبب خضوعها لهيمنة السلطة الشخصية للرؤساء، وبالتالي فإن قدرة المشاركة السياسية تتعطل أو قد تتضاءل أو تنعدم كلية[2].

ومن ثم فالنظام يوصف بأنه أحادي أو تسلطي أو عسكري أو لا ديمقراطي ، وكذلك عملية إصدار القرار السياسي تتركز في أيدي قلة قلية من الصفوة ، كما هو الحال في معظم البلدان العربية أو لنقل كلها.

3. ولم يستطع النظام السياسي في مجتمعات الدول النامية أن يدمج كل الأفراد في نطاق المشاركة السياسية، ولهذا فإن إحدى الخصائص المميزة لهذا النظام تنحصر في نقص المشاركة السياسية للأفراد وضعف مستوى الثقافة السياسية لديهم، وفي كلتا الحالتين تتهيأ للصفوة الحاكمة ظروف السيطرة السياسية في غياب الفاعلية الجماهيرية في ممارسة السياسة.

4. وتؤدي كل هذه الظروف إلى أن يتسم النظام السياسي بدرجة منخفضة من الفاعلية السياسية والشرعية السياسية، تصل إلى ذروتها عندما يحقق النظام السياسي درجة عالية من الممارسة الديمقراطية، وعندما يستوعب أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع في عملية المشاركة السياسية، ولم تحقق كثير من المجتمعات في الدول النامية هذين الشرطين، ولذلك فإن نظمها السياسية لا تزال عند مستوى ضعيف من الفاعلية السياسية والشرعية السياسية.

---

[1] نفس المرجع ، ص25.

[2] علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**، ط1، مركز الدراسات العربية، بيروت ، 2000، ص132.

وفي ضوء مقارنة نظم الدولة في الدول النامية بنظيرتها في المجتمعات الديمقراطية الغربية، يميل أنصار نظرية التحديث إلى تحليل النظم السياسية في العالم الثالث وفقا لنماذج للمقارنة تتم فيها مقارنة أنماط مختلفة من النظم السياسية في مجتمعات مختلفة بما فيها النظم الديمقراطية، وبهذه الطريقة تظهر خصائص النظم السياسية في مجتمعات العالم الثالث في ضوء مقارنتها بالنظم السياسية في المجتمعات الديمقراطية.[1]

5. لم تستطع غالبية تلك الدول تحقيق الوحدة الوطنية وبناء قيم عامة مشتركة لعموم المجتمع وضم الانتماءات والولاءات المحلية كافة في ظل ولاء وطني اكبر، فليس لهذه البلدان حد أدنى من الاتفاق على الأهداف العامة أو الجماعية[2].

ففي الوطن العربي ـ كنموذج من نماذج الدول النامية ـ على سبيل المثال لم تستطع اغلب الدول فيه أن تبدد الانتماءات العشائرية أو أن تكمل بينها عبر نقلة ديمقراطية حقيقية وبقيت في كثير من بقاع الوطن العربي دول عشائرية أو طائفية تستمد نسق وجودها من التكوينات الصغرى القائمة في المجتمع، وتعتمدها في الهيمنة على السلطة والمجتمع[3].

وقد اتجه **بيتر ويرسلي** Peter, Worsley إلى تحليل الأنظمة السياسية في العالم الثالث دون أن مقارنها بطريقة مباشرة بنظيرتها في الدول المتقدمة، وهو أشبه ما يكون بما هو الحال عليه في أغلب الدول العربية ، ويقسم فيه دول العالم الثالث إلى قسمين رئيسيين[4]:

أ. **الدول ذات الحزب الواحد** : أو الدول الساعية إلى تحقيق التضامن ، ويظهر هذا النمط من النظم السياسية في المجتمعات التي تتوافر فيها بعض الشروط كوجود تجانس في البناء الطبقي، أو اختفاء الانقسامات العرقية تحت سيطرة النظام السياسي المركزي، أو وجود كليهما معا، وهناك احتمال كبير لأن يظهر النظام السياسي ذو الحزب الواحد القوى في الدول التي خاضت نضالا عسكريا فعليا ضد الاحتلال الأجنبي، كما هو الحال في الجزائر وكوبا وفي الدول الشيوعية ذات الحزب الواحد كالصين

---

[1] أحمد زايد ، **الدولة : بين نظريات التحديث والتبعية** ، مرجع سبق ذكره ، ص26.

[2] مها عبد اللطيف الحديثي و محمد عدنان الخفاجي ، **النظام السياسي والسياسة العامة: دراسة في دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة العامة في الدول المتقدمة والنامية** ، مركز الفرات للتنمية والدراست الاستراتيجية ، سلسلة دراسات ، بغداد ، 2009،ص35.

[3] نفس المرجع السابق، ص36.

[4] أحمد زايد ، **الدولة : بين نظريات التحديث والتبعية** ، مرجع سبق ذكره ، ص32.

وفيتنام، وفي مثل هذا النمط من النظم السياسية يصبح الحزب الواحد هو المعيار الرئيسي في السياسة. ويظهر شكل من التكامل بين الحزب والدولة، وتختفي أمام سيطرة هذا الحزب الأحزاب الصغيرة؛ لأنها لا تستطيع أن تتنافس مع الحزب الأكبر، أو لأن الحزب المسيطر يقمعها ويمنعها من ممارسة العمل السياسي، ويكون من الصعب في هذه الظروف خلق نظام سياسى برلماني ومعارضة سياسية فالحزب المسيطر الواحد هو الذي يحصل على أغلبية ساحقة في الأصوات.

وفي مثل هذه الظروف لا توجد معارضة رسمية وشرعية تمارس خلال مؤسسات سياسية، حقيقة إن بعض هذه النظم تسمح بقدر من الاستقلال على المستويات المختلفة والمجالات المختلفة، ويسمح للمواطن ببعض الحقوق، ولكن هذه الحقوق ينظر إليها دائما في ضوء علاقة الفرد بالمجموع، ولكن هذا الاستقلال لا يتم بعيدا عن سيطرة الحزب الواحد، الذي يبنى لنفسه تنظيمات تعمل كأطرافه في المجتمع، من خلالها يتمكن من التغلغل إلى كافة جوانب الحياة الاجتماعية، وعن طريقها يستمد القوة باستمرار.

وقد كانت حجة أنصار الحزب الواحد لتبرير هذا النوع من النظم ، أن الحاجة لبناء الدولة وتحقيق الوحدة الوطنية تدعو للأخذ بنظام الحزب الواحد ، فالحاجة للقضاء على النزعات القبلية والطائفية والعرقية وبالتالي تدعيم الوحدة الوطنية وبناء الأمة، تظهر كمبررات للأخذ بنظام الحزب الواحد في البلدان النامية، إذ أن هذا النوع من النظم الحزبية يتسم غالبا برفضه للتقسيمات الفرعية الضيقة في المجتمع كالقبلية والطائفية ويطرح هدف تأطير أوسع للأمة خارج تلك التقسيمات والانقسامات[1].

ب. **النظم السياسية التعددية** :وليست التعددية هنا تقوم على توزيع القوة كما هو الحال في المجتمعات الديمقراطية ، وإنما يقوم على خلق توازن بين الجماعات العرقية المختلفة،إن هذا الشكل من النظم التعددية توجد به انقسامات عرقية بحيث تتشكل الأحزاب السياسية حول جماعات عرقية، وتكون النتيجة شكلا من أشكال الحكومة الفيدرالية، إن مثل هذه الحكومة تكون لها دساتير فيدرالية دستور لكل جماعة عرقية) وأحزاب تمثل إقليما معينا أو قبيلة معينة أو جماعة عرقية معينة، ومن ثم فهي حكومة تقوم على التعدد، وتمثل مثل هذه النظم إندونيسيا وكثير من دول جنوب شرق آسيا وإفريقيا.

---

[1] مها عبد اللطيف الحديثي و محمد عدنان الخفاجي ، **النظام السياسي والسياسة العامة: دراسة في دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة العامة في الدول المتقدمة والنامية** ،مرجع سبق ذكره ، ص31.

وقد يوجد مثل هذا النظام التعددي في المجتمعات الأكثر تقدما التي توجد فيها اختلافات ثقافية، وينعدم فيها الاتصال بين الجماعات المختلفة، وتعاني في نفس الوقت تناقضات موروثة من فترة ما قبل الاستقلال، ويمثل هذه المجتمعات الهند التي حدثت الانقسامات السياسية فيها منذ عام 1964 بناءا على الاختلافات اللغوية بين المقاطعات المختلفة، وما حدث في لبنان على إثر الحرب الأهلية ، و توصيف النظام السياسي في لبنان منذ استقلاله في عام 1943 إلى بداية الحرب الأهلية اللبنانية في منتصف السبعينيات بالنظام التوافقي، بناءا على اختلافات طائفية ودينية ، على الرغم من أن ثلاثين عاما من الديمقراطية التوافقية لم تكن كافية لإنشاء تقليد يمنح المعايير التوافقية الشرعية السياسية اللازمة، كما أن الحالة اللبنانية تختلف عن الدول التوافقية الأوروبية في ضعف الدولة، ومعها قدرة التوافق في فرض نفسه[1].

ومثل هذه النظم السياسية تظل تعددية عرقية بهذا الشكل إلى أن يتحول المجتمع إلى مجتمع طبقي، بمعنى أن يتطور المجتمع بحيث تنصهر الجماعات العرقية في طبقات*، وفي هذه الحالة فإن النظام السياسي قد يتغير ليصبح نظاما قائما على تعدد الأحزاب التي تمثل مصالح مختلفة دون أن تمثل جماعات عرقية أو إقليمية أو قبلية، وهي في هذه الحالة تقترب من النموذج السياسي للمجتمعات الغربية الديمقراطية.

وإذا كانت العلاقة بين الحاكم والمحكوم كما رأينا سابقا ، هي علاقة مضطربة تقوم على فرض الطاعة تلبية لخدمة الحاكم ، وإخضاع المحكومين لإرادته ومتطلباته دون الأخذ بعين الإعتبار مصالحهم ولا طبيعة التعاقد الإنساني مابين الطرفين، فإن الأنظمة في الدول النامية يتأتى لها ذلك بممارسة القمع والإستبداد كحق لها ، وذلك بهيمنتها على مراكز السلطة والقوة للحفاظ على وجودها لأنها تعي أنها فاقدة للشرعية.[2]

لهذا الأمر عملت الأنظمة العربية ، بداية على تركيز السلطة واحتكارها بإسم الجهاز التنفيذي الذي يعد رئيس الدولة أو الملك هو المحرك الأساسي له في خرق واضح لمبدأ فصل السلطات ، كما قامت كذلك بخلق أجهزة مخابرات متنوعة، لها وظائف بعيدة كل البعد عن مثيلاتها في البلدان الديمقراطية، فأجهزة المخابرات العربية صلاحياتها تفوق صلاحيات أي جهاز داخل الدولة، كما أنها ليست مسئولة أمام الأجهزة

---

[1] عزمي بشارة ، **الطائفة ، الطائفية ، الطائفة المتخيلة** ، ط1 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، 2018 ، ص718.

* رغم أن التكوين الطبقي في البلاد النامية لم يصل إلى مستوى الوضوح والاكتمال إلا انه يمكن التمييز بين ثلاثة فئات إجتماعية ، أو ثلاث طبقات متمايزة ، طبقة رأسمالية برجوازية تتربع على قمة الهرم الاجتماعي ، وطبقة متوسطة تتموضع في وسطه ، وأخرى دنيا عاملة أو (بروليتاريا) تُشكل قاعدته.

[2] رفيق ايت تكنتا ، إشكالية تحديث الدولة في المشرق العربي " قراءة في الأدبيات النظرية، **دراسات بحثية** ، المركز الديمقراطي العربي " ، على الموقع: تاريخ الاطلاع:2018/08/26 https://democraticac.de/?p=42600#_ftn24

التشريعية أو الرأي العام، وبهذا امتلكت هذه الأنظمة أدوات العنف الغير المشروع ، تمارس بها الإستبداد بإسم الأمن العام والمصلحة العليا[1].

ولعل هذا يعود إلى طبيعة الإطار السياسي الذي تعيش فيه غالبية البلدان العربية والبلدان النامية عموما ، من حيث ، انعدام المناخ الديمقراطي السليم، وضعف العمل الدستوري وسيادة نمط الحكم الفردي، فضلا عن أن البنية السياسية تتصف بغياب أو ضعف مؤسسات المشاركة، كالمجالس النيابية والأحزاب والمنظمات الجماهيرية[2].

ثالثا: الدول النامية وتحديات ورهانات العولمة.

حذّر عالم الاقتصاد الأمريكي **جوزيف شتيفلتز** Joseph.Stiglitz الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد من الأثر الضار للعولمة على الخدمات العامة التي تقدَّم للسكان في دول ناهضة بالعالم الثالث ، وقال: "إن العولمة تؤدي إلى نقص موارد الحكومات بسبب حرية حركة التبادل التجاري في العالم ،وإن نقص مداخيل حكومات دول العالم الثالث من المكوس والضرائب يؤدي إلى نقص الموارد التي يمكن أن تنفقها تلك الحكومات على السكان" [3].

فإذا كانت العولمة ترافقت مع التطور التكنولوجي ، فإن الجانب الاقتصادي هو الذي طغى على غيره من مظاهرها ، أما التغيرات الاجتماعية والثقافية الأخرى فإنها تُشكل مظاهر وإفرازات للجوانب الاقتصادية، وعلى كل الأحوال فإن النظام الاقتصادي العالمي القائم الآن هو المسيطر وإن عملية العولمة المرادفة لهذا النظام لا تعني توظيف الأموال من المراكز العالمية واستثمارها لدى الدول النامية لتصنع تنمية حقيقية، بل إن عملية العولمة تتم بقيادة المركز لدوله ومؤسساته وتحت سيطرته وفي ظل هيمنته بما يخدم مصالحه على

---

[1] حيدر إبراهيم، تجديد الاستبداد في الدول العربية ودور الأمنوقراطية، **مجلة المستقبل العربي**، عدد:313، ماي،2005، ص17.

[2] يوسف ، يوسف حسن ، **ايديولوجيا الحياة السياسية في الدول النامية** ،ط1، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ، 2017 ، ص215.

[3] محمد خليفة ، مساوئ العولمة وأخطارها ، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية ، على الموقع :

تاريخ الاطلاع : 2018/08/26 http://www.asharqalarabi.org.uk/mu-sa/b-mushacat-59.htm

المدى البعيد، وبالتالي لا يمكن أن تكون هناك تنمية حقيقية لدول العالم الثالث عن طريق العولمة إلا بقدر ما تخدم هذه التنمية مصالح تلك الشركات في المركز[1].

وبهذا الشكل اتسعت ظاهرة العولمة لتصبح تهديدا وخطرا تخشى منه الأمم والشعوب النامية على كياناتها الوطنية، وهويتها الثقافية، لا سيما دول النظام الإقليمي العربي التي تأثرت كثيرا بعدوى العولمة، وباتت رهينة تداعياتها، وتعاني من آثارها السلبية.

وكثيرا ما طُرِح مفهوم العولمة على أنه نقل قدرات العالم المتطور عبر الاتصالات والصناعة والتجارة إلى الدول النامية ، ومما جعل مفهوم العولمة أكثر أهمية، هو أنه، للمرة الأولى تستطيع هذه المفاهيم أن تثير تحمس العديد من الدول حول العالم من أجل الانخراط فيها ، ، وكانت هذه المحاولة للانخراط بمحض إرادة هذه الدول وسعيها الحثيث، وليس نتيجة أن هذه الدول قد سيقت إلى الانضمام لهذه التنظيمات مجبرة.

وإن كانت الظروف المحيطة بمفهوم العولمة دفعت جميع الدول بما فيها الناشئة وحتى الدول المتقدمة إلى الاندفاع من أجل الانضمام بمفهوم العالمية حتى تتحاشى النهاية القاتلة المتمثلة في العزلة الاقتصادية والسياسية، إذ تعد العولمة تحديا لجميع القوميات بصورة عامة. فعلى الرغم من أن العولمة تختص بالقضايا التجارية والاقتصادية الدولية ولا علاقة لها بالموضوعات الثقافية، إلا أن المسائل الثقافية تعد من الأهداف الأساسية للعولمة التي تستخدمها عبر منظمة التجارة العالمية بحجة تجارة المواد المرئية والصوتية وغيرها مما يتعلق بعرض الموضوعات الثقافية التي تحمل الثقافة الأمريكية بما لها من تأثير[2].

ذلك يعني أن العولمة أصبحت لها آثارها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على الدولة والمجتمع في العالم الثالث والمجتمع العربي بالخصوص، بيد أنها فيما يتعلق بمجتمعات النظام العربي، فإنها تسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية، **الأول** إضعاف الثقافة القومية بالأساس، وفي العالم العربي هي الثقافة العربية التي يشكل الدين أساسها القاعدي، إضافة إلى إضعاف الرابطة التي توجد بين المجتمعات العربية، **والثاني** تفكيك المجتمعات القطرية من الداخل إلى أقلياتها التي تتشكل منها ، أياً كان الأساس الذي تنقسم

---

[1] علاء الدين ناطورية ، **العولمة وأثرها في العالم الثالث : التحدي والاستجابة** ،ط1، دار زهران للنشر والتوزيع ،عمان 2013 ، ص81.

[2] سهيل حسين الفتلاوي ، **جامعة الدول العربية في مواجهة تحديات العولمة** ، ط1 ،دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان،2011 ، ص295.

استنادا عليه ، عِرقيا كان أم دِينيا أم ثقافيا أم اجتماعيا، **والثالث** يتمثل في إعادة تشكيل النظام العربي وفق نظام شرق أوسطي*[1].

وقد تنبهت بعض الدول إلى النمو السريع الذي تسببه المنافسة الكبيرة التي أوجدتها ظاهرة العولمة بين عدد من الدول الكبرى الراعية لشركات الأفراد الذي أوحت به ورسخته الشركات عابرة للقارات، الأمر الذي تطلب من الدول النامية الإسراع من أجل تصحيح الهياكل السياسية والاقتصادية لتناسب حلبة التنافس في هذا المجال الذي أخذ يهدد حالة الأمن القومي في الدول النامية ومنها دول النظام الإقليمي العربي بسبب التحديات الكثيرة التي بدأت تواجهه.

لذلك عَمِلَت العولمة على إزالة الحواجز الجمركية وإقرار مبدأ حرية التجارة ، والتقليل من أهمية الصناعات التحويلية في عدد من الدول النامية.

أما من الناحية الاجتماعية فقد كان وقع صدمة العولمة عنيفا على أغلب الدول النامية وخصوصا مجتمعات دول النظام الإقليمي العربي لأنها لم تكن مهيئة لتلقي آثار العولمة الثقيلة، فجاءت العولمة وهذه المجتمعات تعيش ظروف التفكك القومي، والضعف الإعلامي، والتراجع الثقافي، والإنكماش العلمي والفكري مع غياب كثير من القيم الإيجابية التي كانت سائدة في السابق، مما أوجد حالة من الفقر والبؤس والأمية ونقص الوازع الديني، وضعف الولاء الوطني والقومي، وازدهار العرقيات والعصبيات والقوميات، الأمر الذي انعكس سلبا على تماسك الأمة وقوتها وجعلها ضعيفة لا تستطيع المقاومة، وفي هذه الظروف جاءت العولمة فأحدثت صدعا فر جدار البناء الاجتماعي للدول النامية[2].

فرضت العولمة تحديات جديدة تجاه الأسرة في دول العالم الثاث ، جراء انتشار أجهزة الاتصال الحديثة والتقنيات الهائلة وأجهزة الانترنت والفضائيات المختلفة ذات الأبعاد والاتجاهات المتنوعة والتي مثلت تحديا كبيرة إلى الأسرة العربية بصورة خاصة والى المجتمع كله بصورة عامة واشمل في كيفية استخدامها، إذ إنها

---

* تعمل العولمة على تكريس حالة التجزئة التي يعاني منها الوطن العربي إلى كيانات مشتتة من خلال إقامة مشاريع اقتصادية تضم دولا معينة عربية وغير عربية وفق ما يسمى بمشروع الشرق الأوسط الجديد الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لتحقيقه ودعم قيامه ،ويدعو المشروع للنظر بجدية لحل مشكلة التخلف عبر ربط دول المنطقة بعدة أحزمة سياسية واقتصادية.

[1] علي ليلة ، **الأمن القومي العربي في عصر العولمة : اختراق الثقافة وتبديد الهوية** ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 2012 ، ص30.

[2] سعد شاكر شبلي ، **ظاهرة العولمة و أثرها في بيئة الأمن القومي العربي**، مرجع سبق ذكره ، ص163.

زادت في صعوبة دور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية، فمثلما كان لها جوانب ايجابية كبيرة ومفيدة، فان لها آثار لا تقل خطورة على هذه العملية الأساسية في حياة الأفراد والمجتمعات، ناتجة عن الجهة التي لا بد أن تهتم بها وتراقب استخداماتها وهل هناك حاجة أصلا إلى مراقبتها، وكيفية القيام بذلك وغيرها من الأسئلة المختلفة ذات الاتصال المباشر بهذا الموضوع الحيوي والمهم في حياة مجتمعات الدول النامية[1].

لذلك تركت ظاهرة العولمة آثارها السيئة في جميع قارات العالم، وفي مقدمتها دول العالم الثالث، التي ما زالت شعوبها تعيش تحت خط الفقر ويتضاعف فقرها في ظل هذه الظاهرة المدمرة التي لا تعترف إلا بمصلحة الأقوى، فأوهام الحرية التي بشر بها منظرو ظاهرة العولمة فضحت التجاوز المقصود الذي تمارسه دول العولمة لسيادة الدول في إطارها الذي لا ينتهي أبدا إلى فضاء الحرية ، بل أن سيادة الشركات الكبرى متعددة الجنسيات ونظامها القانوني الجديد القائم على قواعد وأحكام وجزاءات قد مثل أكبر موجة لانتهاك حقوق الإنسان التي يتشدق بها دعاة العولمة ويتسترون من ورائها للتدخل في شؤون الدول العربية والدول النامية الأخرى.

المحور الخامس: تحديات العالم العربي في ظل العولمة.

كغيرها من دول العالم الثالث فقد فرضت ظاهرة العولمة بتجلياتها المختلفة تحدياتها على مختلف الدول والمجتمعات شمالاً وجنوباً، ولم يكن الوطن العربي استثناءا من هذه القاعدة، بل إن تحديات العولمة على الدول العربية كانت بالغة الجسامة وعلى مختلف الجوانب والأصعدة السياسية والإنسانية بالخصوص ، وقد واجهت دول النظام الإقليمي العربي كوحدة حضارية وكيان جغرافي ومصالح اقتصادية وسياسية واجتماعية، جملة من التحديات الناجمة عن ظاهرة العولمة التي تبلورت نتيجة التفاعل بين ما هو داخلي وخارجي، وهي بذات الوقت تحديات للأمن القومي العربي مثلما هي تحديات للأمن الوطني للدول العربية منفردة، كونها تمثل مصادر تهديد تختلف من دولة إلى أخرى وتتحكم بها إمكانات الدول بجوانبها المتعدد ، ويمكن إجمال هذه التحديات في ثلاث مستويات **أولى** هذه التحديات ، تحدي عولمة الاقتصاديات العربية ، **ثانيها** تحدي التدخل الدولي لأغراض إنسانية **ثالثها** تحدي عولمة الأمن الدولي، وسنأتي في تفصيل هذه التحديات كالآتي :

أولا: تحدي عولمة الاقتصاديات العربية.

[1] نفس المرجع ، ص165.

تضع العولمة والمؤسسات الاقتصادية الدولية المروجة لهذه الأخيرة العالم العربي في مواجهة عدد من التحديات المصيرية نذكر منها:

1. **تحدي الاتجاه نحو التجارة الدولية**: تشكل التجارة حجر الزاوية للعولمة ونقطة البدء لكونها تضع العالم العربي أمام عدة تحديات منها[1]:

- ✓ إن تحرير التجارة الخارجية وإلغاء القيود على الواردات وتخفيض الضرائب الجمركية يؤدي إلى زيادة الحدة التنافسية الدولية وخاصة بالنسبة لمنتجات الصناعات الناشئة، وانعكاس أثر ذلك على الطاقات العاطلة.
- ✓ اشتداد المنافسة في الجودة وفي التكلفة، مع ضعف التطور التكنولوجي وهياكل الإنتاج ونظم الإدارة والتخلف في تطبيق نظم الجودة، يؤدي إلى عدم ملائمة شروط التبادل التجاري بالنسبة لصادرات الدول العربية.
- ✓ إن تحرير تجارة الخدمات مع قصور كفاءة خدمات نظم المعلومات والتأمين والبنوك والنقل والاتصالات، يؤدي إلى الخلل في مى ا زن الخدمات، وتبعا لذلك عجز العمليات الجارية في موازين المدفوعات.

2. **تحدي الاتجاه نحو حرية حركة الاستثمار:**

إن أنصار العولمة المالية يبينون على سبيل المثال كيفية ارتباط الاستثمار الأجنبي المباشر وحرية حركته وبالتالي حرية حركة الرساميل *وبالتوجه التجاري عموما، وهو الاستثمار الذي يفرز التجارة في حد ذاته، إذ نجده يحقق وظائف إنتاجية أعلى وأكثر أجر ، ويرفع معها مستوى التكنولوجيا ، ويحسن الدخول للتجارة الوطنية والدولية.

وفي البلدان العربية الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يمكن أن تؤدي دورا مهماً في تنمية اقتصاديات الدول العربية، وتتركز معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات محدودة، مثل :النفط والصناعات

---

[1] محمد الهلة ، واقع اقتصاديات الدول العربية في ظل تحديات العولمة خلال الفترة: 1986 – 2015 ، **مجلة الحقيقة** ، العدد 43 ، 2017 ، ص604.

*يقصد بها باختصار أن تسمح الدولة لجهازها المصرفي أن يبيع العملات الأجنبية للمقيمين، أو لغير المقيمين وبدون حدود إما بسعر صرف ثابت، أو بسعر صرف عائم وذلك لتمويل نزوح الرساميل، ويعد هذا الإجراء المعيار الأساسي العملي لحرية حركة الرساميل.

الاستخراجية، كما تسببت برامج التعديل الهيكلي، والخوصصة في تخفيض هذا الأخير، مما أدى إلى انخفاض عملية جذب الاستثمارات الأجنبية[1].

حيث يُقَدر عدد الشركات الأجنبية العاملة في الدول العربية بنحو 6587 شركة بنسبة تزيد عن % 7.6 من إجمالي عدد الشركات المستثمرة خارج حدودها في العالم والتي يزيد عددها عن 87 ألف شركة، كما تستثمر تلك الشركات في 11605 مشاريع في المنطقة العربية وبنسبة تبلغ نحو % 5.4 من إجمالي عدد المشروعات الأجنبية القائمة في العالم والمقدرة بنحو 214 الف مشروع وذلك منذ عام 2003 وحتى أفريل 2016 ، وتُقدَر التكلفة الاستثمارية الإجمالية لمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة ما بين عامي 2003 ومارس 2016 تم تقديرها بقيمة تزيد عن تريليون دولار، كما تم تقدير إجمالي فرص العمل التي وفرتها الشركات بنحو 1.8 مليون فرصة عمل ، وارتفع عدد الشركات الأجنبية في الدول العربية من 6109 شركة في أفريل من العام عام 2015 إلى 6587 شركة في أفريل من العام2016 .[2]

وعلى الرغم من أن البعض من الدول العربية لديها فائض كبير في رأس المال إلا أنها جميعها وبدون استثناء دول أقل نموا وتقدما، وهو ما يفرض عليها تحدي اجتذاب عناصر التنمية وهي في الغالب رأس المال، والمعرفة الفنية أو التكنولوجيا المتقدمة والكوادر البشرية الفنية والإدارية الماهرة، وكل ذلك يأتي مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3. تحدي نقل التكنولوجيا الحديثة:

ينبغي على الدول العربية السعي باستمرار إلى تعويض نقل التكنولوجيا بصنع التكنولوجيا الخاصة وبصورة أوسع وتعويضها بسلسلة إنتاج تبدأ من المخابر العلمية إلى الدراسات الفنية للتطبيق، ومن ثم إلى خلق المؤسسات الكفيلة بوضع الاكتشافات موضع التطبيق داخل البلد، إذ كان التغير التكنولوجي في البلدان النامية والعربية بطيئا لعدة أسباب منها:[3]

- ✓ التفاوت المتزايد في الدخول بين البلدان الغنية من جهة والبلدان الفقيرة من جهة أخرى، مما ولد ضعف القدرة المالية للدولة على تمويل البرامج التكنولوجية.
- ✓ ضعف المهارات والحوافز ونظام التعليم ومرافق البحوث.

---

[1] نفس المرجع السابق ، ص605.

[2] الاستثمار الأجنبي في الدول العربية ، **تقرير ضمان الاستثمار** ، نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، السنة الرابعة والثلاثون العدد الفصلي الثاني ، أفريل 2016 ، ص9.

[3] محمد الهلة ، واقع اقتصاديات الدول العربية في ظل تحديات العولمة خلال الفترة: 1986 – 2015 ، **مجلة الحقيقة** ، مرجع سبق ذكره ، ص607.

✓ إن تبني تكنولوجيا من الدرجة الثالثة يتطلب وجود نسبة أساسية للبحوث والمشاركة النشطة لقطاع الأعمال في التمويل والبحث، ومساهمة الدول العربية في قطاع الأعمال قد تكون منعدمة.

ولم تحقق الدول النامية بما فيها الدول العربية ، ما كانت تصبو إليه من الحصول على التكنولوجيا وتحقيق القفزة النوعية في كياناتها الانتاجية بهدف التخلص من السيطرة التكنولوجية للغرب، رغم النفقات المالية السخية التي بذلتها، فاكتشفت أن هناك الكثير من العقبات المحلية والدولية التي تحول دون قيام الاقتدار التكنولوجي الوطني لديها، لذا سعت بالوسائل السياسية والدولية في سبيل تحصيل العون وتحقيق مستوى من التفاهم الدولي يمَكِنُها من تذليل بعض تلك العقبات ولكنها لم تفلح في ذلك.

إن أهم مستلزمات بناء القاعدة التكنولوجية البحث والتطوير Research and Development وتحويل انجازاته إلى تطبيقات عملية ملموسة تظهر مارها بشكل منتجات صناعية أو خدمات، وأن نقل التكنولوجيا المتمثلة باستيراد الماكنات والمعدات والأجهزة لا تؤسس لقاعدة تكنولوجية بل تأسيس هذه القاعدة الوطنية عن طريق توطين التقنية* والتكنولوجيا[1].

في ظل هذه الظروف فإن الحديث عن الواقع الاقتصاد العربي الذي يتنافى مع الحقيقة القائمة في ظل ظاهرة العولمة التي تشير إلى غياب هذا الاقتصاد جراء حالة التشظي إلى أكثر من عشرين وحدة جزئية متباينة، فضلا عن كونه يحمل بعض الملامح التي تظهرها المعطيات والبيانات الإحصائية، ويتطلب التحليل العلمي لهذا الاقتصاد المفترض الانطلاق من كونه[2]:

أ. إن جميع الأقطار العربية تنتمي إلى مجموعة الدول النامية، أي منها تتصف بجميع خصائصها وتعاني من مختلف المشكلات والصعوبات .

ب. شدة التفاوت بين اقتصاديات الدول العربية بالنسبة لكثير من القضايا والمؤشرات كتباين الأنظمة وحجم الموارد، ومستويات النمو والمنجزات التنموية .

---

* تشير كلمة "**توطين التقنية**" **Domestication Technology** إلى توفير القدرة على الابتكار والإبداع والتصميم والتصنيع في الوطن العربي من خلال أيد وطنية، مع إمكانية الإستفادة من الخبراء الأجانب لفترة مؤقتة يتم فيها إحلال كفاءات وطنية قادرة على أن تقوم محل هؤلاء الخبراء من خلال التدريب العملي والنظري.

[1] رواء زكي يونس الطويل ، **مستقبل المعلومات والتنمية للدول النامية في الألفية الثالثة** ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 2013، ص39.

[2] سعد شاكر شبلي ، **ظاهرة العولمة و أثرها في بيئة الأمن القومي العربي**، مرجع سبق ذكره ، ص195.

هذا وباتت حلبة العولمة مفتوحة للمتنافسين حسب شروط وضعها الفكر الليبرالي الحديث الذي صنع اقتصاد السوق ومن قبلها الديمقراطية الليبرالية، وبات الدخول مع المتنافسين يتطلب العمل وفق قواعد منظمة التجارة العالمية ونظمها، ويحرر الاقتصاد وإعداد بنية تحتية جديدة وصنع جو عولمي عام يشجع الشركات المختلفة، ويفتح الحدود ويغير قوانين الاستثمار المحلية أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية، وإقامة بنية معلوماتية جيدة، وإجراء إصلاح هيكلي وقانوني يشجع على الاستثمار والتنافس ، وإجراء إصلاحات في كافة نشاطات الدولة وفق المتطلبات التي تفرضها العولمة واقتصاد السوق[1].

ووفقا لذلك فقد أصبحت درجة الفعالية والانخراط في الاقتصاد العالمي تقاس بنسبة امتلاك الأدوات المشار إليها، مما جعل الدول الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تتولى زمام قيادة النظام العالمي الجديد، وتسيطر بشكل كبير على مرتكزاته الرئيسية المتمثلة بصندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية، ذات القدرات التدخلية الواسعة في الشؤون الاقتصادية المختلف دول العالم، من خلال ما تقره من سياسات، وتتخذه من قرارات وإجراءات، وتفرضه من قيود والتزامات، رغم التباين الشديد بين بنية الاقتصاديات العربية ونظمها الاقتصادية ومدى ارتباطها بالاقتصاد العالمي وآليات العولمة ، فمن غير الممكن النظر إلى الآثار بشكل جماعي ، بل لا بد من وضع هذا التباين بين الدول العربية موضع الاعتبار[2].

ويرتبط التحدي الاقتصادي للعولمة بمبدأ الحرية و اقتصاد السوق، وما يترتب عنه من إعادة هيكلة اقتصاديات الدول العربية وتفكيك القطاع العام، مِمَ ينطوي عنه تقليص سيطرة الدولة، وبالتالي هي تقع في صميم بناء المجتمع المدني، إلا أن محاولة فرض هذا الخيار دون مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، ينجر عنه مشكلات منها: تقليص الطبقة العمالية التي هي عماد التكوينات المدنية ، سوء توزيع الثروة داخل المجتمع مما يؤدي إلى استقطاب اجتماعي حاد ، نتيجته حتمية الصراعات والانقسامات التي تضعف مكونات المجتمع المدني[3].

وعليه فالعولمة الاقتصادية باعتبارها مرحلة متقدمة في تاريخ الرأسمالية يتكامل فيها النشاط الاقتصادي وظيفيا عبر الحدود الوطنية سوف يكون وقعها الايجابي والسلبي غير متساو بين الدول، لذلك يجب التأكيد

---

[1] نفس المرجع ، ص196.

[2] وليد عبد الحي، **انعكاسات العولمة على الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره ، ص195.

[3] زهية قربوع ، **واقع وآفاق التنمية في ظل العولمة : دراسة حالة الوطن العربي** ، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2009/2008 ، ص236.

على أن التحذير من سلبيات العولمة الاقتصادية لا يعنى الدعوة إلى الانفصال عن الاقتصاد العالمي ومجرياته، فالهدف إذن من التحذير هو وضع الدول العربية أمام مسئولياتها حتى لا يكون نصيبها من الاندماج في هذا الاقتصاد العالمي الأعباء دون المغانم[1].

وفي هذا السياق يقول الاقتصادي الأمريكي J.STIGLITZ أن العولمة تمتلك قدرات كامنة لإثراء العالم خصوصا الشعوب الفقيرة ، إلا أن المعضلة تكمن في طريقة ونظام إدارة العولمة، لهذا كان على الدول العربية استغلال الجوانب الايجابية في العولمة وتفادي سلبياتها على كثرتها ومن بين ايجابيات العولمة الاقتصادية بالنسبة للدول العربية باختصار:

- تدفق الاستثمارات بما يساعد على زيادة حجم الناتج المحلي.
- زيادة معدلات التصدير من خلال زيادة الفائض في الأسواق المحلية.
- تطوير مستوى الانتاج من خلال توفير تقنيات أكثر تطورا من التقنيات المحلية.
- تؤدي المنافسة بين الشركات المحلية والمتعددة الجنسية إلى دفع الشركات المحلية لتحسين الآداء[2].
- خلق فرص عمل جديدة وإضعاف احتمالات الاضطرابات الاجتماعية.
- يترتب على التحرير الاقتصادي وفتح الأسواق زيادة المنافسة وتقليل البيروقراطية الإدارية.

إلا أن التقويم المتوازن لما يجرى الآن اقتصاديا وسياسيا على الساحة الدولية يؤكد وجود نتائج سلبية للعولمة بالنسبة لبعض الدول ، خصوصا العربية منها:

- تُتَهم العولمة الاقتصادية المعاصرة بتكريس عدم العدالة في توزيع مكاسب تحرير التجارة الدولية من استيراد وتصدير، نظرا لاحتكار الأقلية من الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسية التي صدرت عنها الدعوة للعولمة للمزايا الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي[3].
- استقطاب أفضل الخبرات في المجتمع المحلي عبر الإغراء المادي والمعنوي مما يحرم الشركات الحلية من خبراتهم.
- تعزيز النزعة الاستهلاكية في المجتمع، ولجوء الشركات الأجنبية إلى تخفيض أسعار منتجاتها لتحطيم الشركات المحلية.

---

[1] جاب الله عبد الفضيل بخيت و عبد الله بن سليمان الباحوت ، **دول العالم الاسلامي والعولمة الاقتصادية** ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي ، جامعة أم القرى ، الرياض ، 2004 ، ص15.

[2] وليد عبد الحي ، **نفس المرجع السابق** ، ص82.

[3] جاب الله عبد الفضيل بخيت و عبد الله بن سليمان الباحوت ، **نفس المرجع السابق** ، ص17.

- تؤدي العولمة إلى المزيد من التحكم في سوق الطلب على النفط، وهذا التحكم يؤدي إلى عدم إعطاء سعر عادل للدول المصدرة ومنها الدول العربية، الذي يؤدي إلى حرمان هذه الأخيرة من الموارد المالية.
- انعكاسات معظم الأزمات المالية الاقتصادية العالمية على المنطقة العربية * من جراء سياسات مؤسسات العولمة كصندوق النقد الولي والبنك الدولي.

ولم يغب عن بال دول النظام الإقليمي العربي أن التحديات الاقتصادية لظاهرة العولمة قد ظهرت في ظل بيئة ضاغطة تتراجع فيها مهمات الدولة لتصبح منحصرة في مجرد التسيير الإداري اليومي لبرامج وأهداف مؤسسات العولمة الدولية، وتسعى العولمة لفرض أهدافها التي تشكل بذات تحديات تستهدف دول هذا النظام ، فعندما تتحول مصادر التمويل الخارجي للمشاريع التنموية إلى ظاهرة تتصف بالديمومة عندما يتعلق الأمر بواقع الاقتصاد العربي تُصبح المشكلة غاية في الصعوبة ، الأمر الذي يزيد من أعباء تبعية الاقتصاد العربي للخارج[1].

ثانيا: تحدي التطورات والمتغيرات السياسية.

إن الأوضاع الداخلية في العديد من دول العالم الثالث ومنها الدول العربية لا تؤهلها للتعامل بفاعلية مع متطلبات عصر العولمة وتحدياته، مما يحتم ضرورة الشروع في عملية إصلاح داخلي جاد وحقيقي، ورغم أن عملية الإصلاح يجب أن تكون شاملة، إلا أنه من المهم التركيز خلال المراحل الأولى على العناصر والمجالات ذات التأثير الأكبر في دفع عملية التنمية وإعداد الدول والمجتمعات للقرن المقبل، ومنها على سبيل المثال: إصلاح الأجهزة الإدارية والحكومية التي تمثل العصب الأساسي للدولة وذلك وفقا لرؤى جديدة تجعل أجهزة الدولة ومؤسساتها أكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات الجديدة[2].

---

* يكفي أن نشير في هذا الجانب إلى ما قاله وزير الخارجية الكويتي خلال مؤتمر القمة العربي الاقتصادي الذي عُقِد في الكويت في 2009 ، من أن العرب خسروا ما قيمته 2,5 تريليون دولار ، وان 60 % من مشاريع التنمية في منطقة الخليج قد أجلت أو تم إلغاؤها. من جراء الأزمة العالمية.

[1] سعد شاكر شبلي ، **ظاهرة العولمة و أثرها في بيئة الأمن القومي العربي**، مرجع سبق ذكره ، ص197.

[2] *حسنين توفيق إبراهيم، العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية* رؤية أولية من منظور علم *السياسة*، **مجلة عالم الفكر**، العدد 2، فبراير 1999 ، ص216.

فقد تعرض الأمن القومي العربي لتحديات العولمة التي عملت على إدخال النظام الإقليمي العربي في متاهة الصراع الدولي الذي شهده مجرى العلاقات الدولية، الأمر الذي سمح ببروز عدة مظاهر أدت بالنتيجة للتأثير على هذا النظام وذلك منذ مطلع العقد الأخير من القرن العشرين، زادت في ترسيخ الجوانب القطرية على مستوى الفكر العام والمفاهيم القيمة والسلوك وبالتالي جعلت من التوجه القومي يتراجع بشكل كبير، وقد تجلى ذلك في تفكيك وحدات النظام الإقليمي العربي بأسلحة محلية مستندة إلى دعم خارجي مع تراكم الأزمات العربية البينية وضياع القدرة الجماعية على الاستجابة للتغير.

وقد ارتبطت حقبة الدخول في العولمة إلى النظام الإقليمي العربي بحقبة كارثية تميزت بنمو اتجاهين عميقين[1]:

أولهما:التدخلات الخارجية التي سعت إلى إجبار البلدان العربية على الخروج من الحقبة الوطنية،سواء كان بالطرق السياسية وما تعنيه من ضغوط وزعزعة في الاستقرار،أو بالقوة التي استخدمتها لتفكيك الدول والنظم القومية وبوسائل دموية.

ثانيهما:تنامي سياسات عبرت عن ردود أفعال وقتية،مفتقرة إلى الرؤية الشمولية والبصيرة،والقائمة على استجابات عشوائية ولا عقلانية لنخب مشتتة ومنقسمة على نفسها ولقطاعات رأي عام ضائع عموماً وبعيد عن إدراك طبيعة الرهانات والمشاكل المطروحة والتحديات الحقيقية.

فلم تكن حقبة العولمة حقبة سعيدة بالنسبة للعالم العربي، لا ككتلة ولا كأقطار متفرقة، فقد كان عليه أن يتحمل أكثر من جميع المناطق الأخرى القسط الأكبر من أعباء إعادة بناء النظام العالمي الجديد أحادي القطبية، وما ارتبط ولا يزال يرتبط به من صراعات دموية ومنازعات سياسية وإستراتيجية ، ويمكن القول بالإجمال إنه وإن تمكنت بعض الدول على المستوى الفردي من تحقيق بعض المكاسب الاقتصادية المؤقتة، إلا أن العالم العربي ككل قد خسر على طول الخط من جراء بروز ديناميات العولمة الراهنة التي تجسدت آثارها الرئيسية في تعميق الفجوات ومكامن النقص والتناقضات التي كانت موجودة من الحقبة السابقة، وفي أحيان كثيرة تفجيرها.[2]

---

[1] برهان غليون ، **العولمة وأثرها على المجتمعات العربية** ، ورقة مقدمة لاجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حول تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية ، بيروت ، 19ـ21 ديسمبر 2005 ، ص3.

[2] نفس المرجع السابق ، ص5.

إن ظاهرة العولمة السياسية لا تقل خطورة عن انعكاسات ظاهرة العولمة الاقتصادية على واقع الوطن العربي، ذلك لان هذه الظاهرة ما هي إلا مشروع مستقبلي، لكون مضامينها وأبعادها الجوهرية إنما تعتبر مرحلة تطورية لاحقة لظاهرة العولمة الاقتصادية والثقافية التي سوف تؤدي إلى قيام عالم بلا حدود ولا سياسة وهو الهدف النهائي لظاهرة العولمة السياسية،

ومثل هذه السياسة تؤدي بالنتيجة إلى إلغاء سيادة الدول وانتهاك حدودها واستقلالها وسيكون تطبيق ذلك باستخدام كافة أنواع التدخل الاقتصادي والسياسي فيها، وإعلان العداء لأية دولة تحاول الدفاع عن سيادتها أو مصالحها القومية والوطنية وحتى لو استدعى ذلك الأمر اللجوء إلى استخدام القوة بكافة أشكالها وأساليبها وهذا ما حصل في العراق عام 2003 ، ودعوتها لإسقاط بعض الأنظمة العربية مثل ما حدث في ليبيا ويحدث في سوريا بدعوى حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية[1].

وفي ظل هذه المتغيرات ، تراوحت استجابة النظام الإقليمي العربي للتحديات الناتجة من ذلك ما بين الاستجابة العاجلة غير المدروسة، أو المترددة البطيئة، أو المؤجلة لأمد غير معلوم، مما جعل النظام العربي ، أقرب إلى وضعية العجز الجزئي أحيانا والكلي في أحيان أخرى من حيث القدرة على التعامل مع هذه الظاهرة ، وما نتج عنها من تفاعلات متلاحقة سريعة التغير، متعددة الأبعاد والاتجاهات، وغير خاضعة لأي من المعايير والقواعد الدولية المعهودة والمتعارف عليها.

ويقدم **هنري كيسنجر** [*] Henry Kissinger تحليلا مفصلا لأخطر الإشكاليات والتحديات التي تواجه العديد من البلدان العربية والتي تتمثل بتفكك الدولة إلى وحدات قبلية وطائفية، ودخولها في صراع عنيف مع بعضها بعضا، والتلاعب بها من خلال قوى خارجية متنافسة، ويَذكُر أن الثورات وتغيير النظم في العالم العربي، لم تؤد إلى ظهور سلطة جديدة تحظى بالشرعية والقبول من غالبية المواطنين، وبالتالي أدت إلى زيادة

[1] حيدر عبد الله محسن السوداني ، العولمة وتأثيرها السلبي على النظام الاقليمي العربي ، **المجلة السياسية والدولية** ،الجامعة المستنصرية ، بغداد، العدد22، 2012 ، ص305.

[*] يعد **هنري كيسنجر** الحائز على جائزة نوبل للسلام عام 1973 من أهم الشخصيات التي ساهمت في صياغة السياسة الخارجية الأميركية، وقد حقق أثناء عمله في البيت الأبيض مستشاراً للأمن القومي ووزيرا للخارجية إنجازات مهمة ما زالت آثارها ممتدة حتى اليوم، مثل الانسحاب من فيتنام، وفصل القوات على الجبهة العربية الإسرائيلية عام 1974، وزيارة الرئيس الأميركي نيكسون إلى الصين، ومعاهدة الحد من التسلح SALT التي عقدت مع الاتحاد السوفييتي ناهيك عن دوره في جهود التسوية في الشرق الأوسط.

الخلاف بين القرى المتناحرة ودخولها في صراعات مفتوحة على السلطة، وأدى ذلك إلى انجراف أجزاء من الدولة إلى الفوضى أو حالة التمرد الدائم، وأصبحت الحكومة المركزية غير قادرة على إعادة تأسيس سلطتها.

لذلك جاءت ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية تجاه دول النظام الإقليمي العربي، متزامنة مع الأسباب المتعلقة بالإبقاء على الجوانب الأخطر من النظام الأحادي القطبية تحت السيطرة، فكان اندلاع حرب الخليج الثانية عام 1991 إرضاءا لقوى العولمة من الذين يعولون على القوة كأداة اللدبلوماسية استنادا لعبارة **كلاوز فيتز** C.V.Clausewitz المأثورة "ليست الحرب إلا استمرارا للمساومة السياسية بطرق أخرى" ، حيث كانت أفكار وآراء هؤلاء معبرة عن جيل كامل من الضباط العسكريين في سبعينيات القرن العشرين الذين عايشوا إخفاق الولايات المتحدة الأمريكية في حرب فيتنام[1].

وقد مَرَ النظام الإقليمي العربي خلال هذه الأزمة وبعدها من أزمات متتالية ، كان آخرها ما اصْطُلِح على تسميته بالربيع العربي خلال العام 2011 ، بدءا بتونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا والذي لا تزال تداعياته إلى غاية كتابة هذه الأسطر ، أدت إلى وقوف العالم العربي في مأزق وجود وليس مجرد تهديدات مثل تلك التي قد تتعرض لها أي دولة، وإنما أصبح الوضع خطيرٌ وينذِر الأمة العربية بأنها مهددة بالانقطاع عن وجودها كأمة فضلا عن تهديد دول النظام الإقليمي العربي بالتفسخ والتفكيك على أيدي قوى عالمية عاتية ومحلية شتى، وكان من الطبيعي أن يمتد اختلال العلاقة بين وحدات النظام العربي إلى كافة مجالات الأمن القومي العربي.

تحدي آخر لا يقل أهمية عن سابقيه هو زيادة التقوقع القطري، إذ يتعايش في النظام الإقليمي العربي مفهومين متناقضين يتصارعان فيما بينهما داخله، فهناك الدعوة القومية التي يقوم عليها النظام تستند للشرعية القومية المكونة له والمرتبطة بعدد من القيم السياسية، والأمن والوحدة والتنمية العربية، يقابلها نشأة الدولة القطرية التي تعني تجزئة المصلحة العامة إلى عدة مصالح، وبعدد الدول القطرية في الوطن العربي التي عرفت بالمصلحة الوطنية، وقدمت هذه المصلحة على المصلحة القومية للعرب وباختلاف مصالح كل دولة قطرية مع شقيقتها، الأمر الذي أدى إلى ولادة الأزمات القطرية.

وتتجلى مظاهر تعميق أزمة النظام الإقليمي العربي وزيادة التقوقع القطري فيما يلي[2] :

---

[1] سعد شاكر شبلي ، **ظاهرة العولمة و أثرها في بيئة الأمن القومي العربي**، مرجع سبق ذكره ، ص181.

[2] نفس المرجع السابق ، ص186.

أولا: تعطيل انعقاد أعمال مؤتمرات القمة العربية .

ثانيا: اللجوء للغرب عند الأزمات العربية .

ثالثا: تطبيق قرارات الأمم المتحدة وتعطيل قرارات جامعة الدول العربية.

يمكن القول إن الحصيلة النهائية لهذا التحليل تتلخص في دخول الوطن العربي إلى عصر جديد من المخاطر والتحديات التي تدور في نطاق إعادة الهيكلة الجغرافية والديمغرافية والاقتصادية والسياسية للمنطقة العربية في إطار عدد من المشاريع الدولية والإقليمية المتقاطعة والمتنافسة، الأمر الذي أدى إلى اتساع نطاق هذه المخاطر وازدياد حدتها وشدتها. وما المذابح وحملات التهجير والتطهير العرقي والقتل على الهوية واتساع نطاق سيطرة الجماعات الإرهابية إلا مظاهر لهذه المخاطر، ويمكن تحديد الملامح العامة لهذه المخاطر والتحديات من عدة منظورات[1]:

- **المنظور المتعلق بإعادة رسم الخريطة السياسية للوطن العربي** : وذلك من خلال تفكيك وإعادة تركيب الكيانات السياسية القائمة وتشكيلها من جديد من خلال استخدام القوة بشكل مباشر أو إثارة الاضطرابات السياسية الداخلية أو الاثنين معا، ويعد العراق النموذج الأوضح لتطبيق هذا المنظور والذي تم استخدام كل الوسائل لإعادة رسم خريطته السياسية منذ الغزو الأمريكي عام 2003.

وتشير المصادر الأمريكية في الوقت الحالي إلى عدم إمكان عودة العراق موحدة، وضرورة قيام ثلاثة كيانات سياسية جديدة على أرضه، وتدفع السياسية الأمريكية عملية في هذا الاتجاه من خلال ما يمكن أن نطلق عليه المقايضة بين القضاء على داعش والتقسيم، وفي بداية عام 2016 بدا وكأن هناك توافقا أمريكيا روسيا على تطبيق النظام الفدرالي في سورية، وإن كان رد فعل الدولتين قد اختلف عندما أعلن أكراد سورية بقرار منفرد إعلان الفدرالية في المناطق التي تسيطر عليها القوات الكردية، فبينما انتقدت الولايات المتحدة هذا السلوك، وأعلنت أن تأييدها للفدرالية يرتبط بوجود توافق سوري عام بشأنها، واجهته موسكو بالصمت.

[1] أحمد حلواني ، ومجموعة من الباحثين ، **حال الأمــة العربية 2015 -2016 : العرب وعام جديد من المخاطر** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، أفريل 2016، ص53،

- **المنظور المتعلق بتذويب الوطن العربي في كيان جغرافي وسياسي شرق أوسطي أو إسلامي أوسع** بحيث يصير العرب جزءا من هذا الكيان الذي يمكن توظيفه لحل العديد من مشكلات المنطقة التي طال أمدها وتعذر حلها. وفي نطاق الاستناد إلى الموروث التاريخي والثقافي للوطن العربي للتوصل إلى البديل المناسب المتوافق مع هذا التوجه، وجدت السياسة الأمريكية ضالتها في النموذج العثماني الذي تم ترويجه في سياق ما سُمي بنموذج الإسلام المعتدل التي يدعو لها حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، وبدا أن هذا النموذج أثبت صحنه بعد تولي ممثلين له الحكم في مصر وتونس والمغرب، وازدياد نفوذهم في سورية وليبيا، إلا أن سقوط حكم الإخوان في مصر عام 2013 عطّل من استمرار تنفيذ هذا المنظور[1].
- **المنظور الثالث ويتمثل في محاولة الولايات المتحدة الأمريكية إعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة** بعد انسحابها المستقبلي المزمع منها بما يحافظ على أمن إسرائيل ومصالحها ومصالح حلفائها الإستراتيجية الحيوية في المنطقة، وتمثل هذا الترتيب بإيجاد نوع من تقاسم الأدوار بين القوى الإقليمية، وهذا المنظور يجعل من الأسس المذهبية والطائفية محور الوجود ومن ثم الصراع والتنافس السياسي، خاصة إذا علِمنا أن الرئيس الأمريكي **دونالد ترامب** Donald Trump لا يؤمن بفكرة التدخل الإنساني كأساس أو دافع للتدخل في الشأن الداخلي للدول، فما دام الأمر لم يمس المصالح الأمريكية فلا داعي لتورط القوات الأمريكية في هذا الشأن، لكن عندما يتعلق الأمر بمصالح الولايات المتحدة وإسرائيل خاصة يجب عليها التدخل العسكري الأحادي الذي لا تعتمد فيه على أطراف أخرى[2].

- **منظور توظيف المنطقة العربية في نطاق التفاعلات بين الدول الكبرى** لتحديد مناطق النفوذ وقواعد أساليب السيطرة على المنطقة، أو حل بعض المشكلات العالقة بينها أو إدارة بعض الأزمات الدولية ، ويتولد عن هذا المنظور استباحة الأراضي العربية على نحو ما يجري في سورية والعراق ولبنان واليمن وليبيا، وهكذا، تتعدد المخاطر والتحديات التي تواجه الوطن العربي في هذا العصر الذي سبق وأن وصفه عالم الاجتماع الألماني **أولريش بك** *Ulrich* Beck بأنه عالم المخاطر المتزايدة .

---

[1] نفس المرجع السابق ، ص54.

[2] محمد بوبوش ، قضايا العرب والشرق الأوسط في ظل السياسة الخارجية الأمريكية، **مجلة المستقبل العربي** ،العدد462 ، أوت 2017 ، ص14.

وفي مقال له بمركز الجزيرة للدراسات يتوصل من خلالها أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة **حسن نافعة** إلى خلاصة لما آلت إليه الأوضاع السياسية العربية جراء التحديات الخارجية التي أفرزتها العولمة ومتغيراتها الدولية ، الذي بدا فيه النظام العربي أكثر انكشافا وعدم قدرته على مواجهة التحديات وقد تجلى ذلك من خلال[1]:

1. **ابتزاز أميركي واستهتار بالحقوق العربية:** ظهر واضحًا في مؤتمر الرياض وفي الطريقة التي أُديرت بها أزمة قطر، فقد نجح **ترامب** في توظيف زيارته الأولى للرياض لعقد صفقات ضخمة مع السعودية، وصلت إلى ما يقرب من نصف تريليون دولار، ونجح في إدارة أزمة قطر بطريقة مكَّنته من إضافة عدة مئات من المليارات إلى الخزينة الأميركية.
2. **نفوذ روسي متزايد** : فقد نجحت روسيا بدورها في استغلال الأزمة السورية لتدعيم وجودها العسكري الدائم هناك وتدعيم نفوذها السياسي ومصالحها الاقتصادية والأمنية ، حيث أضافت إلى قاعدتها العسكرية القديمة في سوريا قاعدة جديدة رغم إعلانها في نهاية 2017 سحب معظم قواتها المقاتلة، ووسَّعت كثيرًا من نطاق نفوذها في المنطقة ككل.
3. **تدهور في العلاقات البينية وفي الأوضاع داخلية معًا** :فالحرب التي يقودها "تحالف عربي" في اليمن لا تلوح لها نهاية في الأفق وتنذر بكوارث إنسانية رهيبة، والانقسامات بين دول مجلس التعاون الخليجي تزداد عمقًا وتهدد بانهياره، وليبيا لا تزال أقرب ما تكون إلى "**دولة فاشلة**"* منها إلى دولة على وشك الدخول في مرحلة النقاهة، والإرهاب يضرب بعنف في دول عربية عدة.

رابعا: تحدي عولمة الأمن الدولي.

شهد العالم المعاصر اختلافات كبيرة بعد انتهاء الحرب الباردة ، عما كان عليه قبلها وأثنائها، فقد نتجت عن هذه الحرب ظواهر وإشكاليات أحدثت تغيرا في الأهمية النسبية لعناصر قوة الدول، فلم تعد القوة العسكرية لها ذات الأهمية النسبية التي كانت تحظى بها من قبل بوصفها أداة لتحقيق أهداف الدول وأمنها القومي بل صارت المعرفة العلمية والتطور التكنولوجي هو العنصر الأكثر أهمية يليه في ذلك العنصر الاقتصادي، وصارت القوة العسكرية تتأثر بهذين العنصرين، بمعنى أن هناك علاقة إرتباطية بين زيادة أو

---

[1] حسن نافعة ، **التحولات السياسية في المشرق العربي في 2018** ، مركز الجزيرة للدراسات ، على الموقع :

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/02/2018-180208125029715.html تاريخ الاطلاع : 2018/08/26

* إن مصطلح الدولة الفاشلة، يعني بوضوح عدم قدرة دولة ما على الوفاء بمتطلبات الحد الأدنى من مفهوم الدولة، والذي يعني مجموعة نظم سياسية واجتماعية واقتصادية وإدارية وأمنية ، وهي كلها مقومات ومظاهر الفشل في ليبيا.

انخفاض القدرة العسكرية للدولة وازدياد أو انخفاض قدرتها المعرفية والاقتصادية، وفي هذا الإطار تتشكل مجالات جديدة للتفاعلات الدولية[1].

وجاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 لتؤشر مرحلة جديدة، لعصر انهارت فيه الشرعية الدولية بكل معاييرها، وهيمنة الولايات المتحدة على منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، من خلال القرارات التي اتخذتها، وبالشروط التي وضعتها إدارة بوش الابن، إذ سمحت للولايات المتحدة بأن تشن حربا ضد الإرهاب مفتوحة النهايات، ولم يعد هناك عمل خارجي وداخلي في مفهوم الأمن القومي الأمريكي، إنما أضحى ما اصطلح عليه ب(عولمة الأمن القومي) الذي عد من أهم ملامح هذا الوضع الدولي الجديد[2].

وساعدت أحداث 11 سبتمبر 2001، الولايات المتحدة في إعادة ترتيب الأولويات العالمية مرة ثانية لتضع ما تسمية بمكافحة الإرهاب الدولي على رأس هذه الأولويات، وأسهم ذلك في إقحامها بقلب السياسة الدولية وما تتضمنه من علاقات وتوازنات دولية، فضلا عن رسم الملامح النهائية لعدو النظام العالمي الجديد، وهو على وفق الرؤية الأمريكية العرب والمسلمين.

وفي ظل التغيرات المتلاحقة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في أعقاب ما عُرِف بثورات الربيع العربي تجددت الدعوات للمطالبة بإعادة تقييم جذري للاتجاهات الرئيسية ، و التأكيد على ضرورة التكيف * مع بيئة إستراتيجية تغيرت بشكل درامي وفي الغالب ستظل تتغير.

في ظل هذه المتغيرات التي فرضتها آليات العولمة والمتغيرات الدولية ، على واقع النظام الإقليمي العربي برزت تحديات أمنية أبرزها:

أ.التواجد العسكري الأجنبي في المنطقة العربية : جاء في دراسة لمعهد واشنطن لدراسات الشرق الأوسط أعدها الكاتب **دوري غولد** Dore Gold «أن الصواريخ العراقية التي ضربت إسرائيل مهدت لعهد جديد لم يكن موجودا ، وذهب غولد إلى حد الزعم أن أمن إسرائيل وأمن الخليج مرتبطان منذ إطلاق تلك الصواريخ »[3] ، ومنذ ذلك الحين تحولت المنطقة إلى بؤر للتواجد العسكري الأجنبي ، والذي نجم عن

---

[1] سعد شاكر شبلي ، **ظاهرة العولمة و أثرها في بيئة الأمن القومي العربي**، مرجع سبق ذكره ، ص196.

[2] فراس محمد أحمد الجحيشي ، **التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة** ، الاكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، 2015 ، ص66.

* في جويلية 2012 صدر تقرير "التكيف الإستراتيجي: بإتجاه إستراتيجية أمريكية جديدة في الشرق الأوسط" من مركز الأمن الأمريكي الجديد وهو مركز تأسس عام 2007وهو من المراكز البحثية القريبة الإدارة أوباما وقد إعتبرته "الواشنطن بوست" خزان الأفكار للبنتاغون في عهد أوباما ووصفته صحيفة "لوس انجلس تايمز" بملاذ صقور الديمقراطيين والليبراليين.

[3] محمد مراد ، **السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتحول الضرفي** ، دار المنهل اللبناني ، بيروت

الضغوط والمواقف الأمريكية المبينة على تطلعها لأداء الدور المنوط بها على الساحة الدولية بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص، بعد تفردها بالهيمنة على النظام الدولي الأمر الذي دفعها لدراسة العديد من الخيارات التي كانت مطروحة ، لذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية على زيادة الموقف السياسي والأمني تعقيدا من خلال زيادة تواجدها العسكري في المنطقة العربية ، إلى جانب القوات الفرنسية والبريطانية وغيرها[1].

وتتواجد الولايات المتحدة الأمريكية في عدد من الدول العربية عبر قواعد عسكرية يتمركز فيها أكثر من خمسين ألف جندي وكذلك تفعل بريطانيا وفرنسا، اللتان تمتلكان قواعد في دول خليجية، بينما تتخذ روسيا من سوريا، مركزا لقواعدها العسكرية، وتستضيف قطر أكبر قاعدة عسكرية أمريكية خارج الولايات المتحدة، وهي قاعدة العديد، فيما يتمركز الأسطول الخامس الأمريكي في البحرين، ووفق مجلة "نيوزويك" الأمريكية، العدد الصادر في نوفمبر 2017 ، أن عدد الجنود الأمريكيين والمدنيين العاملين لصالح وزارة الدفاع الأمريكية (بنتاغون) في الكويت يبلغ 16 ألفا و592، وفي الإمارات 4240، والبحرين 9335، والسعودية 850، وسلطنة عُمان 32، فيما أعلنت قطر أنها تستضيف أكثر من 10 آلاف جندي أمريكي، كما توجد في العراق قواعد ومعسكرات أجنبية ومراكز تدريبية لقوات دول، منها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وهولندا وإيطاليا وإيران والنرويج والسويد والدانمارك.

وقد دفعت الأوضاع المتأزمة التي شهدها الوطن العربي مؤخرا إلى تكثيف التواجد العسكري الأمريكي والغربي في المياه المحلية والدولية والتي تمر من خلالها الملايين من السفن.

ب. تحدي الفاعلين الجدد من غير الدول:

لم تعد الدولة الممثل الوحيد في السياسات الداخلية والإقليمية والعالمية، إذ بدا يزاحمها ممثلون آخرون كالفاعلين من غير الدول * (Non state actors) الذين تعمق دورهم في المنظور التعددي في العلاقات الدولية في ظل ظاهرة العولمة، هذا الدور الذي لا يختزل التفاعلات السياسية في الدول، وإنما يراعي التأثيرات التي بات يحدثها الفاعلون من غير الدول في تلك السياسات، وفي هذا السياق يُعَرِف **بريان هوكينغ**

، ط1، 2009، ص172.

[1] سعد شاكر شبلي ، مرجع سبق ذكره ، ص188.

* من حيث طبيعة العلاقة بالدولة، هناك الفاعلون من غير الدول "التقليديون"، مثل المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات، والفاعلين من غير الدول "الجدد"، والفارق بين هذين الجيلين من الفاعلين هو في طبيعة العلاقة مع الدولة، وطبيعة الدور الذي تلعبه في العلاقات الدولية، واختلاف طبيعتهم التنظيمية عن الدولة، وقدرتهم على التكيُف تنظيمياً وسياسياً مع التغيرات التي تطرأ في الدولة التي ينتمون إليها، وفي الإقليم الذي يعملون فيه.

Brian Hocking **ومايكل سميث** Michael Smith الفاعلين من غير الدول بأنهم "جماعة أو منظمة تتمتع بالاستقلال أي مقدار من الحرية عند السعي لتحقيق أهدافها والتمثيل، أي تمثيل أتباعها ومؤيديها، والنفوذ أي القدرة على إحداث فرق تجاه قضية ما في سياق معين مقارنة بتأثير فاعل آخر في القضية ذاتها"[1].

قبل الحديث عن دور هذه الفواعل كتحدي فرضته المتغيرات الدولية من أبرزها العولمة، لا بد من تأكيد بعض الحقائق المتعلقة بهذا النوع من الفواعل وهي كما يلي[2]:

- إن التسارع المفرط في نشوء هذه الفواعل وتنامي نشاطاتها لا يقابله تسارع مماثل في تطوير الأطر النظرية التي تسمح باستيعابها، بوصفها فواعل مؤثرة في العلاقات الدولية.
- يعد هذا النمط من الفاعلين الأقل حظا من الاهتمام الأكاديمي النظري بخاصة إذا ما قورن بالاهتمام المخصص للفاعلين من غير الدول في الجانب الاقتصادي، والأمر مرده أساسا إلى التهافت الذي حصل تجاه فرضية تراجع محورية القوة العسكرية في توجيه تفاعلات عالم ما بعد الحرب الباردة لفائدة القوة الاقتصادية.
- إن الاهتمام بهذا النوع من الفواعل لم يبرز جليا إلا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001تحت صبغة "الجماعات الإرهابية" في شكل من التسييس والانتقائية.

لقد أدت العوامل والمتغيرات الدولية المتسارعة إلى تنامي تأثير الفواعل من غير الدول على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، بخاصة في ظل تراجع بعض الخصائص السيادية للدول تحت وطأة ضغوطات العولمة ، وأصبح لتأثيرها ملامح بارزة ، وقد بدت هناك بيئة ممهدة لتنامي تأثيرات الفاعلين من غير الدول، فضلا عن تغير أشكالهم، و مضامين تأثيراته.

وأضاف الحراك الشعبي الذي حدث في عدد من الدول العربية والذي أفضى لما يسمى ثورات الربيع العربي، تطورا جديدة إلى الدور المؤثر الذي لعبه الفاعلون الجدد - الإسلاميون- وغيرهم من الحركات والمنظمات* ، بعد وصول بعضهم إلى سدة الحكم، وبالتالي بدا هؤلاء الفاعلون يكتسبون شرعية دولية وإقليمية، إضافة لما حصلوا عليه من شرعية وتأثير محليين في مجتمعاتهم التي نشئوا في ظلها، مما اضطر

---

[1] *شهرزاد أدمام ، الفواعل العنيفة من غير الدول : دراسة* في الأطر المفاهيمية والنظرية ، **مجلة سياسات عربية** ، المركز العربي للأبحاث *ودراسة* السياسات، قطر ، العدد:8 ، أفريل 2014 ،ص70.

[2] نفس المرجع ، ص74.

* مثل حزب الحشد الشعبي في العراق ، وحزب الله اللبناني ، والإخوان المسلمون في مصر ، وحركة الحوث يين في اليمن ، وغيرها من الحركات التي أصبح لها وزن سياسي وميداني كنوع خاص من أنواع الفاعلين من غير الدول .

المجتمع الدولي إلى الاعتراف بأهميتهم، باعتبارهم شريكا مهما في عمليات إعادة بناء الدولة، والتفاوض في عمليات السلام.

ت. تحدي إستراتيجية حلف الناتو في المنطقة العربية:

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ،عُقِدَت قمة براغ لحلف الناتو (21 و 22 نوفمبر 2002) وشهدت تحولا نوعيًا في إستراتيجية الحلف حتى يكون قادرًا على الرد على التهديدات الجديدة التي ظهرت، وقد اتخذت العديد من القرارات الرئيسية خلال القمة أهمها على الإطلاق الانتقال من مفهوم الردع والاحتواء إلى مفهوم العمل الوقائي، باعتباره مفهومًا مركزيًا في المنظومة الفكرية الإستراتيجية للحلف[1].

وعليه فإن أخطر ما جاء في الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو* هو التعامل مع المخاطر في منابعها قبل أن تصل إلى عتبات الدول الغربية ، وهو ما بدا واضحا في تدخله الاستباقي في عديد من المناطق العربية بدءا بالعراق وصولا إلى ليبيا في 2011.

إن ولوج منظمة عسكرية بحجم ووزن الناتو إلي المنطقة العربية يعد تطورا مهما بالنسبة للأمن القومي العربي علي أكثر من صعيد ، إن منح الحلف لنفسه حق القيام ب-"المهام الأمنية" في مناطق مختلفة من العالم، وهو مصطلح فضفاض قدم بموجبه دعما للولايات المتحدة في غزوها للعراق، ثم التدخل في ليبيا، يعني فقدان الجامعة العربية -وهي الكيان المؤسسي الذي يجسد هوية الأمن القومي العربي- زمام المبادرة بشأن الأزمات العربية لصالح منظمة حلف شمال الأطلسي، كما أن ذلك يشير إلي إمكانية تدخل حلف الناتو في أزمات أخري، إذ ورد في المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف الصادر في عام 2010 أن "قضايا ندرة المياه والتغير المناخي وازدياد حجم الطلب على موارد الطاقة تشكل محاور أخرى للبيئة الأمنية التي سوف يضعها الحلف في بؤرة اهتمامه، خلال المرحلة القادمة، لتأثيرها في خطط الحلف وعملياته"[2].

---

[1] محمد حسون ، إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** ، المجلد 24، العدد الأول ، 2008، ص503.

* تأسس الحلف الأطلسي في إطار المادة "51" من ميثاق الأمم المتحدة، التي تبيح للدولة الحق في الدفاع عن نفسها، منفردة أو بالتعاون مع دول أخرى. وذلك نتيجة لعجز الأمم المتحدة عن إرساء قواعد بناء لنظام أمن جماعي دولي، وذلك على ضوء الانقسام الإيديولوجي بين القوى الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية، وبروز المعسكرين الغربي والشرقي ، (أُنظر ملحق نص المادة الرقم (51) من ميثاق الأمم المتحدة والتي أنشئ حلف شمال الأطلسي في إطارها).

[2] سيد العزازي وحسين خلف موسى ، **حلف الناتو ومدي تأثيره علي على المنطقة العربية في ظل الصراعات العربية الداخلية** ، المركز الديمقراطي العربي ، على الرابط: تاريخ الاطلاع: 2018/08/26 https://democraticac.de/?p=19433

فالتمدد الأطلسي نحو المنطقة العربية عمومًا، والخليجية خصوصًا، إنما ينطلق من أجندة إستراتيجية عالمية للحلف تتعدى حدود هذه المنطقة ولكن انطلاقًا منها لتشمل العالم الإسلامي، كله من أندونيسيا إلى المغرب، والتي تطلق عليها الإدارة الأمريكية اسم «الشرق الأوسط الكبير» علمًا بأن دول الخليج هي الأخرى تسعى إلى إيجاد علاقات أمنية مع الناتو.

وقد تلاقى هذا التوظيف الاستراتيجي مع ما طرحه وأشار إليه رئيس الوزراء البريطاني السابق ، **طوني بلير** Tony Blair إلى ذلك بالقول «لقد أصبح هناك مفهوم أمني جديد أسماه **العولمة الأمنية**، وهي تعني أن حلف الناتو سيكون له مهام أمنية في أماكن متفرقة في العالم، والتي تحتاج إلى تدخل الحلف الحاسم لفض النزاعات[1].

وقد تزامن هذا الدور الجديد للحلف مع ضعف دور الجامعة العربية في القيام بدور سياسي وعسكري فاعل يحفظ أمن أعضائها من أية تهديدات ويقدم حلولا للقضايا العربية والإقليمية الهامة في ظل الانقسام العربي الواضح ، إلا أن الجامعة بقيت عاجزة عن ترجمة هذه الإجراءات إلى واقع ملموس، ولعل ضعف هذا الموقف ظهر جليا، في حرب العراق 2003، وفي الحرب على اليمن ، وفي الأزمة الليبية 2011، والأزمة السورية الحالية[2].

ويمكن حصر التأثيرات الناتجة عن العولمة وتطورات النظام الدولي على الوطن العربي في:

1. **استمرار الانكشاف الأمني العربي** :[3] أسهمت طبيعة التفاعلات بين القوى الكبرى وعلاقات الصراع والتنافس بينها، وتفاعلها مع سياسات ومصالح دول إقليمية وعربية، في استمرار حالة الانكشاف الأمني في بعض الدول واتساع نطاقها في دول أخرى، ويؤكد هذا ازدياد عدد البلدان العربية التي تعرضت لعمليات إرهابية، وإن تفاوتت حدتها ونوعيتها من دولة لأخرى، وكذلك استمرار الحروب الأهلية والصراعات في كل من والصومال والسودان وسورية وليبيا واليمن.
2. **المزيد من التدويل للأزمات العربية** : ازداد الاتجاه نحو تدويل الأزمات العربية بدرجة ملحوظة، وذلك في محاولة لبناء نوع من التوافق الدولي حول أساليب التعامل مع هذه الأزمات وإدارتها، وقد شجع هذا الاتجاه ضعف مؤسسات جامعة الدول العربية وعدم تصديها لهذه الأزمات بل وحتى تواطؤها في حالات كثيرة وأعطت الشرعية للتدخل الدولي في ليبيا، وصدور قرار مجلس الأمن الدولي 1973 بفرض منطقة

---

[1] محسن حساني ظاهر العبودي ، **توسيع حلف الناتو بعد الحرب الباردة (دراسة في المدركات والخيارات الاستراتيجية الروسية)** ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، عمان ، 2013 ، ص214.

[2] خير سالم ذيابات ، دور حلف الناتو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 1990 -2013 ، **دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية** ، المجلد 43 ، العدد1، 2016، ص40.

[3] أحمد حلواني ،ومجموعة من الباحثين ،**حال الأمـة العربية 2015 -2016 : العرب وعام جديد من المخاطر**، مرجع سبق ذكره ،ص49.

حظر جوي واستلام حلف الناتو قيادة العمليات في مارس 2011 ، وقد قام بإصدار عدة بيانات وقرارات في بداية الأزمة اليمنية منذ عام 2011، وتوالت تلك التوصيات والقرارات ، وقد عملت دول التحالف بقيادة السعودية بالضغط على أعضاء مجلس الأمن بشأن الموافقة على مشروع القرار التي هي من تقدمت به، وفعلاً تم إصدار القرار الأممي تحت البند السابع رقم 2216، الذي يقضي بحضر توريد الأسلحة للحوثيين[1].

وكذا استمرار صراع القرارات والتجاذبات في مجلس الأمن حول الأزمة السورية آخرها استخدام روسيا وللمرة التاسعة في 25 أكتوبر 2017 حق النقض **الفيتو** ضد مشروع قرار أمريكي المتضمن تمديد مهمة لجنة التحقيق حول استخدام الكيميائي في خان شيخون لمدة عام آخر[2].

ناهيك عن تدويل القضايا الداخلية المحلية ، مثل ما حصل من تدويل للنظام القضائي اللبناني عبر لجنة التحقيق الدولية * وتدويل الوضع السياسي الداخلي عبر القرارات المتعددة من مجلس الأمن، أهمها القرار 1757 ، والتي لا تزال تداعياتها إلى الآن في الوضع اللبناني العام .

3. **عدم قدرة النظام الإقليمي العربي عن مأسسة تحالفات قوية** : رغم الجهود المبذولة على الساحتين الأمريكية والأوروبية لإقامة تحالفات مع الجانب العربي ، فإن الحصيلة تبدو محدودة بحيث لا يمكن القول إن العلاقات تسير على خطى التحالف، فما تم مع الجانب الأمريكي يدخل في نطاق الوعود التي تفتقد إلى توافق استراتيجي مبني على أسس واضحة [3]، وفي ما يتعلق بالجانب الأوروبي، فهناك اختلاف الأولويات بين الطرفين، وبالنسبة إلى التفاعلات العربية مع روسيا، فرغم توافر الأسس التي يمكن بناء علاقات تحالف عليها فإن ذلك لم يتحقق، لتردد الجانب العربي وحسابات تحالفاته السابقة، إضافة إلى عدم توافر القدر الكافي من الثقة لدى الجانب الروسي بجدية البلدان العربية، وأيضا لتحالفاته الإقليمية القائمة مع إيران، باستثناء التحالف الإقليمي لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية في «مؤتمر جدة لمكافحة الإرهاب» 11 سبتمبر 2014، والذي لم يُعَمِر طويلا ولم يكتب له النجاح ، نتيجة للتباينات وعدم وضوح الأهداف والغايات.

أما بالنسبة للتحالفات البينية ، فلم تدفع السنوات منذ 2011 إلى تغيير أنماط علاقات الأقطار العربية البينية نحو توجه تعاوني أكثر اندماجا في مواجهة الاضطرابات والمخاطر، ولم يتأسس تحالف سياسي أو

---

[1] أحمد محمد عبد الله ناصر الحسني ، قرارات مجلس الأمن ودورها في حل الأزمة اليمنية ، **العلوم السياسية والقانون**،العدد الثاني ، مارس ، 2017، ص265.

[2] ضمير عبد الرزاق محمود ،التوافقية في مجلس الأمن الأزمة السورية أنموذجاً، **جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**،العدد14، ص28.

*طلبت الحكومة اللبنانية في الثالث عشر من ديسمبر 2005 من الأمم المتحدة إنشاء محكمة خاصة ذات طابع دولي، من أجل محاكمة المسؤولين عن اعتداء 14 فيفيري 2005 في بيروت الذي أودى بحياة رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري.

[3] أحمد حلواني ،ومجموعة من الباحثين ، **نفس المرجع السابق** ، ص51.

عسكري مركزي يسعى إلى وقف التدهور واستعادة الدول المنهارة، على الرغم من كثافة الاجتماعات واللقاءات الرسمية، كما شهد الوطن العربي خلاف حول مقترح إنشاء القوة العربية المشتركة الذي طرحته مصر، والذي وافقت على تشكيلها القمة العربية الثامنة والعشرون التي عُقِدت في شرم الشيخ في 29 مارس 2015، تضطلع بمهام التدخل السريع، وما تُكلَف به من مهام أخرى لمواجهة التحديات التي تهدد أمن وسلامة أي من الدول الأعضاء وسيادتها الوطنية.

ورغم أن القمة تبنت المبادرة بالإجماع، وقامت لجنة من الخبراء العسكريين بصياغة بنود المبادرة، فجأة تجمدت المبادرة، وتم استبدالها بتحالف إسلامي، أعلنت معظم دول العالم الإسلامي المشاركة فيه بالاسم فقط، لكن دون جدوى عملية على الأرض، وهو ما يؤثر بالسلب على الأمن القومي العربي[1].

المصادر والمراجع:

أولا الكتب:

1. أحمد حلواني ، ومجموعة من الباحثين ، **حال الأمـة العربية 2015 -2016 : العرب وعام جديد من المخاطر** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، أفريل 2016.
2. إسماعيل حمدي محمد،**الإعلام ودوره في الوفاء بحاجات الشباب في مجتمع متغير**،ط1،دار المعتز للنشر والتوزيع ،عمان،2017.

[1] أمنية سالم ، قمة البحر الميت: الدلالات والمآلات ، **مجلة عين على الخليج** ، العدد الأول ، أوت 2017 ، ص69.

3. السيد يسين ، **تحولات الفكر الاستراتيجي المعاصر ، من الاستقلال الوطني إلى الدولة التنموية** ، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، 2017.
4. بشير عبد الفتاح ، **أزمة الهيمنة الأمريكية** ، دار نهضة مصر للنشر ، القاهرة ،2010.
5. برهان غليون وسمير أمين، **ثقافة العولمة وعولمة الثقافة**، دار الفكر، دمشق،ط1 ،1999 .
6. بن غربي ميلود ، **مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ،2008.
7. روبرت اسحاق،**مخاطر العولمة**، ترجمة:سعيد الحسنية،الدار العربية للعلوم،بيروت، 2005.
8. بول هيرست وجراهام تومبسون ، **مساءلة العولمة ، الاقتصاد الدولي وإمكانيات التحكم** ،ترجمة:إبراهيم فتحي ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، الجيزة ، 1999.
9. جمال محمد أحمد، **الإعلام والتوجهات الدولية الراهنة**، دار غيداء للنشر والتوزيع،2015.
10. جعفر نجم نصر ، **مقدمة في انتروبولجيا العولمة ـ العرب في اقتصاديات الذات إلى جغرافيا الآخر ـ رؤية تحليلية** ، ط1 ، صفحات للنشر والتوزيع ، بيروت ، 2010.
11. جوزيف ستيغليتز ، **السقوط الحر: أمريكا والأسواق الحرة وتدهور الاقتصاد العالمي** ، ترجمة : عمر سعيد الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، لبنان ، بيروت ، 2011.
12. رفيق عبد السلام،**الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة**،مركز الجزيرة للدراسات، قطر،ط1، 2008 .
13. رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، **مبادئ علم الاقتصاد** ، ط1 ، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع ، الجيزة ، مصر ،2017.
14. رواء زكي يونس الطويل ، **مستقبل المعلومات والتنمية للدول النامية في الألفية الثالثة** ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ،2013.
15. روجيه جارودي ، **أمريكا طليعة الانحطاط** ، ترجمة: عمرو زهري ،دار الشروق ، القاهرة ،1999.
16. زين الدين محمد، **الديمقراطية المعولمة... العولمة الديمقراطية أم دمقرطة العولمة؟** في العولمة و أزمة الليبرالية الجديدة، ، محمد عابد الجابري و آخرون، الشبكة العربية للأبحاث و النشر، بيروت، 2009.
17. زبيري رمضان ،**العولمة والبنى الوظائفية الجديدة** ، مركز الكتاب الأكاديمي ،عمان ، 2012.
طارق عثمان حسون ، **العولمة والتنمية الاقتصادية** ،ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع ،عمان ، 2015.
18. سهيل حسين الفتلاوي ، **جامعة الدول العربية في مواجهة تحديات العولمة** ، ط1 ،دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان،2011.
19. سليمان بن صالح الخراشي ، **العولمـة** ، دار بلنسية للنشر والتوزيع، الرياض ،1999.
20. صادق جلال العظم و حسن حنفي ، **ما العولمـة؟** ، دار الفكر المعاصر ،دمشق ، ط2 ، 2000.

21. صموئيل هنتجتون،**صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي**،ترجمة:مالك عبيد أبو شهيوة ومحمد محمود خلف،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان،ليبيا،1999.

22. عبد الله عثمان عبد الله ، **إيديولوجية العولمة** ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، ط1 ، بيروت ، 2003.

23. عبد المطلب عبد الحميد،**العولمة الاقتصادية(منظماتها،شركاتها،تداعياتها)**، الدار الجامعية للنشر،الاسكندرية،2006.

24. عبد الرزاق محمد صالح ، **ظاهرة العولمة وتأثيراتها على البطالة في الوطن العربي** ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ، 2014.

25. عبد الرشيد عبد الحافظ،**الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها** ، مكتبة مدبولي،القاهرة ،2005.

26. عبد الحليم غمار غربي ، **العولمة الاقتصادية: رؤى استشرافية في مطلع القرن الواحد والعشرون** ، مجموعة دار أبي الفداء العالمة للنشر والتوزيع والترجمة ، حماة ، 2013.

27. عبد الإله بلقزيز ،**العولمة والممانعة،دراسة في المسألة الثقافية** ،سلسلة المعرفة للجميع، عدد 4 ،فبراير 1999، منشورات رمسيس،الرباط.

28. علي حجازي إبراهيم، **التكامل بين الإعلام التقليدي والجديد** ، دار المعتز للنشر والتوزيع ، عمان ، 2017.

29. علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**، ط1، مركز الدراسات العربية، بيروت ، 2000.

30. علاء بسام مهنا ، **أثر العولمة في التوازن الدولي** ، رسالة دكتوراه ، قسم العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية ،جامعة دمشق ،2015/2014، دمشق .

31. علاء الدين ناطورية ، **العولمة وأثرها في العالم الثالث : التحدي والاستجابة** ،ط1، دار زهران للنشر والتوزيع ،عمان 2013.

32. عزمي بشارة ، **الطائفة ، الطائفية ، الطائفة المتخيلة** ، ط1 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، 2018 .

33. علي السلمي ، **الإدارة في عصر العولمة والمعرفة** ، ط1 ، دار سما للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2014.

34. علي ليلة ، **الأمن القومي العربي في عصر العولمة : اختراق الثقافة وتبديد الهوية** ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 2012.

35. عزت السيد أحمد ،انهيار مزاعم العولمة؛ **قراءة في تواصل الحضارات وصراعها** . اتحاد الكتاب العرب . دمشق . 2000.

36. فريدريك،جيمسون، **العولمة والاستراتيجية السياسية**، ترجمة:شوقي جلال سلسلة كتب عالم المعرفة(104)، المجلس الوطني للثقافة والفنون،والآداب، الكويت،،2001

37. فراس محمد أحمد الجحيشي ، **التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة ،** الاكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، 2015.

38. ليكلرك جيرار ، **العولمة الثقافية :الحضارات على المحك** ،ترجمة:جورج كتورة ،ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت ، 2004.

39. مبروك رايس ، **انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي** ،دار الجنان للنشر والتوزيع ، عمان،2016.

40. محسن أحمد الخضيري ، **العولمة الاجتياحية** ، ط1 ، مجموعة النيل العربية، القاهرة ، 2001.

41. محمد السيد سعيد،**الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية**، سلسلة عالم المعرفة،عدد:107 ،الكويت،نوفمبر1986.

42. محمود عبد المولى، **العالم الثالث ونمو التخلف، نظريات، وقائع، آفاق**، ط 2، الدار العربية للكتاب،ليبيا، 1990.

43. محمد مراد ، **السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتحول الضرفي** ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، ط1، 2009.

44. محسن حساني ظاهر العبودي ، **توسيع حلف الناتو بعد الحرب الباردة (دراسة في المدركات والخيارات الاستراتيجية الروسية)** ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، عمان ، 2013.

45. منى عطية خزام خليل ، **العولمة والسياسة الاجتماعية** ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 2010.

46. مولود زايد الطبيب ، **العولمة والتماسك المجتمعي في الوطن العربي** ،ط1 ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، 2005 .

47. نداء صادق الشريفي ، **تجليات العولمة على التنمية السياسية** ، دار جهينة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007.

48. نايف عبيد، **القرية الكونية: واقع أم خيال** ، سلسلة كتب المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،مارس 2002

49. هانس بيتر،مارتن و هارولد،شومان، **فخ العولمة**، ترجمة: عدنان عباس علي، سلسلة كتب عالم المعرفة(295)، المجلس الوطني للثقافة والفنون،والآداب، الكويت،ط1، 2003.

50. هيفاء عبد الرحمن ياسين النتكريتي ، **آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2010.

51. هربرت شيللر، **المتلاعبون بالعقول** ،ترجمة:عبد السلام رضوان،سلسلة عالم العرفة 243 المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،ط2،الكويت،1999،

52. هيكتور كوادرا مونتيل ، **العولمة: نحو تنوع المنهج** ، ترجمة: محمد الجندي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2015.

53. يوسف ، يوسف حسن ، **إيديولوجيا الحياة السياسية في الدول النامية** ،ط1، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ، 2017

ثانيا التقارير والندوات:

1. أحمد الرشيدي ، ظاهرة العولمة ومبدأ السيادة الوطنية ، **ندوة العولمة : قضايا ومفاهيم** ، كلية الاقتصاد والعلم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة القاهرة، القاهرة ، 2000.

2. برهان غليون ، العولمة وأثرها على المجتمعات العربية ، **ورقة مقدمة لاجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسي**ا حول تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية ، بيروت ، 19ـ21 ديسمبر 2005 .

3. الاستثمار الأجنبي في الدول العربية ، **تقرير ضمان الاستثمار** ، نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، السنة الرابعة والثلاثون العدد الفصلي الثاني ، أفريل 2016.

4. السيد ياسين ، مفهوم العولمة، مناقشات **الندوة الفكرية حول العولمة،** العرب والعولمة، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998.

5. صالح حسين سليمان الرقب،العولمة الثقافية آثارها وأساليب مواجهتها، ورقة مقدمة **لمؤتمر العولمة وانعكاساتها على العالم الإسلامي في المجالين الثقافي والاقتصادي** عمان الأردن، 2008.

6. دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة ، **تقرير التنمية الصناعية لعام 2016** ، ، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، النمسا ، ديسمبر 2015 ،.

الأطروحات والرسائل الجامعية :

1. أبو بكر المبروك بشير أو عجيلة ، **أثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية اتجاه منطقة الشرق الاوسط (2001 . 2008)** ، رسالة دكتوراه ،قسم العلوم السياسية ، جامعة الخرطوم ، 2010 .

2. أشرف غالب أبو صالحة ، **تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي (2011/1991)** ، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الشرق الاوسط ، 2012/2011 ، الأردن .

3. بعيطيش يوسف ، **آليات العولمة ودورها في مسار التحول السياسي في الوطن العربي : مشروع الشرق الأوسط الكبير نموذجا** ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر3 ،2014/2013.

4. عبد الرحمان بن سانية ، **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية** ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2013/2012.

5. زهية لموشي ، **آلية تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية في ظل العولمة ـ دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي** ـ رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي، الجزائر ،2016/2015.
6. حامد أحمد مال ، **العولمة في ظل التطور التقني وأثرها في مستقبل الوطن العربي** ، رسالة دكتوراه ، قسم العلوم السياسية ،جامعة سانت كليمنتس ، بغداد ، 2009.
7. كرازدي إسماعيل، **العولمة والحكم نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية** ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2012/2011 .
8. وداد غزلاني ، **العولمة والارهاب بين آلية التفكيك والتركيب** ،رسالة دكتوراه ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ،2010/2009 .
9. عمر مصطفى محمد سمحمة ، **العولمة الثقافية والثقافة السياسية العربية: برامج الاصلاح الديمقراطي والثقافة السياسية التشاركية في الوطن العربي** ،رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية ، كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح ، نابلس ، 2005،.
10. العاقب سفيان ، **الدولة والعولمة : نهاية السيادة ،فرنسيس فوكوياما انموذجا** ، مذكرة ماجستير في الفلسفة ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة وهران ، 2016/2015.
11. ديانا راشد حاج حمد ،**أثر العولمة الثقافية على مواطني الضفة الغربية** ، مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية ، كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح ، نابلس ، 2012.
12. هند خلف كمال الدين ، **انعكاسات العولمة على استراتيجيات الانتاج ، دراسة ميدانية بالتطبيق على الشركات المتعددة الجنسيات** ، رسالة ماجستر في إدارة الأعمال ، كلية الإدارة والتكنولوجيا ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، 2016 .
13. وماحنوس فاطمة ، **مفهوم البلدان الأقل نموا في العلاقات الاقتصادية الدولية** ، مذكرة ماجستير في الحقوق ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ، 2006/2005.

ثالثا الدوريات والمجلات:

1. أحمد محمد عبد الله ناصر الحسني ، قرارات مجلس الأمن ودورها في حل الأزمة اليمنية ، **العلوم السياسية والقانون**،العدد الثاني ، مارس ، 2017.
2. إسحاق الفرحان، **ندوة انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على العالم العربي**، مجلة ندوات، عمان ،2001.
3. أمنيـة سالم ، قمة البحر الميت: الدلالات والمآلات ، **مجلة عين على الخليج** ، العدد الأول ، أوت 2017.
4. بن صغير مراد،أهداف العولمة وأثرها على حقوق الانسان والسلام العالمي، **مجلة البحوث والدراسات العلمية**، العدد الخامس،جويلية2011، تلمسان، الجزائر.

5. حيدر إبراهيم، تجديد الاستبداد في الدول العربية ودور الأمنوقراطية، **مجلة المستقبل العربي**، عدد:313، ماي،2005.
6. حسن بن كادي ، تأثيرات عولمة ما بعد الحداثة في حقل التنمية السياسية، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد13 ، جوان 2015 ، ص80.
7. حسنين توفيق إبراهيم، العولمة الأبعاد والانعكاسات السياسية"، **مجلة عالم الفكر** ،العدد 27، الكويت، 1997.
8. خير سالم ذيابات ، دور حلف الناتو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 1990 -2013 ، **دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية** ، المجلد 43 ، العدد1، 2016.
9. عبد العزيز المنصور ، العولمة .... والخيارات العربية المستقبلية ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** ، المجلد 22، العدد 02 ، دمشق ، 2009.
10. عبد الخالق عبد الله ، العولمة :جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها ، **مجلة عالم الفكر** ، العدد2،الكويت، نوفمبر 1999 .
11. ـــــــــــــــ ، عولمة السياسية والعولمة السياسية ، **المستقبل العربي** ، العدد278، أفريل 2002.
12. علي وطفه، إشكالية المفهوم في الخطاب العربي المعاصر ، قراءة اجتماعية سوسيولوجية ، **مجلة التعريب**، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق، ربيع الأول 1421هـ يونيو 2003 مـ العدد التاسع عشر.
13. غسان العزي، جذور العولمة وإشكالياتها، **مجلة منبر الحوار**، شتاء1999،عدد:37 ، بيروت.
14. محمد عابد الجابري ،عشر أطروحات حول العولمة والهويَّة الثقافيَّة ، **صحيفة: السَّفير** ، بيروت ،عدد 24 / 12 / 1998.
15. فتيحة هارون ، الحكم الرشيد ومعضلات الدولة الحديثة في العالم الثالث ـ الدول العربية نموذجا ـ **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية** ، العدد:05 ، جوان 2007.
16. رياض بوريش ، السياسة العامة العالمية ومفهوم الحكم العالمي ، **الحوار المتوسطي** ، عدد13و 14 ، ديسمبر 2016 .
17. ضمير عبد الرزاق محمود ،التوافقية في مجلس الأمن الأزمة السورية أنموذجاً، **جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**،العدد2017،14.
18. السيد أحمد عمر ، إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك ، **مجلة المستقبل العربي** ، السنة الثالثة والعشرون ، العدد256 ، ماي2000.
19. *شهرزاد أدمام ، الفواعل العنيفة من غير الدول : دراسة* في الأطر المفاهيمية والنظرية ، **مجلة سياسات عربية** ، المركز العربي للأبحاث *ودراسة* السياسات، قطر ، العدد:8 ، أفريل 2014.
20. محمد حسون ، إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** ، المجلد 24، العدد الأول ، 2008.

21. محمد بوبوش ، قضايا العرب والشرق الأوسط في ظل السياسة الخارجية الأمريكية، **مجلة المستقبل العربي** ،العدد462 ، أوت 2017.

22. محمد الهلة ، واقع اقتصاديات الدول العربية في ظل تحديات العولمة خلال الفترة: 1986 – 2015 ، **مجلة الحقيقة** ، العدد 43 ، 2017.

23. محمد أحمد السامرائي" العولمة السياسية ومخاطرها على الوطن العربي"، **الفكر السياسي** ، العدد الرابع عشر،اتحاد الكتاب العرب ، دمشق .

24. نايف علي عبيد، العولمة ... والعرب ، **مجلَّة؛ المستقبل العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربيَّة ، بيروت، 2012.

رابعا المراجع الأجنبية:

1. Carol Kennedy, **Managing with the Gurus**, Century Business Books, London. 1994.
2. Cristopher Pass, Brayan Lowes et Leslie Davies, **Dictionary of economics**, ACADEMIA, Beirut, Lebanon,1995,
3. D,Held &A,McCrew:**The Global Traitisforrnations Realer**, Plity Press Cambridge, First Published 2000,
4. Fredéric Teulon , **La nouvelle économie mondiale**, (PresseUniversitaires de France), 6eme ed.2008**.**
5. Fukuyama, F., **The End Of History And The Last Man**, New York, 1992**.**
6. J.Tomlinson,**Cultural Imperialism,**The John Hopkins University Press,Bultimore,1992,
7. Hamel, G & Prahalad, C.K., **Competing For The Future**, Harvard Business School Press, 1994.
8. Ingomar Hauchler and paul M.Kennedy, **Global Trends** (new york:continuum,1998)
9. Ronald Robertson**, Globalization Social Theory and Global Culture Sage Publication**, London, 1996
10. Schulte Jan An art, Global capitalism and the state, **International Affairs**, vol 73, N°3, January, 1997.
11. United Nations Department of Economic and Social Affairs,**World Population Prospects The 2015 Revision**,United Nations New York, 2015,
12. UNCTAD, **Development and globalization**, facts and figurres , 2008 ,
13. Wilbur schramm, **The story of Human communication :cave painting to Microchip** (new york: harper and Row, 1988)

خامسا مواقع الانترنت:

1. إبراهيم أبراش، **في (عصر العولمة) تتجدد تساؤلات عصر النهضة العرب وتحديات عصر العولمة**،على الرابط: http://www.fustat.com/sub تاريخ الاطلاع:2018/08/26

2. سيد العزازي وحسين خلف موسى ، **حلف الناتو ومدي تأثيره علي على المنطقة العربية في ظل الصراعات العربية الداخلية** ، المركز الديمقراطي العربي ، على الرابط:
https://democraticac.de/?p=19433 تاريخ الاطلاع: 2018/08/26

3. حسن نافعة ، **التحولات السياسية في المشرق العربي في 2018** ، مركز الجزيرة للدراسات ، على الرابط : http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018 تاريخ الاطلاع : 2018/08/26

4. محمد خليفة ، **مساوئ العولمة وأخطارها** ، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية،على الرابط: http://www.asharqalarabi.org.uk/mu-sa/b- تاريخ الاطلاع : 2018/08/26

5. رفيق ايت تكنتا ، **إشكالية تحديث الدولة في المشرق العربي** " قراءة في الأدبيات النظرية، **درسات بحثية** ، المركز الديمقراطي العربي " ، على الرابط: تاريخ الاطلاع:2018/08/26
https://democraticac.de/?p=42600#_ftn24

6. أكرم سالم ، الإدارة في الدول النامية بين النخب السياسية و الاجهزة البيروقراطية ، **الحوار المتمدن** ، العدد:2129، 2007/12/14 ، على الموقع : تاريخ الاطلاع:2018/08/26
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=118425

7. برهان غليون ، **رهانات العولمة**،على الرابط :
http://www.mafhoum.com/press2/71P31.htm تاريخ الاطلاع:2018/06/06

8. جمال سند السويدي ، **ثورة الاتصالات والمعلومات ...قاطرة التغيير العالمي** ، مجلة الاتحاد الالكترونية ، على الرابط : تاريخ الاطلاع :2018/06/06
http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php